محاضرات في ...

تاريخ مصر المعاصر

الفرقة الرابعة – عام – تاريخ

أستاذ المقرر

أ.د. محمد سيد إسماعيل

2023م

بيـانـات أساسية

الكلية: التربية

الفرقة: الرابعة – عام تاريخ

التخصص: تربية – تاريخ

عدد الصفحات: 117.

القسم التابع له المقرر : قسم التاريخ– كلية الآداب.

الرموز المستخدمة

فيديو للمشاهدة.

نص للقراءة والدراسة.

رابط خارجي

أسئلة للتفكير والتقييم

الذاتي.

أنشطة ومهام.

تواصل عبر مؤتمر الفيديو.

الفصل الاول

ثورة 1919

وقعت مصر فريسة الاحتلال الإنجليزى فى عام 1882 وقد استمر فترة طويلة يتمتع بخيرات البلاد رغم الثورات والأحداث التى هبت تقاوم هذا الاحتلال ورغم الزعماء والوطنيين الذين عملوا كل ما فى وسعهم للحصول على الاستقلال ، إلا أن هذا الاحتلال الغاشم استمر إلى ما بعد قيام ثورة 1952 – حتى أن عقد زعماء الثورة 1952 اتفاقية الجلاء 1954 والتى بمقتضاها سحبت بريطانيا قواتها العسكرية الباقية من منطقة قناة السويس التى تم تأميمها عام 1956 وكانت سبباً فى العدوان الثلاثى الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى على مصر فى نفس العام 0

أثرت عناصر مختلفة في تشكيل المجتمع المصري وتركيبه ، فلم يكن أبدا مجتمعا خاصا بالمصريين بل ضم بين ذراعيه عناصر أجنبية استطاعت أن تلعب دورا هاما في تركيبته وفي اقتصادياته أثناء الحرب العالمية الأولي 1914 – 1918 0

أصبح الأجانب خاصة البريطانيين يتقلدون المناصب الكبيرة في جميع الوزارات المختلفة ، وعمل الاحتلال البريطاني علي إبقاء المصريين في حالة من القصور والعجز والاعتماد علي الانجليز في القيام بشئون الوظائف الهامة ، ومن ثم سيطروا علي شئون البلاد0

وكون الأرمن جالية خاصة بهم ومارسوا العمل الاقتصادي وازداد عددهم بقيام الحرب حيث قاسوا من الاضطهادات في تركيا والشام مما اضطرهم إلي الرحيل إلي مصر فهي البلد الوحيد الذي يفتح ذراعيه لكل غريب حتي أنه وصل في يوم واحد أربعة آلاف لاجئ أرمني ، ورغم ذلك لم يحفظوا الجميل لهذا البلد المضياف فكانوا ضد أهله في ثورة 1919 0

وازداد عدد السوريين في أثناء فترة الحرب فهاجروا إلي مصر هربا من اضطهادات جمال باشا ، ففي أقل من شهر وصل إلي الإسكندرية ثمانية آلاف

منهم ، وقد نجحوا في التجارة والزراعة والصناعة والبورصة والأشغال المالية والمصارف والشركات والمطابع والمجلات والجرائد وأرباب المكاتب العمومية 0

أما عن اليهود فقد لعبوا دورا هاما في المجتمع المصري ، فقد تمتعوا فيه بامتيازات عديدة ، وحينما اندلعت الحرب تعرضوا هم والآخرون في الشام لعنف جمال باشا ، ففروا إلي مصر فوصل إلي الإسكندرية عقب قيام الحرب 11,277 يهوديا ، وبمجرد وصول هذا العدد تكونت لجنة من كبار الرأسماليين من أبناء الطائفة اليهودية وقابلوا السلطان حسين كامل الذي أبدي عطفاً شديداً علي اللاجئين وتمت مساعدتهم وأنشئت لهم المخابز الخاصة بالرغم من معاناة الدولة من شدة الأزمة والفاقة الاقتصادية فاستفاد اليهود من ظروف الحرب وذلك بسبب درايتهم بالشئون الاقتصادية ، فمنذ بداية الحرب أخذ اليهود يطوفون الأسواق بمصر والأقاليم لالتقاط الجنيهات الذهبية يدفعون عن كل جنيه أربعة أو خمسة مليمات زيادة علي السعر الرسمي للاتجار فيه من 975 مليما إلي 100 قرش أو أكثر يلزمه وكان تجار الغلال والدقيق والحبوب من الخارج وزيادة الطلب علي المحصول سواء من المصريين أو من الجيش وبسبب ذلك قال محمود بيرم التونسي تحت عنوان " إيه نابنا بعد الحرب " :

بعد الحروب اللي هدت قلبنا الموجوع
طلع منابنا شويت خردوات وبتوع
وكام جبردين مشمع نصهم مخروع
وجنبهم ربعميت مليون جنيه مطبوع
وكام حمار حرب أصبح بالغني ممروع
وجيش بنات اسمه أرتستات يقوده الجوع

وفى عام 1914 ومع إعلان الحرب العالمية الأولى أعلنت السلطات البريطانية تأجيل اجتماع الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى ، وضماناً لعدم حدوث رد فعل لهذا التأجيل ، ونظراً لعدم وجود نص فى القانون النظامى بمنع أعضائها من الاجتماعات الخاصة ، صدر قانون منع التجمهر فى 18

أكتوبر 1914 ، وفى 2 نوفمبر تم وضع البلاد المصرية تحت الأحكام العرفية ، وفى 18 ديسمبر تم وضع مصر تحت الحماية البريطانية وزوال السيادة العثمانية 0

ومما لا شك فيه أن بريطانيا فرضت حمايتها على مصر تلقائياً دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانوناً ، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب ، كما يذكر سعد زغلول : " أنه منذ أن فرضت الحماية ظننا أنها نظام يراد إقامته فى مصر على كل ما فهمناه أنها ضرورة حربية ينتهى أجلها بانتهاء الحرب " 0

والحماية كما عرفها القانون الدولى هى علاقة دولة قوية بدولة ضعيفة تقوم بموافقة الثانية ورضاها – على أن تحميها الأولى ضد أى اعتداء أو تدخل أجنبى – فالحماية تستلزم اعتراف الدولة الحامية بسيادة الدولة المحمية وموافقة الدولة المحمية على أن تدخل فى حماية الدولة الأقوى 0

قامت بريطانيا بخلع الخديو عباس حلمى الثانى وعينت حسين كامل سلطاناً على مصر ، وقد اختارته ليمثل الصورة المزيفة لحاكم مصر ، وتصرفت فى شئون البلاد كما لو كانت جزءاً من الامبراطورية البريطانية ، وبهذا الإجراء التعسفى نكثت بريطانيا بكل عهودها وخالفت القانون والعرف الدوليين 0

فى أغسطس 1915 تم جمع 500 عامل من صعيد مصر لأن لديهم قدرة كبيرة على الاحتمال ، وذلك استجابة لطلب الحملة العسكرية البريطانية ، وتم إرسالهم إلى جزيرة مودروس وقد أدى نجاحهم فى هذه الجزيرة إلى طلب أعداد أخرى من العمال المصريين الذين بلغ عددهم يوم الانسحاب من " غاليبولى " نحو 3000 رجل من الصعيد ، قاموا بحفر الخنادق تحت وابل من القنابل فى هذه الجزر اليونانية 0

وفى نفس العام كانت حالة مصر سيئة للغاية حيث انقطع ورود الذهب الذى كان يصل إليها كل عام فى المواسم التجارية بسبب إغراق السفن التى

كانت تجلبه من الخارج بواسطة الغواصات الألمانية المعادية لبريطانيا والتى كثر ظهورها فى كل البحار ، وهبطت أسعار القطن ، مما أدى إلى الركود الشامل فى السوق التجارية وتحديد مساحة الأراضى المزروعة قطناً وتأليف لجنة إنجليزية لمراقبة تصدير القطن بأسعار منخفضة إلى إنجلترا ، وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية وأجور المواصلات ، بينما لم يزد دخل أفراد الطبقة الوسطى رغم زيادة تكاليف الحياة ، وذلك بسبب جعل مصر قاعدة للمخابرات البريطانية والعمليات الحربية فى الشرق الأدنى ، كما تعذر استيراد كثير من المواد المصنوعة ، مما ساعد على إنشاء عدة مصانع قام بها أصحاب رؤوس الأموال لإنتاج ما كانت تستورده البلاد قبل الحرب 0

ليس هذا فحسب ، فإن مكماهون المعتمد البريطانى شرع فى أول نوفمبر فى إجراء إكتتاب عام لصالح جرحى الحرب البريطانيين يدفع باسم الصليب الأحمر ، وكذلك لفرسان القديس يوحنا البريطانيين ، ولأسر جنود الحلفاء المنكوبين ، وصدرت الأوامر لرجال الإدارة بجمع هذه الأموال ، وجار العمد والموظفون على الأفراد العاديين ، حتى بلغت جملة الاكتتاب فى فترة وجيزة أكثر من مائة ألف جنيه ، وقد ساعد فى ذلك الإقبال الخوف والرهبة من الأحكام العرفية وتنفيذها ، واشتدت الحكومة فى جمع الضرائب لصالح الاستعمار بقسوة وعنف ، ومع انخفاض سعر القطن اضطر الفلاحون إلى بيع مصاغ زوجاتهم وحليهن ثم الماشية والدواجن ، أو الاستدانة من المرابين بالربا الفاحش لآداء المال المطلوب ، وكانت فرصة أيضاً انتهزها العمد والمديرون وتجار الغلال حيث استولوا على المحاصيل بأسعار رخيصة ثم باعوها للفلاحين مرة أخرى بأسعار باهظة ، مما زاد من إحساس الفلاحين بالظلم الناجم من تشكيل فرقة العمال المصريين وجمع المحصول لجيوش الحلفاء ، وضغط الموظفون الإنجليز على المصريين وسجنوا الكثير منهم بدعوى أنهم قد يناوئون الاحتلال 0

مع نهاية 1915 اشتبك الإنجليز وحلفاؤهم مع الأتراك فى ميدان جديد ، إذ حاول الإنجليز اقتحام مضيق الدردنيل عنوة فأكثروا من حشد الجيوش فى مصر لهذه الغاية ، مما أدى إلى ازدياد الطلب الحربى البريطانى على المصريين بالإكراه وكانت حملة المتطوعين ، وقامت السلطة العسكرية بجمع الآلاف من العمال المصريين وسخرتهم فى الإمداد لحملة فلسطين ، وقام هؤلاء العمال بتعبيد الطرق وإمداد القوات البريطانية الزاحفة بالإمدادات ، وكلف العمد فى بعض المديريات بالقبض على الناس وتسفيرهم إلى ميادين القتال المختلفة ، مثل سيناء وفلسطين وجزيرة غاليبولى على ضفة الدردنيل وميادين العراق وفرنسا ، حيث أدت هذه الفرقة أعمال لا يمكن تقدير قيمتها ، وقد أغضب المصريين أيضاً استخدام العمال فى إنشاء سكة حديد سيناء والذى صحبه استيلاء السلطات البريطانية على دواب الحمل ووسائل النقل وعلف الدواب رغم أنف المصريين ، وتم استخدام الكثير من هذه الدواب فى فرقة الهجانة ، التى كان لها دورهام فى حراسة شواطئ قناة السويس لصالح الاحتلال 0

ورغم ادعاء الإنجليز أن هؤلاء العمال كانوا متطوعين إلا أنهم فى الواقع وباعتراف كُتاب إنجليز أيضاً كانوا مسخرين ، وأن عملية السخرة قامت بها السلطات البريطانية بمساعدة الحكومة المصرية ، واستخدمت السلطات العسكرية البريطانية لهذا التجنيد الإجبارى تعبيراً غريباً سموه " الضغط الإدارى " لتحقيق أهدافهم ، والواقع أن هذا الاستغلال البشع للعمال والفلاحين المصريين كان فيه استهانة وإهدار لكرامة الإنسان المصرى 0

بدأ عام 1916 بفشل الحلفاء فى اقتحام الدردنيل (غاليبولى) وانسحبوا منه نهائياً فى 8 و 9 يناير بعد أن فقدوا كثير من مراكبهم الحربية ورجالهم ، وامتلأت المستشفيات المصرية بالجرحى الإنجليز والفرنسيين والمصريين حتى ضاقت بهم على كثرتها فى أنحاء القطر ، ولما انهزم الأتراك فى منطقة قناة السويس ، ظلت المنطقة مركزاً للعمليات الحربية فى شرقى مصر ، لذا لم

تكتف السلطة العسكرية البريطانية بفرقة العمال المصرية ، فتحولت إلى رديف الجيش المصرى لاستخدامهم فى التشهيلات اللازمة للدفاع عن قناة السويس وغيرها ، وتم استدعاء كثير من الضباط المصريين القادرين على الخدمة من المحالين على المعاش أو فى الاستيداع لقيادة الرديف المطلوب ، وما تردد من إحصائيات عن عدد الرديف قدر بنحو خمسة عشر ألف رجل منهم ألفان فى مصالح الحكومة المختلفة وهؤلاء باقون فى مصالحهم ، وألف رجل معفون من الخدمة بسبب العاهات والأمراض ، فالباقى نحو اثنى عشر ألف رجل ، وذلك لأن مدة الخدمة فى الجيش عشر سنوات منها خمسة قضاها المجند فى الجيش العامل ومثلها فى الرديف ، ومن هذا العدد يؤخذ رجال البوليس المصرى ، وعلى ذلك فالرديف المصرى الذى يمكن جمعه لا يزيد عدده على ثمانية آلاف رجل تقريباً0

وبجانب الفاقة الاقتصادية لقى الرديف كما لقى العمال والفلاحون ألواناً من العنت وسوء المعاملة ، وازدياد أعباء المعيشة وارتفاع الأسعار وخفض الأجور أدى إلى زيادة البطالة ، وفى أغسطس 1917 صدر منشور بريطانى بتحريم التجارة فى محصول بذرة القطن للعام 1917 / 1918 وذلك لقدوم الحكومة البريطانية لشراء هذا المحصول ، وفى مارس 1918 صدر بلاغ بتحديد شراء القطن باثنين وأربعين ريالاً للقنطار ، فى حين كان سعره عالمياً سبعة وسبعين ريالاً فى ليفربول البريطانية وستين فى أمريكا 0

إن استغلال بريطانيا لإمكانيات مصر البشرية فى الحرب العالمية الأولى كان سبباً أساسياً لوصول بريطانيا وحلفائها إلى النصر ، حيث قدمت مصر كل ما يلزم هؤلاء الحلفاء من موارد بشرية وطبيعية واقتصادية ، ومع هذا الاستغلال ظهر التناقض فى السياسة البريطانية ونكثت عهودها ووعودها وكانت عملية قاسية كُبتت فيها الأصوات وحُبست فيها المشاعر ، وكان ذلك من أهم الأسباب التى أدت إلى قيام ثورة 1919 0

أحداث الثورة :

انتهت الحرب وطلب سعد زغلول من المندوب السامى البريطانى السماح له ولبعض زملائه فى 13 نوفمبر 1918 بالسفر إلى فرنسا لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ، والمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية ، ولكن رفض طلبه بحجة أنه لا يمثل الشعب المصرى ، بل تصدى الإنجليز لعملية جمع التوكيلات التى قام بها سعد وأصحابه لتمثيل الأمة المصرية ، وأكثر من ذلك ساعدت حكومة رشدى ، ليس فى منع التوقيع على التوكيلات ، بل تجاوزت ذلك إلى مصادرة ما تم توقيعه 0

إن ثورة 1919 تنقسم فى الحقيقة إلى مرحلتين : الثورة العنيفة التى حدثت فى مارس إثر نفى سعد زغلول وصحبه الثلاثة إلى مالطة ، وهى مرحلة قصيرة المدى من الناحية الزمنية ، وهى الثورة التى قاومتها القوات العسكرية البريطانية بكل عنف ، وهى المرحلة التى اشترك فيها الفلاحون اشتراكاً فعالاً فى معظم أنحاء القطر ، وفيها ظهرت الحكومات الوطنية المستقلة عن القاهرة ، ممثلاً فى مدن زفتى والمنيا ، وكذلك المجالس الوطنية المستقلة فى كثير من المراكز ، وهى أخيراً المرحلة التى كان يمكن أن تتطور من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية غير واعية 0

ثم تلتها المرحلة الثانية للثورة التى بدأت من أبريل وهى مرحلة طويلة المدى تتميز بخروج الفلاحين من العمل الثورى الإيجابى وانحصار الثورة فى القاهرة ومدن القطر ولعبت فيها عناصر المدن من طلبة وموظفين ومحامين وعمال الدور الأساسى ، هذه هى مرحلة الكفاح السلمى 0

وفى كلتا المرحلتين كان للطلبة الدور البارز والأساسى ، فالطلبة أول من فجروا الثورة بمظاهراتهم فى مارس 1919 ، فكان لهم فضل المبادرة واستمروا عفى الثورة حتى نهايتها ، فلم يتخلفوا قط ، ولم يبق بالمسرح السياسى لثورة 1919 بعد خروج الفلاحين والعمال سوى الطلبة كقوة لها وزنها ، أما الموظفون فكان دخولهم فى الثورة متأخراً كما أن ثورتهم كانت محدودة ،

فالاضطراب الثانى انتهى بمجرد إنذار اللنبى لهم بالفعل فعادوا ولم يضربوا بعد ذلك ، حيث أغدق عليهم محمد سعيد فى وزارته الرابعة بعد وزارة رشدى العلاوات ، والجدير بالذكر أن ثورة 1919 كانت ثورة شعبية شملت جميع طوائف الشعب 0

نظم الطلبة أنفسهم فى لجان لتنظيم أعمالهم وتحركاتهم فى الثورة واعتمدت عليهم قيادة الوفد البرجوازية فى كثير من الأعمال ، فإلى جانب المظاهرات قام الطلبة بدور البوليس الوطنى لحفظ النظام أثناء المظاهرات والاجتماعات وتوزيع المنشورات وتنظيم وسائل المقاومة وهو عمل إيجابى على مقياس واسع وكبير ، وهذا بخلاف الفلاحين الذين لم يكن هناك من ينظمهم ، أو لم تكن هناك قيادة تقود هذه الفئة من الشعب 0

وفى 8 مارس ألقت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول وثلاثة من صحبه ، وهم محمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ، وساقتهم إلى ثكنة قصر النيل حيث قضوا الليل بها ، وفى 9 مارس نقلوا إلى بور سعيد ثم إلى جزيرة مالطة التى اختارتها السلطة العسكرية منفى لهم ومعتقلاً0

وفى 9 مارس بدأت الثورة بمظاهرات الطلبة ، وإن كانت سلمية ، إذ أضربوا عن تلقى الدروس وخرجوا من مدارسهم وكان طلبة مدرسة الحقوق أول المضربين ، وفى اليوم التالى 10 مارس كان جميع طلبة المدارس والأزهر قد أضربوا عن دراستهم وأعلنوا الإضراب العام ، وألفوا مظاهرة كبرى ، انضم إليهم فيها كل من صادفهم من أفراد الشعب مخترقين شوارع القاهرة وميادينها ومروا بدار المعتمد هاتفين بحياة مصر والحرية والوفد ، ومنادين بسقوط الحماية 0

واشترك العمال فى الثورة وسقط منهم أعداد كبيرة من القتلى والجرحى ، وفى يوم 11 مارس أضرب عمال الترام ، واستمر إضرابهم ثمانية أسابيع ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد الإفراج عن سعد زغلول إثر اعتقاله الأول ، كما

أضرب عمال العنابر يوم 15 مارس ، وكان عددهم يزيد على الأربعة آلاف عامل ، ولم يعودوا إلا فى أواخر أبريل ، وأضرب عمال الفنارات والأحواض فى الإسكندرية 0

وقد عمد عمال العنابر إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية ، ثم دمروا الخط الحديدى بالقرب من إمبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلى ، وفى يوم 16 مارس اعتصب عمال شركة النور فباتت العاصمة فى ظلام حالك ، وأخذت المظاهرات تسير ليلاً تحمل المشاعل ، وفى 18 مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناع فى شوارع بولاق ثم ساروا إلى الأزهر للإنضمام إلى المتظاهرين فيه ، وقد اشتبكوا مع القوات العسكرية البريطانية بالقرب من كوبرى أبى العلا ، وسقط كثير من القتلى والجرحى 0

وفى مديرية بنى سويف تميزت ثورة فلاحيها بالهجوم على المحكمة وعلى رئيسها الإنجليزى ، بالإضافة إلى أعمال العنف المشابهة للمديريات الأخرى ، كما تميزت بمشاركة رجال البدو للفلاحين ، وذلك لقرب بدو الفيوم من الواسطى ، فكانوا يغارون على سكك حديد الواسطى ، ومعروف قدرة رجال البدو فى القتال الخاطف (الفروسية) ، وكانت الثورة فى بنى سويف أكثر عنفاً من المديريات الأخرى (بعد أسيوط ومراكزها ديروط ودير مواس) ، ففى 15 مارس عطل كوبرى قشيشة بين الواسطى وبنى سويف ، وفى الواسطى هاجم عدد كبير من الفلاحين والبدو يقدر عددهم بنحو سبعة آلاف فرد مركز الواسطى وجردوا رجال البوليس من سلاحهم واستولوا عليه وزحفوا على محطة السكة الحديد وانتزعوا القضبان وهاجموا قطار سريع قادم من القاهرة واضطروه إلى العودة مرة أخرى 0

ولما اتسعت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات أصدرت القيادة العامة فى 20 مارس إنذاراً بإحراق القرى القريبة من التدمير ، وتم توجيه الحملات العسكرية إلى بنى سويف لقمع الثورة هناك ، فأُرسلت البواخر النيلية محملة بالمدافع والذخائر وسيرت القطارات المسلحة لهذا الهدف ، وقد أدى

ذلك إلى تعطيل حركة النقل البرى ، خاصة وأن الصعيد يعتبر ممول هام للقاهرة خاصة الحبوب 0

الجدير بالذكر أن مطالب الأقاليم بالاستقلال انتشرت بسرعة فى الأقاليم ، وأقامت لها حكومات وطنية محلية ، حدث ذلك فى زفتى والإسكندرية والزقازيق وبنها وقليوبية وسمنود ودمياط والمنصورة والفيوم والمنيا وأسيوط وقنا وأسوان ، ويرى البعض أن قيام هذه الحكومات المحلية أو المجالس الوطنية كان محاولة من جانب الطبقة البورجوازية المصرية لحماية ممتلكاتها من جموع الشعب ، وإنها قامت بغرض المحافظة على أوضاع الملكية الفردية بعد أن أفلت زمام الموقف من حكومة القاهرة ، ففى أسيوط على سبيل المثال ، يذكر الكاتب وجيه أباظة فى كتابه : الضاحك الباكى : " أوشك الثائرين من إشعال النار فى عمارة محمود باشا سليمان وولده محمد باشا محمود أحد المنفيين فى مالطة ومن أجلهم قامت الثورة حيث حيث رصت صفائح البنزين المنهوب من مخازن مجاورة حول العمارة ، وحينما قيل لهم أنه منزل محمد محمود المنفى من أجل حرية البلاد ، فقال أحدهم وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين ، نحن طلاب قوت " 0

ويقول أيضاً : " أن المواصلات توقفت بين أسيوط والقاهرة وبين أسيوط وغيرها من المدن الأخرى ، وبذلك انعزلت أسيوط أو انفصلت عن باقى المدن المصرية ، وأن أخبار الثورة فى القاهرة أثارت حماس الناس فى أسيوط وكشرت عن أنيابها وكتبت الأغانى الوطنية وطبع منها أكثر من 20,000 نسخة وزعوها على الناس ، وقد غناها المسلمون والأقباط ، فقد كانت الثورة ضخمة وعظيمة "0

والواقع أن الكثير من الكتاب ركز على أحداث أسيوط بأنها كانت أعنف الحوادث ، فيذكر الكاتب أحمد بهاء الدين : " هجم الثوار على مراكز البوليس واستولوا على السلاح ، وتكونت لجان من المحامين تحافظ على الأمن وتباشر

مسئوليات الحكم ، والأهالى يشنون على مراكز البوليس الهجمات المسلحة من كل مكان 0

ولما ساءت الحالة فى أسيوط ، وصلت فى 24 مارس طائرتان حربيتان إلى أسيوط وقامتا بإلقاء القنابل على الأهالى ، كما جاءت النجدات الحربية من القاهرة إلى أسيوط عن طريق البواخر النيلية ، وقد لقيت فى طريقها مقاومة عنيفة من جماعات الثوار على ضفة النيل بين ديروط وأسيوط 0

أما فى زفتى حيث قامت مظاهرة ضخمة فيها فى 18 مارس برئاسة يوسف الجندى وأعلنت الاستقلال وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز ورفعت بدلاً منه علماً آخر وطنياً وأذاعت منشوراً بأن اللجنة تولت الأمر فى المدينة للمحافظة على الأمن وأصدرت جريدة أسمتها الجمهورية – فما كان من السلطة العسكرية إلا أن أرسلت إلى زفتى القوات العسكرية لقمع هذه المظاهرات ، فأرسلت قوة من الجنود الاستراليين ، فأخذ الأهالى يحفرون الخنادق العميقة لمقاومتها وخلعوا قضبان السكة الحديد ، وأعلنت الجمهورية ، واختلف الرأى حول هذه الظاهرة التاريخية فهى فى تقييمها النهائى ثورية ولكنها محدودة فى هذه الثورة ، أما الطابع الثورى فيتمثل فى إعلانها الاستقلال ، كما أن الطابع الثورى المحدود أيضاً فيتمثل فى إقامة حكومة للمحافظة على الملكية الزراعية فى زفتى إن لم يكن فى المديرية كلها 0

وبينما انتشرت الاضطرابات فى أنحاء الدلتا وفى الصعيد يوم 15 مارس حدثت اضطرابات فى كل الأقاليم فكانت المظاهرات السلمية فى بنى سويف وأسيوط وسوهاج وقنا وفى أسوان قطع الثائرون – بتشجيع من ناظر المدرسة القبطى – خطوط السكة الحديد وأسلاك البرق والتلغراف وحبسوا المدير ورفعوا علم الصليب والهلال ، وفى مديرية المنيا حدثت أعمال عنف دُمرت فيها وسائل المواصلات وأُحرقت المخازن وصودرت كميات الغلال التى جمعت لتسليمها إلى الجيش 0

وكانت نقابة المحامين قد أعلنت الإضراب فانقطع المحامون عن المحاكم إلا من كان يوفدهم المجلس إليها لطلب تأجيل القضايا ، واستثارت القسوة فى قمع المظاهرات غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلاً من أن تقل ، وقد دعا عمل المحامين هذا إلى اجتماع رئيس محكمة الاستئناف (وكان وقتئذ يحيى باشا إبراهيم) والمستر شيلدون إيموس نائب مستشار الحقانية فى 15 مارس للنظر فى إضراب المحامين فكتبا إلى نقابة المحامين يرجوانها العدول عن الإضراب ، فلما لم يكن تحويل المحامين عن عزمهم أعلن القائد العام فى 17 مارس منشوراً بتهديد المحامين 0

أنشأت القيادة العسكرية البريطانية محكمة عسكرية فى قسم الأزبكية لمحاكمة المقبوض عليهم فى اليوم الأول للثورة واستمرت فى الأيام التالية تحاكم كل من يقبض عليهم فى المظاهرات ، وكانت أحكامها تصدر بالحبس أو الجلد أو أيهما معاً أو الغرامة 0

انتشرت النقابات فى كل مكان ، وكل صناعة وحرفة حتى قيل أن عدد النقابات فى الأسكندرية وحدها زاد إلى 23 نقابة وفى القاهرة إلى 38 وفى القنال إلى 17 ، وقادت هذه النقابات حركات اضطراب كثيرة احتلت فيها المصانع وتحقق للطبقة العاملة بعض الزيادة فى الأجور لتقابل بعض الشئ فى الزيادة الضخمة فى تكاليف المعيشة ، كما قامت بتنظيم الصفوف وقادت الإضرابات ، وطالبت بساعات عمل أقل 0

الفصل الثاني

تصريح 28 فبراير وإلغاء الحماية :

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى يكن ، ولم يتقدم أحد لتشكيلها ، وكان لنشر مشروع كيرزون وتبليغ اللنبى ورفض عدلى للمشروع أن انتشرت موجة من الاستياء ضد السياة البريطانية ، فندد سعد زغلول بالمشروع ، ووقعت البلاد فى اضطراب شديد ، ونفى الإنجليز سعد زغلول مرة ثانية إلى جزيرة سيشل مع ثمانية من أصحابه ثم نقلوه وحده إلى جبل طارق ، واتهم عدلى وأصحابه أنهم مالئوا الإنجليز فى القبض على سعد وأصحابه ونفيهم 0

تم استدعاء عبدالخالق ثروت لتشكيل الوزارة فرفض ، وبعد إلحاح عرض شروطاً لقبوله الوزارة ، أولها إعلان إلغاء الحماية واستقلال الحكومة المصرية بشئونها الداخلية ، وإخراج المستشارين الإنجليز من وظائفهم ، ورفع الأحكام العرفية والسعى من جانب الوزارة فى سحب كل ما اتخذ من إجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين ، وإعادة المبعدين ، وإعادة وزارة الخارجية ، وإنشاء برلمان من هيئتين (نواب وشيوخ) 0

كان اللنبى يرى أنه إذا قبلت إنجلترا شروط ثروت فإنه يستطيع إنشاء حكومة مسئولة ، فثروت وعدلى يمثلان السواد الأعظم من الرأى العام المصرى ، كما أن المساعدة التى يمكن أن تقدمها الوزارة المصرية سوف تعتمد أساساً على إلغاء الحماية ، وإقامة نظام برلمانى رغم أن حكومة فؤاد كانت تعترض على قيام مثل هذه المؤسسات فى أعقاب توقيع المعاهدة0

هاجم الوفد هذه الشروط وتمسك بالجلاء وأصدر بياناً بهذا المعنى ، واقتنع اللنبى بأن شروط ثروت هى أقل ترضية للأمة المصرية فى ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال ، فتبادل الرأى مع حكومته فى شأنها والموافقة على شروط ثروت وإعلان التصريح المعروف بتصريح 28 فبراير 1922 0 ومن شروط ثروت :

1 – تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية 0

2 – إعادة وزارة الخارجية 0

3 – إنشاء برلمان من هيئتين (نواب وشيوخ) 0

4 – رفع الأحكام العسكرية 0

5 – حذف وظائف المستشارين ما عدا المالية والحقانية يظلان بعد ظهور نتيجة المفاوضات 0

وهكذا أصبحت العلاقة وطيدة بين صدور قانون التضمينات وبين موافقة الإنجليز علي إلغاء الأحكام العرفية ، حتي تضمن إنجلترا عدم سوء العاقبة من المصريين بعد إلغاء الأحكام العرفية ، لذلك ربطت بين إصدار الحكومة المصرية للقانون الجديد (التضمينات) مقابل إلغاء الإعلان القديم (الأحكام العرفية) 0

لهذا كانت المعارضة واضحة في مصر علي موقف الإنجليز الداعي إلي ربط الإلغاء بإصدار قانون التضمينات ، وظهرت المقالات الساخطة والرافضة للمنطق الإنجليزي ، أنه يجب أن لا يكون الإلغاء مرتبطا بأي شرط آخر حتي لا يمس بكرامة واستقلال مصر وحرية أبنائها 0

أما عن الحكومة فقد أشار ثروت إلي جدية حكومته في السعي إلي إلغاء الأحكام العرفية مهاجما المعارضين لسياسة وزارته بقوله : " ليس منا من لا يرغب في إلغاء الأحكام العرفية " ، كما أشار إلي أن ذلك لا يمكن إتمامه إلا بعد إصدار قانون التضمينات ، وأن الذين يرفضون ذلك

الجدير بالذكر أن الإنجليز اضطروا إلى إصدار التصريح اضطراراً ، ليتفادوا وضعاً تصير فيه الحكومة مستحيلة ، أما الأثر الأكبر لصدور التصريح فكان بسبب التهديد بمقاطعة التجارة البريطانية لأن هذا التهديد أزعج أقطاب التجارة والصناعة ورجال السياسة فى إنجلترا ، وخشوا إذا عمت حركة المقاطعة أن تصاب التجارة والصناعة الإنجليزية بالبوار فى مصر 0

الواقع أن اللنبى وحكومته قد تخيروا هذا التوقيت ، حيث أصبحت مصر بلا حكومة ، وغياب سعد زغلول فى منفاه فكان التصريح بمثابة إعطاء المصريين المعتدلين الفرصة لإقامة روابط الصداقة مع الإنجليز للتوصل إلى معاهدة حرة بين الطرفين ، حسبما ورد فى التصريح ، وبدا الطريق مسدوداً أمام كل الحلول ، لذا كان التصريح من جانب واحد 0

عاد اللنبى إلى القاهرة يحمل هذا التصريح وعنوانه " تصريح لمصر " وهو يتضمن إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قنون " التضمينات " ثم احتفاظ إنجلترا بتولى المسائل الأربع المعروفة وهى :

1 – تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر 0

2 – الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالوساطة

3 – حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات 0

4 – السودان 0

شن الوفد برئاسة سعد زغلول حملة شعواء على تصريح 28 فبراير وزاد الحالة سوءاً أنه صدر فى فترة إبعاد سعد ورفاقه فى المنفى ، وقد اعتبر سعد أن التصريح " نكبة وطنية" . مما لا شك فيه أن التصريح تضمن إلغاء الحماية وتأجيل الأحكام العرفية حتى تصدر الحكومة المصرية قانون التضمينات ، وتعتبر المرة الأولى منذ إعلان الحماية عام 1914 والتى وافقت فيها إنجلترا على إنهاء الحماية ، على الرغم من الجهود المصرية منذ ثورة 1919 ، بسبب تمسك إنجلترا بها ، فإلغاء الحماية مع إعلان هذا التصريح يعتبر مكسباً لمصر ونجاحاً للجهود الدبلوماسية المصرية مع الاستعمار الإنجليزى لأول مرة0

وإذا كانت مصر قد كسبت شيئاً وإن كان بسيطاً من التصريح مثل إنهاء الحماية حتى وإن كانت غير شرعية ، إلا أن التحفظات التى فرضها الاستعمار

تضمن عدم زوال الحماية فى مصر زوالاً حقيقياً ، وهذا يدل على أن الحماية ما زالت باقية ، رغم التمثيل السياسى فى مصر بعودة وزارة الخارجية 0

أما عن الأحكام العرفية لا تلغى إلا إذا صدر قانون التضمينات ، وهذا القانون يقصد به إقرار جميع الأعمال التى قامت بها السلطات العسكرية تنفيذاً للأحكام العرفية ، وأعلن الحزب الوطنى أن التصريح لا يغير شيئاً فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره. تعددت الآراء حول التصريح ، فيقول على علوبة فى مذكراته : " وبرزت به مصر بشخصيتها الدولية وأصبح لها استقلال دولى ، كما أصبح لها وزارة خارجية مستقلة ، ولم يقل أحد أنه تحقيق لجميع أمانى مصر وحقوقها ، وإنما هو بلا شك أساس لإيجاد الثقة بين الطرفين " ولم يبد الشعب أى حماسة لهذا التصريح ، وأجابت صحيفة الأمة بلهجة ساخرة ، على التهانى التى قدمت بهذه المناسبة ، وإذا كان التصريح مجرد خدعة من خدع التاريخ ، فإن أحداً لم يأخذه مأخذ الجد ، فيما عدا من اشتركوا فى خلقه وتدبيره ، مع أن صحيفة المقطم اعتبرت التصريح فاتحة عصر جديد لمصر ، ولا ننسى أن المقطم هذه صحيفة موالية للإنجليز 0

أما الإنجليز الموجودون فى مصر فقد أيدوا سياسة اللنبى ورحبوا بالتصريح بصفته أهم تصريح يتعلق بالسياسة الإنجليزية فى مصر منذ الاحتلال الإنجليزى لمصر 0

والسؤال ، هل الحماية ألغيت إلغاءاً فعلياً مع تصريح 28 فبراير ؟ الواقع أن التحفظات الأربع قيدت التصريح وجعلته غير نافذ المفعول سواء بالنسبة للحماية أو الاستقلال ، فما زالت سلطات الاحتلال تتمتع بكل مزايا الحماية والاستعمار فى مصر ، وإنما فى الظاهر أنه أعلن إنهاء الحماية ، حيث ظهرت بعض بوادر الإلغاء فى عهد وزارة ثروت الذى قام بإلغاء ما كان معتاداً فى عهد الحماية مثل تعطيل المصالح الحكومية فى عيد جلوس ملك إنجلترا وعيد

ميلاده ، كما ألغيت وظيفة مستشار الداخلية وتوقف المستشار المالى عن حضور جلسات مجلس الوزراء 0

بعد صدور تصريح 28 فبراير الذى بمقتضاه ألغيت الحماية البريطانية على مصر ، شكل ثروت الوزارة فى أول مارس ، وفى هذه الوزارة أعيدت وزارة الخارجية المصرية التى كانت قد ألغيت حين إعلان الحماية على مصر عام 1914 ، وطلب اللنبى من حكومته أن يبلغ ممثلى الدول الأجنبية فى مصر بأنه توقف عن القيام بأعمال وزير خارجية، حيث تولاها ثروت بنفسه ، وأبلغت الوزارة الخارجية الجديدة معتمدى الدول فى مصر خبر إلغاء الحماية ، وأن العلاقات من الآن أصبحت مع وزارة الخارجية المصرية ، وفى 15 مارس 1922 أعلن السلطان على الشعب أن مصر أصبحت أمام الرأى العام دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ، وأنه اتخذ لنفسه " لقب صاحب الجلالة ملك مصر

وضعت وزارة ثروت الجديدة نصب أعينها مهمة إلغاء الأحكام العرفية ، حيث ذكر ثروت فى الكتاب الذى رفعه إلى الملك بقبول الوزارة : " وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية " 0

كان صدور دستور 1923 نتيجة طبيعية لتطور الأحداث فى مصر فى أعقاب إعلان تصريح 28 فبراير 1922 الذى أعلن من جانب واحد هو الجانب البريطانى بسبب الضغوط المصرية الممثلة فى ثورة 1919 – وبهذا التصريح حصلت مصر على استقلالِ منقوصِ وأصبحت ملكية ذات سيادة ، وتغير لقب حاكم مصر من سلطان إلى ملك 0

وكان أول ملوك مصر هو السلطان أحمد فؤاد – الذى صدر تصريح 28 فبراير 1922 فى عهده ، والذى كان سلطانا على مصر خلفا للسلطان حسين كامل ، ورغم ما قيل عن تصريح 28 فبراير ورغم ما شابه من قصور وعيوب إلا أنه فتح المجال أمام مصر لعلاقات خارجية مع المجتمع الدولى بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة ، وفى المجال الداخلى لصدور الدستور المصرى فى

19 أبريل 1923 ، كما أن هذا العام يعتبر محورا فاصلا هاما فى حركة التاريخ المصرى خاصة الحركة الدستورية ، وأطلق على هذه المرحلة اسم المرحلة الليبرالية وإن كانت من وجهة نظرنا بتعبير أدق مرحلة شبه ليبرالية استمرت حتى سنة 1952 0

وفى اليوم التالى لإعلان التصريح الذى صدر ، أمر الملك أحمد فؤاد (عبدالخالق ثروت باشا) بتشكيل أول وزارة فى العهد الملكى فألفها ، وفى 15 مارس سنة 1922 صدر المرسوم الخاص بإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ضوء هذا التصريح ، وقد صدر قرار مجلس الوزراء باعتبار ذلك اليوم عيدا وطنيا سنويا تستريح فيه وزارات الحكومة والمصالح الأميرية فى جميع أنحاء البلاد

الفصل الثالث

مصر بين دستوري (1923- 1930)م

فى 2 أبريل 1922 وقبل صدور القرار الرسمى للتصريح كانت وزارة ثروت قد شكلت لجنة لوضع الدستور الذى ستحكم بمقتضاه البلاد وقانون الانتخابات على النحو التالى : حسين رشدى باشا رئيسا للجنة وضع الدستور ومعه الأعضاء التالية أسماؤهم : أحمد حشمت باشا نائبا للرئيس ، ويوسف سليمان باشا ومحمد توفيق رفعت باشا وعبدالفتاح يحيى باشا والسيد عبدالحميد البكرى والشيخ محمد بخيت والأنبا يؤانس وقلينى فهمى باشا وإسماعيل أباظة باشا ومحمود أبو حسين باشا ومنصور يوسف باشا ويوسف اصلان قطاوى باشا وإبراهيم أبو رحاب باشا وعلى المنزلاوى باشا وعبداللطيف المكباتى بك ومحمد على علوبة بك وزكريا توفيق بك وإبراهيم الهلباوى بك وعبدالعزيز فهمى بك ومحمود أبو النصر بك والشيخ محمد خيرت راضى بك وحسنى عبدالرازق باشا وعبدالقادر الجمال باشا وصالح لملوم باشا وإلياس عوض بك وعلى ماهر بك وتوفيق دوس بك وعبدالحميد مصطفى بك وحافظ حسنى باشا وعبدالحميد بدوى بك ، أعضاء 0

ويتضح منها أن : عدد الباشوات فى اللجنة كان 16 ، وعدد البكوات كان 11 ، وعدد اثنان من شيوخ الإسلام ، وممثل واحد (بطريرك) للأقباط ، ومعظم أعضاء اللجنة من كبار رجال القانون الدستورى فى مصر ، فلقد كان حرص وزارة ثروت على أن تمثل لجنة الثلاثين المنوط بها وضع الدستور كافة طوائف الأمة 000 ومن الجدير بالذكر أن اللجنة ضمت أعضاء من الجمعية التشريعية التى كانت آخر هيئة شبه نيابية فى عهد الاحتلال ، وهذا الحرص هو الذى جعل من بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم صلة بالفقة الدستورى ، فقد كانت اللجنة كما سبق وأن وضحنا تضم الشيخ محمد بخيت

مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين الإسلامى ، وبطريرك الأقباط ممثلا للأقباط فى مصر ، ويوسف أصلان قطاوى باشا ممثلا للطائفة اليهودية فى مصر ، وكان فى اللجنة صالح لملوم ممثلا للعرب المستوطنين فى مصر الذين كانت لهم إلى يومئذ امتيازات خاصة 000 فعّلتها القوانين والعادات المرعية ، وكان فيها إلى جانب هؤلاء جماعة من كبار أعيان الأراضى كان قد وقع عليهم الاختيار إرضاءاً لأصحاب المصالح فى البلاد وكان لتوفيق دوس وإلياس بك عوض من الذين جمعوا صفة الاشتغال بالقانون إلى جانب صفة الطائفية 0

وقد أطلق سعد زغلول على هذه اللجنة اسم " لجنة الأشقياء " حيث كان رأيه هو وحزب الوفد أن تتولى عملية إصدار الدستور جمعية وطنية منتخبة انتخابا حرا ، برأى نواب البلاد لا برأى الوزارة ومن يشايعها ، ولأنه كان يستريب بمقاصد عبدالخالق ثروت ويناصبه العداء مقابلة لعدائه بمثله وتطبيقا لسياسة عدم التعاون التى أعلنها بعد اعتقال سعد وأصحابه ، فسعد يدين ثروت بمسألة نفيه وزملائه ، حيث رأى " أن اللورد اللنبى لم يقدم على اعتقاله وزملائه ، إلا بعد الإيعاز من ثروت ، والاستئذان من إنجلترا ، وهوالأمر الذى كان يعنى بغير شك حرمان ثروت من أى تأييد شعبى ، وأنه لم يجرؤ أن يرشح نفسه فى أية دائرة انتخابية فى انتخابات 1924 ، وقد اقترح نجيب الغرابلى على سعد بعد تأليفه الوزارة عام 1924 – تأليف محكمة لمحاكمة ثروت على جرائمه باعتباره عدو الشعب رقم واحد ، وكان جواب سعد أن الحكم الذى أصدره الشعب فى الانتخابات أقسى على خصومه من أحكام الإعدام ، كما كان رأى توفيق نسيم (رئيس الديوان العالى فى ذلك الوقت 1922) الذى أرسل إلى الملك يوضح له وضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات ، لكن الملك لم يوافق على هذا الاقتراح وكان رأى كل من سعد ونسيم هنا أن الدستور هو أب القوانين وحامى الحقوق والحريات ، وبذلك لايكون منحة من أحد أو عرضة للعبث والتعديل ، والسؤال ، هل دستور

1923 كان منحة ؟ الواقع أنه من الناحية الشكلية كان كذلك ، أما من الناحية الموضوعية فقد كان نتيجة للتطورات السياسية والظروف الاجتماعية التى كانت تمر بها مصر آنذاك ، حيث أن الحياة النيابية كانت لأهم المطالب الرئيسية للمجتمع المصرى كله للإحساس بضرورة المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تمس مستقبله بعد المعاناة لسنوات طويلة من مجالس شكلية ومن تحكم أوتوقراطى من ساكن قصر عابدين ومن انفراده بالحكم ومن جانب آخر المعتمد البريطانى أو المندوب السامى فيما بعد ، فبدستور 1923 دخلت مصر مرحلة جديدة من حياتها فيتحول " الوفد المصرى " إلى حزب الهيئة الوفدية برئاسة سعد زغلول وتجاوره أحزاب أخرى ولكن ليست فى قوته أو شعبيته ، وبهذا الدستور تبدأ أول مرة فى تاريخ مصر انتخابات حزبية من خلال برامج أحزاب وتكوين أول برلمان مصرى بالمعنى الحقيقى وذلك فى سنة 1924 0

وفى 22 نوفمبر سلم المعتمد البريطانى الملك خطابا (متخطيا الوزارة – خلافا للأحوال المتبعة) من الحكومة الإنجليزية تضمن عدم موافقتها على ذكر السودان فى مشروع الدستور المصرى ، وأنها لا ترغب قط فى أن تتعرض لحقوق مصر فى السودان ولا لحقوقها فى مياه النيل إلى أن يتم الاتفاق عليها بالمفاوضات بين انجلترا ومصر ، وأيضا موقف انجلترا الرافض من تلقيب الملك بلقب " ملك مصر والسودان " والاكتفاء بلقب " ملك مصر " حيث قدم الإنجليز إنذارا إلى الملك بأن هذه الفقرات فى الدستور " لا تتفق مع اتفاقية 19 يناير 1899 ولا نصوص تصريح 28 فبراير 1922 " كما هددته بأنها سوف تتصدى لأى محاولة لوضع السودان فى الدستور وذلك بإلغاء تصريح 28 فبراير واتفاقيتى السودان سنة 1899 ولم تكن مصر تملك القدرة أو القوة لمعارضة ذلك الإنذار ، لذا لم تمانع وزارة ثروت فى حذف النصين الخاصين بالسودان من الدستور ، أما الوفد فقد واجه تحالف الانجليز والأحرار بأن تحالف مع الملك الذى يخاف الدستور ولا بد من عزله عن المتحالفين والعمل على عدم المساس بحقوق الأمة فى الدستور ، وأن مسألة حذف السودان

يكون " نكبة وطنية كبرى " ، فإنه لا غنى لمصر عن السودان وأيضا لا غنى للسودان عن مصر. لم تلبث وزارة ثروت باشا أن قدمت استقالتها واستدعى الملك فؤاد " نسيم توفيق باشا " لتأليف الوزارة الجديدة وكانت تلك الوزارة هى التى عرضت مشروع الدستور على اللجنة الاستشارية التابعة لوزارة الحقانية التى قدمت تقريرها متضمنا عددا من التعديلات التى كان الملك يطالب بها تكريسا لسلطاته على حساب البرلمان ، وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على يد عناصر تنتمى بولائها للقصر ، وهذه العناصر هى اللجنة الاستشارية والتشريعية التى كانت مكونة من أجانب فيما عدا مصرى واحد. وأهم هذه التعديلات التى قامت الوزارة بتعديلها هى : –

1 – حذفت النص القائل بأن الأمة هى مصدر السلطات 0

2 – جعلت منح الرتب والنياشين من حق الملك وحده ومن غير مشاركة الوزارة ، وتعيين الضباط وعزلهم ، وبذلك فإن السيطرة تكون قد انتقلت من ناحية الفعل والواقع من يد الإنجليز اليمنى إلى يدهم اليسرى 0

3 – جعلت عدد الأعضاء المعينين من الشيوخ مماثلا لعدد المنتخبين0

4 – خولت الملك حق حل المجلس 0

5 – تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعداها مجلس النواب 0

وقد أعلن يحيى إبراهيم منذ تأليف وزارته الأولى فى 15مارس 1923 أنه ينوى إعلان الدستور بإصدار قانون الانتخابات وقانون التضمينات 0

صدور الدستور

صدر الدستور بعد أن صدق عليه الملك بسراى عابدين فى 19 أبريل 1923 تحت رقم 43 لسنة 1923 ، بتبليغ دستور الدولة المصرية إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وذلك فى عهد وزارة يحيى إبراهيم باشا ، وصدر بأصلين – حفظ أحدهما بديوان جلالة الملك والثانى أرسل ليحفظ برياسة مجلس الوزراء وذلك طبقا للمشروع الذى وضعته اللجنة محذوفا منه النصان الخاصان بالسودان ولم توافق اللجنة على تعديلات وزارة محمد نسيم توفيق ،

وبذلك عاصر إصدار الدستور تغيير وزارتين ولم يصدر إلا فى عهد الوزارة الثالثة ووقع الملك فؤاد على الدستور فى الساعة الحادية عشر والنصف مساء وتلاه الوزراء فوقعوا جميعا ثم نزلوا إلى ديوان كبير الأمناء وأرسل رئيس الوزراء تلغرافات البشرى إلى المحافظات والمديريات بصدور الدستور ، وصدرت الأوامر إلى القلاع بأن تطلق فى العاصمة والثغور مائة مدفع ومدفع وفى المدن الداخلية 21 مدفعا ، ويقع دستور 1923 فى 170 مادة 0

فى 30 أبريل 1923 صدر قانون الانتخاب (قانون رقم 11 لسنة 1923) وهو أول قانون للآنتخاب صدر فى عهد الدستور ويتكون من 98 مادة ، وفيه الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هى انتخاب النواب ، ففى المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين مندوبا منهم بشرط أن تكون سنه خمسا وعشرين سنة ، والمرحلة الثانية هى انتخاب النواب ، فالمندوبون الثلاثينيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب فى دائرتهم ومدة نيابة المندوب الثلاثينى خمس سنوات ، وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاته أو استقالته أو لتغيير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب وجب انتخاب مندوب آخر تنتهى نيابته فى الميعاد الذى كانت تنتهى فيه نيابة من حل هو محله. أما الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات فالأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هى انتخاب المندوبين من المندوبين وذلك أن كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوبا عنهم ويشترط أن تكون سنه ثلاثين سنة وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ فى دائرتهم ، وقد أخذ قانون الانتخاب المصاحب لدستور 1923 بقاعدة الانتخاب الفردى 0

ولم يشترط القانون فى الناخبين والمندوبين أو مندوبى المندوبين شروطا مالية أو ثقافية ، فكان ذلك أقرب إلى المساواة والديمقراطية ولم يشترط الدستور فى النائب شروطا مالية وإنما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ فى بعض المرشحين ، وبذلك فقد تم رسم الدستور لتحقيق المصالح الشخصية

لأعضاء لجنة الدستور والعمل على إبعاد فئات عامة الشعب التى تناصر الوفد0

ومن السلبيات التى ظهرت فى الدستور أن شروط الترشيح التى فرضها الدستور كانت تحصر المرشحين فى شريط ضيق 00 فإذا كان مفروضا أن يدفع المرشح مبلغ 150 جنيها تأمينا ، يفقدها إذا لم يحصل على نسبة معينة من الأصوات ، وهذا المبلغ وقت صدور الدستور كان يشكل عبئا ماليا باهظا لا يمكن لأحد من طبقات العمال أو الفلاحين أو البرجوازية الصغيرة أن يتحمله إلى جانب مصاريف الدعاية والحملة الانتخابية ، فقد كانت تكاليف الترشيح فى مجملها تبلغ ثمن عشرة أفدنة تقريبا ، أو مرتب موظف صغير فى خمس سنوات ، ومن السلبيات أيضا أن الدستور حرم المرأة من حق الانتخاب 0

وقد وافق الملك فؤاد على الاستجابة لرغبة بريطانيا فى حذف أى نص من نصوص السودان بالرغم من قلق واضعى الدستور ، إلا أنه رأى أنها الفرصة الوحيدة للمصريين للإسهام فى إنجاز مكاسب لمصر فى المفاوضات البريطانية المستقبلية ، وبالرغم من المعارضة الوطنية إلا أن دار المندوب السامى أعلن أن الهدوء والنظام فى تحسن ، حيث أن ضغط الحركة الوطنية جعل الحكومة البريطانية ترى أنه ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة إبقاء سعد زغلول فى الاعتقال بجبل طارق وأن استمرار الاعتقال يزيد فى ثورة الهياج فتم الإفراج عنه قبل صدور الدستور (30 مارس 1923) ، وفى أعقاب صدور الدستور تم إطلاق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية وحكم عليهم بالحبس سبع سنوات وكانوا معتقلين فى ألماظة فأفرج عنهم يوم 14 مايو 1923 ، وفى اليوم التالى لصدور قانون الاجتماعات الصادر يوم 30 مايو (والذى قيد حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الرأى العام) تم الإفراج عن المعتقلين فى سيشل (31 مايو) ، كما صدر قانون الأحكام العرفية فى 26 يونيه وهو يقضى بأنه يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمر أو النظام العام فى مصر للخطر (الخارجى أو الداخلى) ، ثم

قانون التضمينات فى 5 يوليه ، وعاد سعد إلى مصر فى شهر سبتمبر واحتفلت الأمة بمقدمه احتفالات عظيمة 0

قانون التضمينات

هو إقرار الإجراءات التى اتخذتها السلطة العسكرية ، أو قانون تعويضات الموظفين الأجانب ، وهو أهم قانون أصدرته الوزارة الإبراهيمية بعد الدستور، وقد ظهر هذا القانون مع بداية المفاوضات الإنجليزية المصرية ، فالواقع أن السلطات الإنجليزية فى مصر كانت تخشى من رد فعل المصريين عما ارتكبته من تصرفات أثناء الحرب ، لذا أرادت أن تضمن أن كل ما حدث فى عهد الحماية وفى ظل الأحكام العرفية كان صحيحا ، فوردت أول إشارة لذلك فى مشروع لجنة ملنر فى 18 أغسطس 1920 إلى عدلى يكن لكى يبلغه إلى الوفد ، وأن تصدر الحكومة المصرية مرسوما يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة 0

جاءت الإشارة إلى القانون واضحة تماما فى الخطاب الذى رفعه اللنبى إلى السلطان فؤاد فى 28 فبراير 1922 حيث ذكر فى البند العاشر : " إذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فإننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر فى 2 نوفمبر 1914 سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية 0

وهكذا أصبحت العلاقة وطيدة بين قانون التضمينات وبين موافقة إنجلترا على إلغاء الأحكام العرفية ، وذلك حتى تطمئن إنجلترا إلى عدم اعتداء المصريين على الأجانب خاصة الإنجليز بعد إلغاء الأحكام العرفية ، لذلك ربطت بين إصدار الحكومة المصرية القانون الجديد(التضمينات)مقابل إلغاء الإعلان القديم(الأحكام العرفية). لهذا كانت المعارضة واضحة فى مصر على موقف الإنجليز الداعى إلى ربط الإلغاء إلى إصدار قانون التضمينات ،

وظهرت المقالات الساخطة والرافضة للمنطق الإنجليزى ، إنه يجب أن لا يكون الإلغاء مرتبطا بأى شرط آخر حتى لا يمس بكرامة واستقلال مصر وحرية أبنائها.

أما عن الحكومة فقد أشار ثروت إلى جدية حكومته فى السعى إلى إلغاء الأحكام العرفية مهاجما المعارضين لسياسة وزارته بقوله : " ليس منا من لا يرغب فى إلغاء الأحكام العرفية " كما أشار إلى أن ذلك لايمكن إتمامه إلا بعد إصدار قانون التضمينات ، وأن الذين يرفضون ذلك يعملون على عرقلة مساعى الحكومة فى ذلك فقد ألف ثروت وزارته فى الوقت الذى كان فيه سعد ورفاقه فى طريقهم إلى المنفى (إلى سيشل) ، كما لم يظفر ثروت بتأييد الشعب ، ومن هنا ، ومعروف ما بين سعد وثروت من الخصومة منذ أن كان ثروت وزيرا للداخلية فى وزارة عدلى ، وهو المسئول عن حوادث الضغط التى وقعت ضد سعد وأنصاره ، ليس هذا فحسب ، فأحكام النفى والإبعاد والاعتقال التى قامت بها سلطات الاحتلال إنما هى أوامر إدارية فى ظل الأحكام العرفية ، وأن السلطة التى أصدرت مثل هذه العقوبات إنما هى سلطة أجنبية لها حق السيادة فى البلاد0

لذا ظهرت الانتقادات الرافضة فى البلاد بشأن قانون التضمينات الذى ليس من حق الوزارة إصداره ، ولكنه حق من حقوق الأمة المصرية ممثلة فى برلمانها المقبل، فالقانون سوف يصدر أولا ، ثم تلغى الأحكام العرفية، هذه مطالب الإنجليز. استمرت حكومة ثروت نحو إصدار قانون التضمينات حيث اتصلت بالدول المعنية بذلك خاصة الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية فى مصر ، وبريطانيا صاحبة الدور الأكبر فى سبيل إصدار القانون ، ومع هذا هاجم البعض الحكومة لاعتقادهم أن القانون أصدرته الوزارة بالفعل ، وأنها كتمت عليه لأنه يمثل خطرا كبيرا على مستقبل البلاد ، وفى المقابل أصبحت بريطانيا أكثر جدية نحو إلغاء الأحكام العرفية ، خاصة مع ظهور كثير من حوادث الاغتيال السياسى ضد الشخصيات البريطانية ، مما أحرج الحكومة

المصرية التى ألقت عليها بريطانيا المسئولية الكاملة ، خاصة وزارة الداخلية ، رغم وضع الأحكام العرفية موضع التنفيذ ، حيث حظر الاجتماعات وتكميم الصحف ، حتى الزعماء صادرت السلطة أموالهم0

كانت فجوة الخصومة بين وزارة ثروت والحركة الوطنية الممثلة فى سعد وصحبة كبيرة ، ومع ذلك وفقت وزارة ثروت فى وضع قانون التضمينات تمهيدا لإلغاء الأحكام العسكرية ، فقد جاء فى كتاب الاستقالة الذى قدمه ثروت إلى السلطان فؤاد فى 29 نوفمبر 1922 : " أما ما يتعلق بإلغاء الأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضا ، إذ اتفق على قانون (إقرار الإجراءات العسكرية) الذى اشترط لإلغائها ، وأصبح ذلك مرهونا بإرادة حكومة جلالتكم " ، وجاء أيضا أنه ألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ، وهذا مع حدوث بعض الخلافات حول بعض ألفاظ نصوص القانون وقد تم تعديلها بما يتفق ومصالح بريطانيا وعدم الإضرار بهذه المصالح 0

من الواضح أن هناك رضا بين اللنبى والحكومة المصرية ، ويتضح ذلك من خلال التوصل إلى حل للقضية المصرية (رفع الأحكام العرفية) ، وبالرغم من ذلك لم يتم تنفيذ ما توصل إليه الطرفان ، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى خوف بريطانيا من مزيد من الاضطرابات والهياج والعنف حيث كثرت فى هذه الآونة الاعتداءات على الأجانب خاصة الإنجليز ، وقد أدى ذلك إلى زيادة الاضطهاد ضد الوطنيين ، هذا بجانب المعارضات التى سبق أن أوردناها ضد صدور هذا القانون 0

أتمت اللجنة الحكومية إعدادها لمشروع الدستور فى 21 أكتوبر ، وخلال هذه الفترة الأخيرة من حكم ثروت ظهرت الدعوة لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، وقد أراد ثروت أن يمثل مصر فى المؤتمر تمثيلا رسميا ، وأن تتنازل تركيا عن حقوقها السابقة فى مصر والسودان ، ولكن سقوط وزارة ثروت فى 29 نوفمبر أوقف هذه المهمة ، كما أنها لم يقدر لها أن تصدر الدستور دون أن

تمس مشروعه بأية تعديلات ، وقد استمرت الوزارة الجديدة فى تحقيق ما أقدمت عليه الوزارة السابقة لها فى محاولات رفع الأحكام العرفية0

الجدير بالذكر أنه مع بداية عهد نسيم وصلت دعوة رسمية لحضور مؤتمر لوزان ، وسعت الحكومة للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن ، ولكنها لم توفق ، ولم يقبل البروجرام الذى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه 0

وفى 12 يناير 1923 أعلنت الحكومة المصرية أن المفاوضات جارية ، وفى نفس الوقت رفضت الاشتراك مبررة ذلك بأنه لم يرسل إليها دعوة للاشتراك فى المؤتمر ، وأن وزارة الخارجية سعت ولم توفق ، وأن المؤتمر لم يقبل البرنامج الذى أعدته الحكومة0

ولكى تصل الحكومة إلى تحقيق أغراضها الممثلة فى رفع الأحكام العرفية ، فقد كان من الطبيعى أن يكون قانون التضمينات داخلا فى إطار عملها ، وتوالت الأحداث حيث بدأت تظهر فى الصحافة المصرية ما يثير الرأى العام المصرى ، فقد كان نقد الأهرام لهذا القانون : أن الأشخاص الذين صدرت فى حقهم أحكام من المحاكم العسكرية البريطانية يعتبرون كأنهم سلموا إلى الحكومة البريطانية ، وعلى ذلك فلا يمكن التصرف بشأنهم ، أو إصدار عفو عنهم إلا بعد أخذ رأى الحكومة البريطانية ، وكيف أن القانون بذلك وضع مصير هؤلاء فى يد بريطانيا لا فى يد مصر 000 وأن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية لا نزاع فيها ، ولا يمكن أن يترتب عليها تعويضات أو غرامات أو مقاضاة ، أما الأخبار فقد ركزت على أهمية عرض القانون على المجلس النيابى القادم لأن فى القانون خطورة على مستقبل البلاد ، وأن مسألة الأحكام العرفية يمكن إيقافها حتى تجرى انتخابات قادمة ، ومن هذا يتضح مدى الأنانية عند الإنجليز ومدى غطرستهم ، فحينما خص الأمر الأجانب طلب الإنجليز تعويضات سخية لكل أجنبى يترك الخدمة كما سبق بيانه ، وعندما خص الأمر المصريين فحتى لا يقع أى ضرر على الإنجليز

فإنه لا يترتب على الأحكام الصادرة ضد المصريين أى التزام تجاه إنجلترا سواء تعويضات أو غرامات أو مقاضاة ، فهذا هو الاستعمار وأن ما يهمه هو مصلحته لا مصلحة المصريين الذين امتصوا دمائهم وخيرات بلادهم 0

ومن أهم المشاكل التى واجهت حكومة نسيم باشا " قانون التضمينات " حيث علقت إنجلترا رفع الأحكام العرفية على إقرار هذا القانون الذى لم تقبله الحكومة على علته ولكنها قامت بدراسته وفحصه ، وإضافة كافة الضمانات التى تكفل للبلاد حقوقها ، وقد بذلت الحكومة جهودا حميدة فى هذا الصدد ، ولكنها اصطدمت بالعقبات التى وضعتها إنجلترا والخاصة بحقوق مصر ، مما أدى إلى توقف المفاوضات 0

الواقع أن وزارة نسيم لم تغير شيئا من الوضع الذى كان يتحكم فيه المطالبة بالاستقلال ، وأن الوزارة لم تستطع وقف تطبيق الأحكام العرفية ، وذلك لسببين :

<u>الأول :</u> تصريح رئيس وزراء بريطانيا الذى ألقاه فى مجلس العموم البريطانى بأن وقف تطبيق الأحكام العرفية مشروط بتنفيذ بنود تصريح 28 فبراير ، مما زاد من تعقيد الموقف

<u>الثانى :</u> أن حكومة نسيم أرجأته لحين صدور قانون التضمينات ، مما جعل الأمة تطالب بإرجاء مناقشة هذا القانون حتى يتم انعقاد البرلمان ، فقد جاء فى كتاب استقالة الوزارة فى 5 فبراير 1923 : " أما قانون التضمينات التى علقت الحكومة الإنجليزية رفع الأحكام العرفية عليه ، والتى تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لإقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية وقد خطونا فى هذا السبيل خطوات واسعة ، ولكنا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الإنجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر ، وعدم إتمام البحث من جهة أخرى ، وأن هذه الوزارة كانت

ضعيفة لأنها وزارة رجعية بطبيعة تأليفها وكان الوفد الذى يؤيدها متهما بالتطرف فلم يقو على تقويتها0

الدور النهائى لسياسة الحكومة المصرية نحو إلغاء الأحكام العرفية:

استقالت وزارة نسيم فى 9 فبراير 1923 ، وبسبب التطبيق الصارم للأحكام العرفية رفض عدلى منصب رئاسة الوزارة ، وجاءت وزارة يحيى إبراهيم باشا فى 15 مارس ، وقد أعلن أنه بمساعدة دار الحماية يمكن التغلب على المعارضة لإصدار الدستور وقانون التعويضات الذى لا يقل أهمية عن إصدار الدستور ، هذا من وجهة النظر الإنجليزية طالما عاد عليهم هذا القانون بما يريدون من أموال وتعويضات 0

الجدير بالذكر أن وزارة يحيى إبراهيم وزارة ضعيفة موالية تماما للإنجليز ، وقد تم تأليفها بدون برنامج محدد، لذا فإن قانون التعويضات وضع لمراعاة مصالح الموظفين الإنجليزالذين نالوا تعويضات سخية وكثيرة مع تغيير وضع مصر السياسى ، الأمر الذى أدى إلى تسابق الموظفين الإنجليز نحو ترك الخدمة للحصول على التعويض السخى ، وتعلق جريدة الأهرام على ذلك بأن القانون مجحف بالميزانية المصرية 0

جرت المفاوضات بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى البريطانى لرفع الأحكام العرفية فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أولا القانون المعروف بالتضمينات ، وأن علاقة قانون التضمينات بإصدار الدستور والأحكام العرفية : يرى أن أعظم وسيلة تنطوى على الحكم هى نشر مشروع قانون التضمينات مع الدستور فى وقت واحد ، لأنه إذا انتظرت الوزارة لكى تعرض هذه التدابير على البرلمان الجديد ، فإن معنى هذا أن البرلمان يدرس هذه المسائل والبلاد تحت الأحكام العرفية،وهذا غير مناسب رغم تعهد بريطانيا بتوقف الأحكام العرفية أثناء الانتخابات0

ومع قرب صدور القانون كثرت الآراء والتخمينات حول الخلافات الناشئة بين الحكومة المصرية وبريطانيا بشأن مسألة المعتقلين والأراضى التى

استولت عليها السلطة العسكرية ، وأن تضمن بريطانيا كل تعويض أو إلزام تنص به المحاكم لأحد من رعايا الأعداء ، وأن مسألة المعتقلين ، فعلى الحكومة أن تعين خبراء قضائيين مصريين مع الخبراء الإنجليز لإعادة النظر فى البحث فى الأحكام التى أصدرتها المحاكم ضد المصريين لأنها صادرة عن محاكم عسكرية ، أما مسألة الأراضى يجب البت فيها فى أقرب فرصة لأنها مسألة تمس السيادة المصرية ، فعلى سبيل المثال نجد أن الأمير عمر طوسون أحس بخطورة قرب صدور القانون فأرسل إنذارا إلى رئيس الحكومة المصرية ونظيره البريطانى معلنا احتفاظه بكل حقوقه القانونية تجاه الأراضى التى استولت عليها السلطة العسكرية ، وأن أى ضرر سيقع عليه فالمسئولية سوف تقع على الحكومتين 0

على كل حال صدر قانون التضمينات فى يوم 5 يوليه 1923 ، حيث اجتمع مجلس الوزراء فى نفس اليوم وأقر الوثائق التالية :

1 – مشروع قانون التضمينات كما حصل الاتفاق عليه بين الوزراء ودار المندوب السامى

2– مشروع قرار لوزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر فى المقترحات الخاصة بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التى انعقدت بمقتضى الأحكام العسكرية البريطانية 0

3– مشروع مذكرة سياسية أعدت لإرسالها من وزير الخارجية إلى ممثل الدولة البريطانية فى مصر متضمنة الإيضاحات والتصريحات التى يقصد منها تفسير وتكميل الوثيقتين المتقدمتين 0

وبما أن الحكومة المصرية أصدرت قانون التضمينات المتعلق بجميع التدابير التى اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى 2 نوفمبر 1914 ، فقد أعلن اللنبى إلغاء الأحكام العرفية فى 5 يوليه 1923 بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية خاصة الحارس الرسمى لأموال الأعداء على مباشرة الحقوق التى خولتهم إياها الإعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ

معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الإعلانات ، وتبقى القضية المنظورة أمام المحاكم العسكرية إلى أن يحكم فيها ، وقد جاء فى تقرير المندوب السامى أنه فى حالة إلغاء الأحكام العرفية سوف يطلق سراح 280 شخصا من الذين صدرت فى حقهم أحكام من تلك المحاكم ، بل مطالب بإلغاء الأحكام التى صدرت بسبب أعمال عدائية ، أما الأحكام التى صدرت بشأن محاولة الاغتيال فقد تقرر أن تبقى أحكامها سارية فى أغلبها ، وبذلك فإن التصريح بإلغاء الأحكام العرفية أعلن فى نفس اليوم الذى أصدرت فيه الحكومة المصرية قانون التضمينات (5 يوليه) 0

وقد جاء فى قانون التضمينات : " أن المعنى المقصود فى هذا القانون من عبارة " بمقتضى الأحكام العرفية " هو " تحت السلطة الصريحة أو الضمنية للقائد العام للقوات البريطانية فى القطر المصرى فى خلال المدة من 2 نوفمبر 1914 إلى تاريخ العمل بهذا القانون " ويتناول وصف " سلطة عسكرية " كل مجلس عسكرى ، أو محكمة عسكرية ، أو لجنة أو مجلس تحكيم أو أية هيئة أخرى مماثلة لما ذكر مما انعقد أو أنشئ بموجب الأحكام العرفية ، وكذلك كل موظف أو فرد تصرف بمقتضى الأحكام المذكورة 0

أما عن نص الإعلان عن إلغاء الأحكام العرفية فهو : " بما أن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات متعلقا بجميع التدابير التى اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى 2 نوفمبر 1914 " لم يكن إلغاء الأحكام العرفية وإصدار قانون التضمينات ليعفى المصريين ويعفى الصحافة المصرية من الكلام فى مسألة أخرى ، فكيف وقد ألغيت الأحكام العرفية وبدأت الحكومة تنظم الإجراءات تمهيدا للانتخابات ويبقى سعد ومن معه فى المنفى ، لقد تم نفيهم بمقتضى الأحكام العرفية التى زالت ولهم حق الانتخاب كباقى المصريين فلا مفر من عودتهم لوطنهم تحقيقا لما كفله الدستور من أنه لا يجوز نفى مصرى من مصر. والسؤال الآن ، ما هو سبب ربط الإنجليز بين قانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية ؟

(التضمينات : إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية السارى على جميع ساكنى مصر)، وقد سبق بيان ذلك 0

السبب هو رغبة إنجلترا فى تأمين ظهرها فى المستقبل دفاعا عن نفسها لما قد يحدث بسبب تصرفاتها أثناء الحرب هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، امتصاص قدر من الغضب الشعبى من القانون ، وبالرغم من المعارضة الوطنية إلا أن دار المندوب السامى أعلن أن الهدوء والنظام قد يتحسن ، كما أن قانون التضمينات هو ما يعنى حرمان المصريين من طلب تعويضات عن الأضرار التى لحقت بهم بسبب الأحكام العرفية ، مع إبقاء الأراضى التى استولت عليها السلطة على حالتها حتى الفصل فى أمرها فى مفاوضات بين الحكومتين 0

أما عن الموقف العام فى مصر تجاه مسألة التضمينات والأحكام العرفية فقد كان أهم معارض لهذا الحدث هو " الوفد " الذى اتهم الوزارة بأنه ليس لها أية صفة تمثيلية للأمة المصرية ، وأن الإنجليز هم الذين اختاروا هذه الوزارة ، فمن ثم كل ما قامت به هذه الوزارة باطل ، كما احتجت الأحزاب المصرية بجانب الوفد على القانون ، خاصة الحزب الوطنى الذى اعتبر القانون كارثة أصابت البلاد ، كما وصفت الوزارة المصرية بالرجعية ، كما سجل رجال الدين احتجاجهم على القانون ومدى ارتباطه بالأحكام العرفية وأشاروا إلى أنها بالرغم من الإلغاء إلا أنها ما زالت باقية ، فما يخص الأمن والتدخل فى حرية الشعب المصرى لم يلغ حتى حل محله قوانين أخرى مثل قانون الاجتماعات وقانون الحكم العرفى المصرى ، وقانون التضمينات0

أما عن الحكومة فإنها هى التى قامت بذلك وهى راضية تمام الرضا باعتبار أن ذلك حقق لها كثير من المكاسب خاصة الهدوء والاستقلال ، وأنها قد ظفرت من الاستعمار بما يهيئ لها ذلك مثل الدستور وإلغاء الأحكام العرفية على الرغم من أن قانون التضمينات مساو له 0

يلاحظ تعنت السياسة البريطانية وذلك لضمان استمرارها فى مصر ، ولم يكن أمام الحكومة المصرية سوى قبولها ، للحصول على أدنى حق من حقوق مصر ، ولذلك فإن المواجهة المصرية خاصة الشعبية كان لها دور كبير فى الضغط على الإنجليز وإجبارهم على قبول بعض الرغبات المصرية حتى وإن كان هناك مقابل لصالح الاستعمار0

على كل حال صدر قانون التضمينات وألغيت الأحكام العرفية وصدر الدستور ، تهيأت الأحزاب لخوض المعركة ، وهى الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، وحزب " حرية الرأى " الذى نظمته الحكومة للوقوف فى وجه أنصار سعد زغلول ، وقد جرت الانتخابات فى عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم واكتسحها حزب الوفد حيث حاز على أغلبية مطلقة مما أدى إلى حقد الأحزاب الأخرى وغضب الملك فؤاد على ثقة الشعب بالوفد ،حيث كانت النتيجة كالتالى:

نجح من مرشحى الوفد 179 من جملة المرشحين البالغ عددهم 219 ، أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رشح 112 نجح منهم 20 ، أما الحزب الوطنى فقد رشح 42 نجح منهم 7 ، أما المستقلون فقد رشحوا 107 ونجح منهم فقط 5 أشخاص ، وهكذا فاز حزب الوفد بالأغلبية الساحقة إذ حصل على 9, 84 % من عدد مقاعد مجلس النواب أى 179 مقعدا من 211 مقعدا ، ولقد بلغ من نزاهة هذه الانتخابات أن رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم رسب أمام مرشح حزب الوفد وقد قدم يحيى باشا استقالته إلى الملك فؤاد فى 17 يناير 1924 ونوه فى كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات ، ليس هذا فحسب ، فرجل القانون إبراهيم الهلباوى (سبقت الإشارة إليه) رسب فى هذه الانتخابات أمام مرشح الوفد " على المغازى " رغم تهاون الهلباوى بالمغازى بقوله : " رجل غير معروف لا بالمال ولا بالعلم " ، ناهيك عما ذكره محمد على علوبة الذى أدان الجو العام الذى جرت فيه هذه الانتخابات فى ظله بقوله : " إن سعد كان ينادى بأن من ليس معه فهو خصمه ، كما كان يكرر أن مخالفيه هم برادع الإنجليز " ومما يؤسف له أن بعض رجال الدين

كانوا يفتون بأن من لا ينتخب سعدا وأنصاره فامرأته طالق ، وقال : " لو رشح سعدا حجرا وجب انتخابه " وجرى على ألسنة العامة " أن اسم سعد مكتوب على ورق الفول " ، فكيف يرجى بعد ذلك فوز لمخالفى سعد والأمية فاشية والتضليل عارم حتى أن بعض الفاهمين كانوا يقولون أن حزب الأحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة ، أما محمد حسين هيكل فيذكر : " وتأتى انتخابات 1924 اختبارا لكل القوى السياسية حيث هزت الأحرار هزا " ، وهو ما يعنى أن شعبية حزب الوفد وزعيمه لم تكن من فراغ وأن قادة الأحزاب الأخرى هم الذين عاشوا وهم الشعبية0

هذا ولا يخفى علينا تخوف القصر من نتيجة الانتخابات وتصميم الملك على الإبقاء على وزارة يحيى إبراهيم حتى يتم انعقاد البرلمان وذلك لإطلاق يده (أى الملك) من جانب وزارة يحيى إبراهيم فى تعيين خمسين أعضاء مجلس الشيوخ المنصوص عليهم فى الدستور ، وعلى هذا أعرب سعد لمكاتب " روتر " عن رأيه حين سأله فقال : " إذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى إبراهيم باشا أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزراء قد هزم فى الانتخابات.

على كل حال انتهت انتخابات النواب وفاز الوفد كما سبقت الإشارة ، وفى داخل الوفد نفسه رأى البعض ألا يقبل سعد زغلول الحكم ، لأن وجوده خارج الوزارة ومن خلفه الأمة تؤيده يجعله أقدر على العمل أما داخل الوزارة فسوف يتعرض للمعارضة لأنه لابد وأن يتصرف وفق الدستور ، ورغم ذلك ألفها فى 28 يناير 1924، وهى أول وزارة برلمانية دستورية بعد الثورة 0

وقد جرت انتخابات الشيوخ فى 23 فبراير سنة 1924 ولم تتدخل الوزارة فى الانتخابات وكانت وزارة سعد زغلول قد تشكلت فى 28 يناير 1924 بصفته زعيم حزب الوفد الذى فاز بالأغلبية وفاز المرشحون الوفديون أيضا فى مجلس الشيوخ وظن الشعب أن الأمر قد أصبح بناصيته وأن سيادة الأمة قد تحققت وأن الطريق مفتوح لحياة دستورية ونيابية سليمة ، وكان ذلك وهما ،

فأعداء الدستور متربصون به منذ البرلمان الأول الذى عقد فى سنة 1924 والذى يعتبر أول مظهر نظامى لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة فى حكم البلاد ، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا ، وذلك لوجود سلطة الاحتلال يمثلها المندوب السامى البريطانى حيث يحميه الجنود البريطانيون ، كما كان يوجد عدد من الموظفين الإنجليز يحتلون المناصب الحساسة فى مصر استنادا إلى التحفظات الواردة فى تصريح 28 فبراير 1922 ، أضف إلى ذلك كانت هناك طبقة كبار الملاك من المصريين الذين كانوا عملاء للسراى وخدما للإنجليز ، هذا ما جعل الدستور والحياة النيابية ألعوبة فى أيديهم ، وأن القوى الوطنية أصبحت فى اختبار صعب أمام هذه الفئات العميلة 0

أن انتصار الوفد وتوليه الوزارة ، وهزيمة الأحرار ، يعتبر أول كسب للحركة الوطنية وأول هزيمة للسياسة البريطانية فى نطاق تصريح 28 فبراير ، الجدير بالذكر أن حسن باشا نشأت بعد فوز الوفد فى انتخابات 1924 قام بمناورة مع سعد بما ذكرته جريدة السياسة بالعمل على إسقاط حكومة يحيى إبراهيم وتولى وزارة سعدية ، والملك يخشى أن يكون من وراء ذلك خطة إنجليزية غير أن سعد فهم المناورة ، وقال لنشأت بضرورة تنحى يحيى إبراهيم عن الحكم ، وهنا قال نشأت أن الملك يريد تعيين الشيوخ وهذا من حقوقه غير أن سعد أجاب بحزم : " أن الملك يعين الشيوخ مع وزرائه ، وأن من الخير للملك أن يسود ولا يحكم " ، وفى حوار بين سعد والمندوب السامى أكد سعد على ضرورة توليه الوزارة برغبة الأمة ، وكان رد المندوب السامى أن يتولى سعد الوزارة لكى يتفاوض معه ، فأجاب سعد بأنه لا يقبل الوزارة تحت الحماية التى ألغيت لفظا وبقيت فعلا 0

وكان أول صدام حقيقى بين الوفد والأحزاب ، كان مع الحزب الشيوعى فى مارس 1924 قبل أن يقضى شهران على رئاسة سعد زغلول للوزارة ، وذلك عندما أعلن الحزب عن مؤتمر له فى 23 – 24 فبراير ، وسبق ذلك اضرابات واعتصامات عمالية ، اعتبرتها وزارة الوفد (عملية اغتصاب) ، فألغت مؤتمر

الحزب ، وحاصرت المصانع بالجنود ، واعتقلت قيادات الحزب السياسية والعمالية وقدمتهم للمحاكمة ، وحظرت نشاط الحزب ، وبسط الوفد سيطرته على النقابات العمالية بدلا من الحزب 0

أما عن حقيقة الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيين الشيوخ فإنه لما نص الدستور على أن ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ينتخبون والخمسين يعينون وعددهم 48 عضوا (أى أن عدد أعضاء المجلس 120 وبالتالى فالمنتخبون 72 عضوا) ، وقد قام الخلاف بين الملك وسعد على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ الـ 48 أهو الملك أم سعد ، وهو أول خلاف بين الطرفين فالملك يرى أحقيته فى التعيين استنادا على ظاهر المادة 74 من الدستور التى تنص على " يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب " ، أما سعد فقد استمسك بالرأى الدستورى السليم ، وهو أن الملك لا يباشر سلطته إلا بواسطة الوزراء ، كما تقضى بذلك المادة 48 من الدستور التى تنص على " الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه " ، والوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة طبقا لحكم المادة 57 من الدستور التى تقضى بأن " مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة " ، والمادة 60 منه التى تنص على " توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون " ، والمادة 62 منه ونصها " أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال " ، فالوزارة هى المسئولة بأعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ ، ولما حدث الخلاف ارتضى الطرفان بالتحكيم واتفقا على تحكيم البارون " فان دن بوش " النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ ، وكان عالما بلجيكيا ، وقد أصدر حكمه بما يلى " أرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء " ، وقد رضى الملك حكم البارون الذى كان قاطعا وصريحا فى أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة ، وصدر المرسوم الملكى بتعيين الشيوخ

الذين عرضت الوزارة أسماءهم ، وبالرغم من ذلك فقد أثيرت المشكلة بعد ذلك غير مرة ، وكانت سببا لأزمات هائلة بين الوزارة والقصر0

وقد نشر هيكل فى جريدة السياسة لسان حال الأحرار مقالا بعنوان " يتساءلون " عرض فيه سياسة سعد قبل الانتخابات وتساءل عما سيكون من عمل الوزراء تنفيذا لهذه السياسة ، لقد قال أن تصريح 28 فبراير " نكبة وطنية كبرى " فهل هو مستعد للمفاوضة على أساس هذه النكبة الوطنية الكبرى ، أو أنه لا يتفاوض قبل التخلص منها ؟ وقال : " إن الدستور من عمل الأشقياء ، فهل تراه يبقى الدستور الذى وضعه الأشقياء على حاله أم يعدله ؟ وماذا سيكون موقفه بإزاء السودان فى المفاوضة وفى الدستور ؟ وكيف أنها وزارة تخلصت من كل معارضيها فقامت بفصل بعض المديرين والعمد وطعنت فى عضوية محمد محمود فى مجلس النواب ، وأن هذا تم بسبب حزبى لا لاعتبار قانونى ، بل ويصل التحامل مداه عندما يصدر الحكم ببراءة جريدة السياسة ، وهو ما يحسب لحكومة سعد لا عليها 0

بدأت الانتهاكات من جانب الملك لضرب الدستور بما يسمى بالثورة المضادة ضد الحياة البرلمانية ، لقد افتتح أول مجلس نيابى فى مصر بعد ثورة 1919 فى 15 مارس 1924، وقد أشار سعد إلى " مهمة تحقيق استقلال البلاد التام بمعناه الصحيح ، وقد ألقى سعد بيانا فى مجلس النواب فى 28 يونيه 1924 هاجم فيه تصريح 28 فبراير واستنكر ما جاء به من اعتبار أنه أساسا للمفاوضات المقبلة ، أما أمين يوسف صاحب هذا الكتاب الذى نأخذ عنه الآن وهو من أقرباء سعد وأول المدافعين عنه وعن الوفد ، قد رأى لابد وأن يدرك سعد أن هؤلاء الخصوم (يقصد الأحرار) مصريون وطنيون فيعرض عليهم بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ حتى يواجه الخصوم الحقيقيين (الإنجليز) بجبهة وطنية متحدة ، وفى جلسة 11 مايو بمجلس النواب لفت النائب عبدالعظيم الهادى رسلان نظر وزير الحربية إلى قوله : " أننا ونحن نطلب الاستقلال التام لمصر والسودان ، يجب علينا أن نرتكن إلى

جيش قوى ، وأننا بعد المعلومات التى سمعناها من معالى الوزير لا يمكن أن نقول أن هذا الجيش يستطيع حماية دولة مستقلة استقلالا تاما " 0

وانقضت الدورة النيابية الأولى وحدد لافتتاح الدورة الثانية فى يوم الأربعاء 12 نوفمبر 1924 ولكن لم تستمر هذه الدورة سوى 12 يوما فقط حيث صدر قرار بحل مجلس النواب فى 24 نوفمبر 1924 حيث استقالت وزارة سعد زغلول عقب اغتيال السردار السير لى ستاك حاكم عموم السودان وسردار (قائد) الجيش المصرى فى 19 نوفمبر 1924 ، وفى 22 منه قدم اللنبى إنذارا إلى الحكومة المصرية جاء به بخصوص السودان " انسحاب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى فى السودان إلى قوة مسلحة تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام ، وهذا دليل على محاولة بريطانيا انفصال البلدين بتكوين جيش سودانى مستقل ، وقد نفذت وزارة زيور التى خلفت سعد زغلول الدستورية ما طلبه الإنجليز 0

الجدير بالذكر أن سعد تناول هذا الحادث فى مذكراته باستفاضة حيث أفرد لذلك مساحة كبيرة وقد كتب أن الإنجليز حامت شبهاتهم حول السراى فى مقتل السردار ، كما أن هذه الشبهات كانت سببا فى التقارب بين دار المندوب السامى وبين سعد ، والتقريب بين الوفد والأحرار ، أما لطفى جمعه وهو شاهد عيان على كثير من أحوال البلاد السياسية وأخصها الحركة الدستورية بل وكان فى طليعة المشتغلين بالحركة الوطنية على حد قوله – يوضح أن قضية السردار غامضة فى نواح كثيرة ، ويتساءل هل كان المقصود قتل السردار لذاته مع أنه لم يعمل عملا ظاهرا ، أو كان المقصود إسقاط حكومة الوفد ولو بالتضحية بالسير لى ستاك ، وقد علق اللنبى على استقالة سعد بقوله : " إن هدف سعد من تقديم استقالته أن يعود إلى الحكم فى مظاهرة يشترك فيها الملك والبرلمان والشعب ليعلم الإنجليز أن الأمة كلها وراءه والواقع أنه كان يجب أن يكون ذلك – على الأقل تدعيما لموقفه 0

تناولت جلسات مجلس النواب فى بداية دورته الأولى توجيه انتقادات قانون انتخاب مجالس المديريات ، وطالب النواب وزارة الداخلية بضرورة تعديل هذا القانون وعرضه على مجلس الوزراء لإقراره ، فأفاد نسيم بأن الحكومة بصدد إعداد قانون ينظم مجالس المديريات0

وعن حركة الرأى التى كفلها الدستور وصدور قرارات بإيقاف بعض الصحف ، حيث إيقاف صحيفة " اللواء " فقد عارض أعضاء مجلس النواب استمرار إيقاف هذه الصحيفة رغم أن حرية الرأى مكفولة للجميع وفقا للدستور خاصة وأن مديرها ومحررها ثبتت براءتهم ، كما أن هذا يتعارض مع مبادئ الدستور 0

وعلى الرغم من المشاكل التى بدأت مع بداية الحياة النيابية فى مصر إلا أن البرلمان المصرى قام بنشاط دولى واضح ، حيث اشتراكه فى مؤتمرات الاتحاد البرلمانى الدولى وكان أول اشتراك له هو عام 1924 العام الذى تم فيه انتخاب أول برلمان مصرى حقيقى فى عهد الاحتلال ، وكان أول مؤتمر اشترك فيه هو المؤتمر الثانى والعشرين الذى عقد فى مدينتى " برن وجنيف " من 22 إلى 28 أغسطس 1924 ، وقد اشتركت وفود المجلسين ، وانحصرت مهمة الوفدين فى الدفاع عن السودان المصرى 0

دستور 1930

اكتملت حلقة الانقلاب الدستورى حينما طلب صدقى من الملك الموافقة على إصدار الدستور الجديد (دستور 1930) والتصديق على قانونالانتخاب ، وقد ذكر أنه يجب أن يمحى الماضى بما له وما عليه وأن يصدر دستورا جديدا ، وأن تاريخ الحياة النيابية حافل لمثل هذه الظاهرة ، ظاهرة إبدال دستور بدستور ، وأن الدستور الجديد عنى بالاحتفاظ بأصول الدستور الذى صدر فى عام 1923 ، وبناء عليه أصدر الملك أمره بإبطال العمل بدستور 1923 ووضع الدستور الجديد الذى به تم وضع جميع السلطات فى يده ، وتضمن الأمر كذلك حق وزير الداخلية ومجلس الوزراء فى تعطيل الصحف ،

ويقول حسن يوسف فى مذكراته : " جاء نظام صدقى وألغى الدستور كلية واستصدر دستورا جديدا أعطى الملك سلطات واسعة ، وكانت حجة القائمين بهذا الانقلاب ، أن دستور 1923 قد مهد لقيام دكتاتورية برلمانية 0

أرفق الدستور ببيان إلى الملك قصد به مواجهة الرأى العام بأسباب وبواعث هذا التغيير الجديد ، وهذا البيان يتناول ثلاثة أمور : الأول : تشكيل البرلمان ووجوه تكوينه ، والثانى : علاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية ، والثالث : قانون الانتخاب ، وقد مهد البيان لهذه الأمور بهجوم على دستور 1923 أثار فيه قضية عدم ملاءمته لأحوال مصر ، فقال أنه : " يعتبر صورة سوية لما بلغته الديمقراطية فى أوربا فى العصر الحاضر ، مع أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة فى مصر ، خصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها ، لا تشبه فى كثير من الأحوال البلاد التى تنقل عنها

ثم انتقل البيان إلى بحث أسباب فشل دستور 1923 فهاجم أولا : نظام الانتخاب العام المباشر ، والشكوى من انحطاط مستوى أعضاء المجالس النيابية ، ثم هاجم البيان بعد ذلك الوفديين ، فاتهمهم بأنهم إنما أحدثوا هذا التغيير عام 1924 فى أول دور الانعقاد ، لأنهم ظنوا بالانتخاب المباشر أن يكون " سبيل النجاح وأمان المستقبل"وانتهى من ذلك إلى الأخذ بنظام الانتخاب ذى الدرجتين0

ثم انتقل البيان إلى مهمة وضع العراقيل أمام حصول الوفد على الأغلبية فى النظام الجديد الغير مباشر ، فحرم طبقة العمال والفلاحين التى تؤيد معظمها الوفد من أن يكون لها دور مهم فى انتخاب أعضاء مجلس النواب ، وذلك بأن اشترط فى المندوبين الخمسينيين ، وهم الذين يتولون انتخاب أعضاء مجلس النواب ، شروط " مالية أو تعليمية " لا تتوفر فى أغلبية هذه الطبقة 0

استقر العزم عند صدقى على إلغاء الدستور ووضع دستور آخر ، فقد صدر الأمر الملكى فى 22 أكتوبر 1930 بإلغاء دستور 1923 وبحل

مجلسى النواب والشيوخ ، وإعلان الدستور الجديد ، كما صدر فى نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد منسجما مع الدستور الجديد ، وعرضت الوزارة سرا أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل إصداره ، وقد تظاهر الإنجليز بأن هذه المسائل داخلية لا شأن لهم بها ، ومدلول ذلك موافقتهم على هذا الاعتداء ، فمضت الوزارة مطمئنة إلى إنفاذه ، وحاول المحامون الاجتماع لإدانة الدستور الجديد فمنعتهم الحكومة وطردتهم من الاجتماع وأيد الاحتلال ذلك

الفصل الرابع

مقدمات ثورة 23 يوليو

من الملاحظ أن الحركة الوطنية فى مصر قد قلت حماستها كثيراً فى عام 1924 بالقياس إلى عام 1919 ويرجع ذلك إلى أن الحركة الوطنية قد لاقت الكثير من عنت سلطات الاحتلال ومن تدخل القصر فى الحكم والانتهازية والحزبية التى طغت على وحدة الأهداف الوطنية 0

وكانت " المفاوضة " هى الأداة التى اتخذها قادة الرأى فى مصر لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس يحقق لمصر أمانيها القومية ، وكان هم المفاوض المصرى ألا يعطى إنجلترا ما يتنافى مع جوهر الاستقلال واختارت حكومة الاحتلال أيضاً المفاوضة أداة لوضع علاقاتها بمصر على أساس يقبله المصريون ويحقق للإنجليز الأغراض التى من أجلها سيطرت على مصر 0

وبالتالى انتقلت المسألة المصرية من مرحلة الثورة إلى مرحلة المفاوضات ، فكانت المفاوضات الأولى بين سعد زغلول وماكدونالد بلندن فى سبتمبر 1924 ، إلا أن المطالب التى تقدم بها زغلول لم تجد موافقة من حكومة العمال البريطانية وانتهت هذه المفاوضات برفضها ،، وتلا ذلك المفاوضات بين عبدالخالق ثروت الذى ترأس الحكومة الانتقالية فى مصر فى أبريل 1927 وبين تشمبرلن وزير الخارجية البريطانى فى حكومة المحافظين ، وتم التوصل إلى مشروع معاهدة تحقق لبريطانيا ماتريد من نفوذ ، ولكن كان الرفض فى هذه الحالة من طرف الوفد والوزارة ومن ثم لم يعرض على البرلمان وانتهى الأمر بتأجيل المشروع 0

فى عام 1929 كانت المفاوضة الثالثة بين محمد محمود رئيس الحكومة المصرية وبين آرثر هندرسن وزير خارجية بريطانيا فى حكومة العمال ، إلا أن مشروع المعاهدة الذى كان سبباً فى سقوط وزارة محمد محمود بسبب ما آلت إليه المفاوضات (مشروع المعاهدة) التى تقرر فيها احتفاظ الاحتلال

البريطانى الدائم للبلاد وفصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية ، وفى 26 أغسطس 1936 عقدت معاهدة 1936 0

شهدت الفترة من 1936 إلى 1952 انهياراًسياسياً شديداً ، فعلى الرغم مما كان يتمتع به حزب الوفد من مساندة جماهيرية إلا أن الحزب بدأ يتفتت نتيجة لمؤثرات داخلية وخارجية ، فقد كان الاستعمار والسراى يخشيان من الحزب على أساس أنه يجمع ويكتل قوى الشعب ، فبدأ الأمر بسلخ بعض عناصره القوية ، وهى التى شكلت بعد ذلك حزب الأحرار الدستوريين ، ولما بدأ حزب الوفد يقوى مرة أخرى قامت محاولة جديدة لتمزيقه بخروج السعديين منه ، وكان السعديون يمثلون العناصر الرأسمالية الجديدة التى ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد حاول الوفد أن يتحول منذ عام 1945 إلى حركة اشتراكية باتجاهه إلى التشكيلات العمالية ، ولكنه فشل فى ذلك وكان فى وسع الوفد دائماً أن يعتمد على قوته فى كسب الانتخابات ، ولكنه ما أن يكسبها فى مرة حتى تتفرق وحدة الهدف التى سادت أعضاءه أثناءها وحتى يركن إلى الاسترخاء ، وكان القصر كثيراً ما يلجأ إلى إقالة وزارة جديدة تم انتخابها أو إلى حل البرلمان وتعطيل الدستور عملاً بنصيحة بريطانيا أو بدونها عندما تكون الفرصة مواتية له ، وبالتالى كانت تنطلق الانتهازية والمصالح الخاصة حرة طليقة فى ظل هذه الأوضاع 0

وكان أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة هم المسيطرون على السياسة وكانوا يمضون أيامهم بين القاهرة والاسكندرية وأوربا ومع ذلك كان بإمكانهم أو بإمكان وكلائهم أن يضمنوا الفوز فى الانتخابات البرلمانية باستخدام وسائل غير مشروعة فى جملتها حيث كان يوجد سماسرة لشراء أصوات الناخبين 0

الجدير بالذكر أن البرلمان أقر فى عام 1942 قانوناً هاماً لتنظيم الحركة النقابية ، وحقق للبلاد تقدماً عام 1950 من خلال تشريع هام للضمان الاجتماعى ، وقد يكون ملاءماً القول بأن البلاد خطت خطوات واسعة فى حقل التعليم العام ، ومع ذلك فإنه لم يكن فى مقدور أى برلمان فى مصر منذ

11922 وحتى 1952 أن يسن قانوناً للإصلاح الزراعى ، بل ورفضت البرلمانات الاقتراحات التى قدمت لها فى عامى 1945 و1950 بتحديد الملكية الزراعية لأن أصحاب هذه الملكيات يسيطرون تماماً على البرلمانات 0 لم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى عم السخط وخاصة بعد قيام إسرائيل وما صاحبها من مأساة حرب فلسطين ، وكان الاصلاح الاجتماعى مطلباً لجماهير الشعب ، ولكن النظام الداخلى الذى كان يتحكم فى البلاد كان يعارض هذه الأفكار وهو فى ذلك متفق مع سياسة الاحتلال ولم تنشأ حركة سياسية تتصدى لمقاومة هذه التحديات ، وبالتالى لم تقم أحزاب متماسكة فى أهدافها لتعكس هذه الآراء 0

والواقع أن الشعب المصرى كان يعيش فى السنوات السابقة للثورة فى حالة بؤس شديد نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية ، ولبقاء جيش الاحتلال ، وكان لابد من تغيير سريع ولم تكن الأحزاب السياسية فى مصر قوة للقيام بهذا التغيير وفقدت الجماهير ثقتها بهذه الأحزاب أخذت تبحث عن مسار جديد ، فالموقف كان يتطلب ظهور قيادة غير قيادات الأحزاب فى الوقت الذى كان فيه الوعى القومى للشعب قد ازداد بفضل الاتجاهات الثورية الشعبية الجديدة وبفضل تطور الأحداث العالمية وأثبت هذا الوعى وجوده فى مظاهرات فبراير 1946 وفى المعارك المسلحة فى القنال عام 1951 ، وكانت حرب فلسطين والكف عن مخازى القصر إيذاناً بارتفاع صوت الشعب بالمطالبة بالقضاء على الملكية وظهرت المقالات فى الصحف ضد الباشوات إيذاناً بالقضاء على الاحتكار0

لم يكن الجيش بمعزل عن عن الشعب فقامت فى صفوفه تنظيمات سرية ، وقد بدأت حركة الضباط الأحرار سنة 1941 /1942 أثناء محاولة الغزو الألمانى لمصر ، وبدأ الاتجاه السياسى يظهر فى التنظيم خاصة الضباط الذين دخلوا الجيش بعد معاهدة 1936 عندما زيد عدد الجيش وكانت أكثريتهم من العناصر الشعبية بينما كان الجيش من قبل وقفاً على عناصر معينة ، وكانت

هذه الفئات الجديدة هى الطلائع الثورية لثورة يوليو ، وقد أخذت تنظيمات الضباط الأحرار تقوى بعد عام 1948 نتيجة لما لمسه الضباط بأنفسهم فى حرب فلسطين من فساد فى الفئة الحاكمة ، وبعد عودة الجيش من فلسطين فإن الظروف التى كانت تمر بها البلاد انعكست على التنظيم نفسه ، وقد أعطت معركة الكفاح المسلح فى القنال فرصة لزيادة قوة التنظيمات التى أقامها الضباط ، وبعد نكسة فلسطين 1948 وقعت فى مصر سلسلة من الأحداث أدت إلى اضطراب أمورالبلد ، فقد نشب صراع دموى بين بعض الأحزاب المتصارعة على الحكم ووقعت عدة حوادث اغتيالات وانفجارات فى أرجاء القاهرة والإسكندرية ، واهتزت مكانة الوزارات خلال الفترة من 1948 – 1950 0

أجريت الانتخابات فى عام 1950 وحصل الوفد على الأغلبية البرلمانية ، إلا أن الوفد غير سياسته وأخذ يتقرب من القصر ، وقد حاولت حكومة الوفد أن تستعيد ثقة الشعب فحاولت أن تصدر مشروعاً للضمان الاجتماعى ، كما منحت علاوات للموظفين وزيادات فى أجور عمال الصناعة ، ولكن هذه الخطوات أدت إلى غلاء الأسعار ، فعملت الحكومة على كسب ثقة الشعب فدخلت فى مفاوضات مع الإنجليز على أمل إنهاء الاحتلال ، ولكن المفاوضات قد فشلت فأعلنت الحكومة إلغاء معاهدة 1936 وكان ذلك فى 8 أكتوبر 1951 ، وقد استقبلت البلاد إلغاء المعاهدة بالغبطة والحماسة وتجاوبت مع الحكومة فى مجاهدة الانجليز فى القنال 0

تجلت بطولات الفدائيين فى مهاجمة المعسكرات والمخافر والمنشآت البريطانية فى منطقة القنال مما تردد صداه فى صحف العالم ورغم تأكيد حكومة الوفد بأنها قد أعدت لكل شئ عدته فقد حدث فى 25 يناير 1952 أن هاجم الانجليز محافظة الاسماعيلية بالمدافع والدبابات ولم يكن يدافع عن المحافظة سوى عدد قليل من جنود الشرطة (بلوكات النظام) الذين لا يحملون سوى البنادق العادية ومن ثم قتل معظمهم 0

وفى اليوم التالى خرجت جماعات من الطلبة ورجال الشرطة فى مظاهرة احتجاج ضخمة ضد ذلك العدوان الغاشم وكانت النفوس ثائرة ضد حكومة الوفد المتخاذلة ، ثم كان حريق القاهرة فى 26 يناير 1952 وكان لذلك الحريق أثره فى تقديم موعد الثورة ، وفى نفس اليوم أعلنت الأحكام العرفية ، وأقيلت وزارة الوفد فى اليوم الثالث للحريق وحلت محلها وزارة على ماهر ثم جاءت بعدها وزارة نجيب الهلالى الأولى فحلت البرلمان ورفعت شعار " لا تحرير قبل التطهير " وكان هدف هذا الشعار تمييع حركة الكفاح الشعبى وإدخال البلاد فى معركة أخرى – معركة التطهير داخل الأجهزة الحكومية بغرض صرف نظر الشعب عن عملية الكفاح 0

ولما بدأ الهلالى فى عملية التطهير يمس فى تحقيقاته بعض المتصلين بالسراى كان لابد من إبعاده ، وتمادى الملك فى فى تعيين وزارة وإسقاط أخرى حتى أنه كلف اثنين بتأليف الوزارة فى وقت واحد دون أن يعلم أحدهما بأمر الآخر ، وفى 22 يوليو 1952 استقالت وزارة حسين سرى بعد 19 يوماً وكلف الملك نجيب الهلالى بتأليف وزارة جديدة وفرض الملك عليه عدداً من الوزراء ليكونوا أداة الملك فى السيطرة على الجيش بوجه خاص نتيجة لنشاط الضباط الأحرار ، وفى تلك الأثناء قام الجيش بالثورة ، وهما التقت إرادة الجيش بإرادة الشعب ، فلما تحرك الجيش فى صباح يوم 23 يوليو 1952 لم يجد أمامه مقاومة 0

<u>أسباب ثورة 23 يوليو :</u>

ترجع أسباب الثورة إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ولذلك فإن الثورة فى معالجتها لهذه الأسباب ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية ، مما يميزها عن الحركات الشعبية الأخرى التى قامت باستثناء الثورة العرابية 0

1- الأسباب السياسية :

كانت الثورة تعبر عن سخط الشعب من الاحتلال البريطانى الذى جثم على صدر البلاد سنوات طويلة ، كما كانت تعبيراً عن سخط الشب لاستغلال

المستعمر للبلاد سياسياً واقتصادياً ، ونقضه المتواصل لمواعيد الجلاء والمراوغة فى تعويق الجلاء بمفاوضات متكررة ، كما عمل الانجليز بعد توقيع معاهدة 1936 على تدبير المؤامرات وإسقاط الوزارات وإقامتها واستحداث الأزمات لتحقيق أغراضهم الاستعمارية ، وقد أدرك الضباط الأحرار أن الدور المرتقب فى الجهاد يقع على عاتقهم لأنهم يمثلون القوة المسلحة التى يستطيع الشعب أن يستند إليها فى التخلص من هذا المحتل 0

2- الأسباب الاقتصادية :

كانت الحالة الاقتصادية فى أوائل 1952 سيئة للغاية تساعد على الانتفاض والثورة والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر والحالة المتردية ، وسيطرة هذا المستعمر على مقدرات البلاد وكانت الغالبية العظمى من المجتمع تشكو الفقر وسوء الحالة الاجتماعية بسبب انخفاض المستوى المعيشى 0

3- الأسباب الاجتماعية :

كانت الحالة الاجتماعيةتدعو إلى أيضاً إلى الثورة بسبب فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب ، حيث الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، ولكى يتحقق التضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة فعلى الحكومة العمل على تحسين حالة الطبقات الفقيرة اقتصادياً وصحياً وثقافياً وأن سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية خلق فجوة بين الطبقات 0

ولقد بذلت فى عهد الملك فاروق فى سنة 1945 محاولة تشريعية لتحديد الملكية الزراعية ولكنها انتهت بالإخفاق ، فكان لابد من ثورة لتحديد الملكية الزراعية 0

الفصل
ثورة 1952

قيام الثورة :

قامت ثورة 23 يوليه واستقالت وزارة الهلالى التى استمرت 18 ساعة فقط ، وألف على ماهر الوزارة فى اليوم التالى (24 منه) ، وتنازل الملك فاروق عن العرش إلى ولى عهده الأمير أحمد فؤاد فى 26 يوليه وغادر البلاد ، ونادى مجلس الوزراء برئاسة على ماهر " بأحمد فؤاد الثانى " ملكا لمصر والسودان وأن مجلس الوزراء تولى سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية وفقا لأحكام الدستور والمتأمل فى البيانات الأولى التى أذاعها الجيش على الشعب أنها تضمنت الإشادة بدستور 1923 والحرص عليه ، ففى البيان الأول قوله " وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية غاية " ، وورد فى بيان آخر أذاعه القائد العام قال " إننا ننشد الإصلاح والتطهير للجيش وفى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور " ، وفى 31 يوليه بعد ثمانية أيام من قيام الحركة ، أذاع القائد العام للجيش بيانا دعا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير نفسها كما فعل الجيش ، وأن تعلن الأحزاب برامج محددة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره 0

وطبقا للدستور فإنه نص على أن يتم اختيار الأوصياء من بين أمراء العائلة المالكة وأقاربها ورؤساء الوزارات والوزراء والنواب والشيوخ ، وبما أن قضية الوصاية قضية دستورية فقد عرضت على الدكتور عبدالرازق أحمد السنهورى باشا ، إذ كان دستور 1923 ينص على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا اليمين أمام مجلسى النواب والشيوخ قبل مباشرة سلطتهم الدستورية 0

وتحدد المادة 52 من الدستور أنه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة ، فإذا كان المجلس منحلا وكان الموعد المعين لاجتماعه بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب أن يعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه0

وتنص المادة 55 على أن يتولى مجلس الوزراء بصفة مؤقتة سلطات الملك الدستورية حتى يؤدى أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان 0

وكان مفروضا أن يدعى البرلمان الوفدى للانعقاد طبقا للدستور وبناء على فتوى كبار رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء على ماهر ، وكان خلال رئاسته للوزارة – وبعد حريق القاهرة – قد رفض حل مجلس النواب الوفدى بعد أن منحه المجلس الثقة بناء على توجيهات الوفد 0

وفى أول أغسطس 1952 أصدر قسم الرأى مجتمعا قرارا لم يوافق عليه إلا واحد فقط – هو الدكتور وحيد رأفت – بعدم جواز دعوة مجلس النواب " المنحل " فى حالة نزول الملك عن العرش وأنه يجب إجراء انتخابات جديدة ، ولما كانت الانتخابات تأخذ وقتا غير قصير فإن الحل الوحيد هو إيجاد نظام للوصاية المؤقتة بإضافة مادة للأمر الملكى المشار إليه تنص على أنه فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال العرش إلى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلا أن يؤلف هيئة للعرش من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة ، ولم يكن اللواء محمد نجيب من هذا الرأى ولكنه خضع للأغلبية كعادته 0

وفى يوم 2 أغسطس صدر مرسوم بقانون بتعيين هيئة وصاية على العرش من الأمير محمد عبدالمنعم وبهى الدين بركات والقائمقام أركان حرب محمد رشاد مهنا الذى عين وزيرا للمواصلات بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستوريا ، وفى 7 سبتمبر استقالت وزارة على ماهر ، وتألفت وزارة محمد نجيب الأولى من قبل هيئة الوصاية (7 سبتمبر 1952 – 18

يونيه 1953) ، وهو أحد أعضاء الضباط الأحرار ، وقد نوه فى جواب قبول الوزارة أنه يعمل على إقامة دعائم الدستور ، سياج الحريات وضمان الحقوق0

أما رشاد مهنا الوصى على العرش فحين عاد من العريش إلى القاهرة فى 25 يوليو بعد قيام ثورة 1952 حملوه – زملاؤه – وتلاميذه من ضباط المدفعية – على الأعناق وهتفوا له فى مظاهرة كبيرة من مطار ألماظة إلى مجلس الثورة وحين دخل رشاد مهنا المجلس بادره جمال عبد الناصر قائلا : " انت إيه إللى جابك 00 انت عاوز تنقض على الثورة 00 انت عاوز تخطف الثورة منى !! وعينه المجلس وصيا على العرش ، ولكنه لم يستمر طويلا فقد وجهت إليه قائمة من الاتهامات بأنه يريد أن يكون ملك مصر " وفاروقا ثانيا " وأنه يعد نفسه خليفة للمسلمين وأنه يقف بالمرصاد ضد قانون تحديد الملكية وأنه يعد انقلابا عسكريا ، بتآمره مع بعض عناصر الجيش على إسقاط الحكومة ، وأنه يهاجم الثورة ، ويحرض بعض الضباط الذين كانوا يترددون عليه بالزيارة لمناوأتها 0

وفى 14 أكتوبر تم طرد رشاد مهنا من مجلس الوصاية وتم اعتقاله فى منزله فهو لم يعرف نبأ اعتقاله إلا من إذاعة لندن حيث فتح النافذة فوجد البوليس الحربى مدججا بالسلاح حول منزله ، واستقال بهى الدين بركات احتجاجا على هذه الخطوة ، وفى نفس اليوم صدر أمرا بتعيين الأمير عبدالمنعم الوصى الأوحد على عرش مصر حتى إلغاء الوصاية وإعلان الجمهورية وتقاعد عن الحياة العامة حيث كان متعاونا مع الحكومة0

<u>الثورة تدعو الأحزاب السياسية لتطهير نفسها :</u>

لم يحدد محمد نجيب فى بيانه الخاص بعملية التطهير مبادئ معينة تأخذ بها الأحزاب ، وربما يفهم من البيان أن الثورة لم تشأ أن تفرض على الأحزاب مبادئها أو تتدخل فى شئونها ، وهذا ما أكده عبداللطيف البغدادى من وجود اتجاهين أحدهما تبناه جمال عبدالناصر والآخر تبنته مجموعة الطيارين من أعضاء المجلس ، ورأى أصحاب الاتجاه الأول إجراء انتخابات تأتى بحزب

الأغلبية إلى الحكم ولكن الآخرين رأوا أن الهدف من الثورة تغيير الهيكل الدستورى والاقتصادى للبلاد ، وتساوت الأصوات بين الاتجاهين فرأى المجلس أن يأخذ موقفا وسطا محافظة على وحدة صفوف أعضائه وذلك بمطالبة الأحزاب السياسية القائمة بالعمل على تطهير نفسها بنفسها ، واستمرت المناقشة خلال الاجتماعات للهيئة التأسيسية ، وكان الرأيان هما محور كل المناقشات 0

بل أخطر من هذا ، نجد أنور السادات يسجل فى صراحة أن الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أعدت قرارا يقضى بحل الأحزاب كلها ، وإبعاد كل السياسيين القدامى الذين تعاونوا مع القصر والمستعمر 00 فاعترض جمال عبدالناصر على هذا القرار وقال : " يا جماعة ، إننى أخشى أن يفهم البعض من هذا القرار أننا نتجه نحو الديكتاتورية 00 ومضى جمال يقول لنا : إن ثورتنا ديمقراطية ، ونحن لا نستطيع أن نضع ديكتاتورية فى هذه البلاد ، فلنعط الأحزاب والهيئات فرصة لتطهير نفسها وتحديد برامجها وأهدافها بما يتفق والوضع الجديد "0

وهدد عبدالناصر بالاستقالة إذا أصرت الهيئة على قرارها ونزلت الهيئة التأسيسية على رأى عبدالناصر وتحدد موعد أقصاه شهر فبراير 1953 لإجراء الانتخابات بعد أن تنتهى الأحزاب من تطهير نفسها 0

وقد استجابت الأحزاب وأعلنت عن برامج جديدة تمشيا مع العهد الجديد وقامت بأجراء بعض التطهير فى صفوفها ، ففى 29 يوليو1952 عقد الوزراء الوفديون اجتماعا بالأسكندرية اقترح فيه محمد صلاح الدين تطهير الحزب ، وصفه " سيد مرعى " بأنه كان مفاجأة لباقى الأحزاب ، فقد أعلن الحزب فى 4 أغسطس فصل اثنى عشر عضوا كان من بينهم عدد من وزرائه ونوابه وشيوخه السابقين ، مع أن الحزب لم يكن مخلصا فى هذه العملية خاصة أنه كان يستند إلى قاعدة شعبية عريضة على حد وصف محمد زكى عبدالقادر له

، ومهما ، قضت نهائيا على الأحزاب صغيرها وكبيرها ، ولكنها حتما لم تقض على الشعب فقد ظل الشعب أمينا لدستوره وحريته 0

والواقع أن الشعب كان قد سئم الأحزاب ، وسئم اعتداءاتها المتكررة على الدستور وسئم التأييد والتحمس وأصبح سلبيا يرجو الخير فى النظام الجديد ويأمل منه أن يقيم الدستور من جديد وبديهى أن الفساد السياسى لم تكن تصلح عليه حياة ديمقراطية وقد رأى الناس حزب الوفد نفسه يرد موارد الفساد أسوة بغيره من الأحزاب ، فكفروا بالأحزاب جميعا ، لذا كان تأييد حركة الجيش 1952 0

ولو ألقينا نظرة فاحصة على خريطة الأرض الزراعية فى مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى (على حد قول سيد مرعى) فإننا نجد من خلال الأرقام والإحصاءات أن الذين يملكون فدانا فأقل حوالى 2 مليون و18 ألف مزارع ، بمساحة قدرها 777865 فدانا بينما كان الذين يضعون أيديهم على أكثر من مائتى فدان لا يزيدون على 2136 من كبار الملاك ومساحة أراضيهم أكثر من مليون و176 ألف فدان 0

ولتحرير الفلاح من سلطان صاحب الأرض ، صدر قانون تحديد الملكية الزراعية فى 9 سبتمبر1952، وعندما صدر قرار الاستيلاء الأول على الأراضى الزائدة بلغ ما يملكه 112 مالكا حوالى 187 ألف فدان ، بالإضافة إلى مساحة الأراضى التى تم الاستيلاء عليها من أسرة محمد على بعد مصادرة أملاكهم ، وجملتها حوالى 59 ألف فدان ، [والجدير بالذكر أن هذا الرقم مخالف لما ذكره أحمد حمروش وهو أحد الضباط الأحرار (93 ألف فدان لفاروق فقط) ، أما سيد مرعى فهو مهندس زراعى وصاحب مشروع القانون الخاص بالإصلاح الزراعى ثم وزيرا للزراعة ، رغم أنه ذكر فى موضع آخر أن أملاك عمر طوسون وحده وهو أحد أفراد أسرة محمد على : 16 ألف فدان من مجموع الـ 59 ألف فدان] ، وفى 17 أكتوبر 1953 صدر القانون رقم 494 لسنة 1953 بإنشاء محاكم للنظر فى المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح

الزراعى وأن يكون مقرها القاهرة أو أى مكان آخر بالقطر ، أما الاستيلاء الثانى فقد جاء فى أول نوفمبر 1954 وشمل 128 مالكا وكانت مساحة الأراضى الزائدة حوالى 83 ألف فدان ، والاستيلاء الثالث بعده بسنة واحدة فى نوفمبر 1955 وشمل 483 مالكا وكانت مساحة الأراضى المستولى عليها 136 ألف فدان ، وزعت على الفلاحين المعدمين ، وكان الاستيلاء الرابع قبل أول نوفمبر 1956 على حوالى 60 ألف فدان ، ونص مشروع الإصلاح الزراعى الذى أعلنه مجلس قيادة الثورة على تحديد ملكية الأراضى بـ 200 فدان وإعادة توزيع الأراضى التى صودرت على الفلاحين المعدمين 0

أما حزب الأحرار الدستوريين فلم يسلم من الاضطرابات فى أعقاب قبوله لمبدأ التطهير فى أغسطس 1952 وظلت بذور التفكك ، وعمل سكرتير الحزب على علاج الموقف ولكن تظل بذور التفكك إلى أن يصدر قانون تنظيم الأحزاب0

وفى 7 أغسطس أعلنت الهيئة السعدية عن برنامجها فى العهد الجديد والذى بين دور الحزب فى محاربة الفساد ودوره فى تطهير أداة الحكم ثم أثنى على حركة الجيش ، كما ركز البيان الخاص بالبرنامج على مفاهيم تتعلق بالاشتراكية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وأهداف العهد الجديد وشعاراته ، فمن حيث الحزب نفسه بدأت صفوفه تنشق على نفسها بفعل شعار التطهير ، واتخذت الزعامات السياسية الكبيرة داخل الأحزاب موقف الدفاع عن نفسها بعد أن أحست بأن أصابع الاتهام فى فساد الحياة السياسية تشير إليها ، وفى 28 أغسطس توجه مندوب القيادة إلى نادى سعد زغلول (نادى الحزب السعدى) وقابل إبراهيم عبدالهادى وشكر له موقفه فى التنحى عن رآسة الحزب ، ولكن حامد جودة أعلن أنه لم يتنح عن وكالة الحزب ، ثم تنصل عبدالهادى بعد ذلك عن تنحيه هو أيضا 0

أما موقف الكتلة الوفدية فقد سارعت إلى الترحيب بالتطهير واعتبرتها بعيدة عنها وأنها تخص خصومها السياسيين ، بل دعت الكتلة إلى المسارعة

إلى التطهير المدنى والعسكرى ولم تتطهر الكتلة الوفدية ولم تقدم برنامجا جديدا ، إنما قدم مكرم عبيد ما أسماه (استكمال برنامج الحزب) طالب فيه بالحفاظ على الضباط والجنود واتفاق الأحزاب على خطة عملية لمقاطعة الاستعمار وتعديل الدستور 0

وفيما يتعلق بالحزب الوطنى فكان يعانى من الانشقاق وقدم برنامجا يتمشى مع العهد الجديد ، وهكذا وقعت الأحزاب فى شرك التطهير مما أظهر ضعفها وعدم تماسكها واتهمتها القيادة بأنها لم تأخذ نداء التطهير مأخذ الجد وقال محمد نجيب : " إننا ننصح ثم ننذر وإلا فلنا مع الأحزاب شأن آخر " ، ويؤكد محمد زكى عبدالقادر أن موقف الأحزاب كان مزريا بهرولتها إلى تطهير صفوفها مما أضعف قيمتهم فى نظر القيادة ، وفى نظر الشعب أيضا0

وقال جمال عبدالناصر : " إننا بدأنا تنفيذ أول خطوة وهى إعادة البرلمان الذى كان منحلا وبدأنا نتصل بهؤلاء الناس ، ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع 00 كان الواحد منهم يجئ ويجلس معنا ثم يخرج ويقول أنا حطيتهم فى جيبى00 دول شوية عيال 00 حينئذ اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية ، لقد جئنا بعلى ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الأملاك تطالب بإلغاء تحديد الملكية ، ولكن موقف الحركة العسكرية كان حاسما فقد شكل مجلس عسكرى على سبيل المثال فى الفيوم برئاسة البكباشى حسين الشافعى عضو مجلس قيادة الثورة لمحاكمة أحد أبناء أسرة " لملوم " الإقطاعية عندما حاول مقاومة تنفيذ القانون0

ويذكر محمد نجيب أن هذه الاضطرابات وقعت فى قرية مغاغة بالقرب من المنيا فى صعيد مصر ، فقد ركب عدلى لملوم – وهو مالك وشاب غنى – جواده على رأس عصبة من 35 من الفرسان وبعد أن أطلقوا رصاصاتهم فى الهواء كما يفعل الكاوبوى جمعوا القرويين ووجه إليهم لملوم الإنذار التالى : لن يكون هناك إصلاح زراعى فى مغاغة ما دامت الأمور فى أيدى آل لملوم ،

وسوف يقتل كل فلاح يحاول الانتفاع من مصادرة الأراضى (كانت عائلة لملوم تملك نحو ألفى فدان تغل دخلا سنويا 180,000 جنيه) 0

وفى الغد عندما وعد الموظفون المحليون الفلاحين بأنه سيسمح لهم بشراء أراضى لملوم الزائدة برغم تهديدات عدلى ، عاد الأخير مع رجاله إلى مغاغة لإعادة تمثيل المشهد الأول مرة أخرى ، ولكن تعرض له فى هذه المرة بعض جنود الجيش ورجال البوليس وأمر الجميع بالتفرق ، وأطلقت بعض أعيرة نارية وجرح أحد رجال البوليس وامرأة واعتقل لملوم وأربعة من رجاله وهرب الباقون 0

ويضيف نجيب : استقر رأينا على أن نعالج قضية لملوم بنفس النهج الذى سرنا عليه فى كفر الدوار وحوكم لملوم وثمانية من رجاله أمام محكمة عسكرية انعقدت فى المنيا ، وفى 8 أكتوبر أصدرت المحكمة حكمها على لملوم البالغ من العمر آنذاك 24 عاما بالسجن مدى الحياة ، إذ أن أحدا لم يقتل فى هذا الاضطراب الصغير وأصدرت المحكمة حكمها على خمسة من أتباعه بالسجن مددا ما بين 5 و 15 عاما وبرأت ثلاثة وبذلك أمكن تفادى قيام آخرين بمثل هذا العمل الدموى0

أما حزب الوفد فقد كان له رأيا معارضا للقانون فقد أدلى فؤاد سراج الدين وجهة نظره فى صدور القانون لصحيفة المصرى فى 6 سبتمبر 1952 أى قبل تولى اللواء محمد نجيب للوزارة وصدور القانون بثلاثة أيام بهذا التصريح : " إن الوفد وافق على مبدأ تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ وله ملاحظات وتعديلات على المشروع الذى نشر " ، وتأكد موقف الوفد بعد ذلك عندما أصدر برنامجه الجديد فى21 سبتمبر وفؤاد سراج الدين فى المعتقل بقوله:" الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات "0

اجتمعت قادة الوفد فى بيت النحاس بالأسكندرية وناقشت مبدأ التطهير لإرضاء الثورة ، واعترض فؤاد سراج الدين وقال لهم : " إن الوفد يدين نفسه

بنفسه بهذه الطريقة ويضعف قوته فى مواجهة بقية الأحزاب ، ولكن النحاس وبقية الأعضاء وافقوا على التطهير ، وقرر الوفد طرد كل من : الدكتور حامد زكى وعبداللطيف محمود وحسين الجندى وأحمد قرشى والدكتور أمين المغربى وحسن السيد فوده وغيرهم من الأسماء البارزة فى قيادات الوفد ، واستند التطهير إلى أسباب تتصل بعدم النزاهة وبعدم الانضباط الحزبى 0

وعلى أثر قرارات التطهير لم يلبث أن تنازعت الوفد الأطماع الشخصية وانقسم إلى ثلاث مجموعات متضاربة:

الأولى : ويتزعمها عبدالسلام فهمى جمعة وبعض الأعضاء وكان عبدالسلام يطمع فى خلافة مصطفى النحاس 0

الثانية : ويتزعمها محمد صلاح الدين وآخرين وكان صلاح يريد أن يخلف فؤاد سراج الدين

الثالثة : وفيها أحمد أبو الفتح وبعض شباب الوفد وكانت تحمل فى رأسها مشروعات الإصلاح والتطور 0

وقد أدى هذا إلى تمزق فى صفوف الوفد 0

وفى تلك الفترة اتخذت القيادة عدة إجراءات وجهت أغلبها ضد الأحزاب ، فقد تمت إقالة وزارة على ماهر وشكل محمد نجيب وزارة جديدة ، وقد صاحبت ذلك حملة اعتقالات شملت 74 من قادة الأحزاب وبعض رجال العصر السابق ، وكذلك صدور قانون الإصلاح الزراعى ، وقد فعل هذا القانون فى الأحزاب ما فعله التطهير من فرقة وانقسام وأصاب القطاع الأكبر من كبار الملاك بالشلل السياسى ، وكانت اللجنة العليا التى تقوم بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى – ذلك العمل الكبير – تحت العيون المفتوحة لخبراء الاقتصاد فى مصر وفى العالم ، وكان الجميع يرقبون خطواتها ويرصدون تحركاتها بين المشاكل والأزمات وكان البعض يقول : إن الإصلاح الزراعى مصيره إلى الفشل حتما لأن تفتيت الملكية سيؤدى إلى انخفاض الإنتاج ، وكان البعض الآخر يقول : إن المستأجرين لن يسددوا التزاماتهم أو الإيجارات والقروض التى عليهم ،

وفريق ثالث يقول : إنه كان من الأسلم أن تترك الأرض فى حيازة الملاك ويكتفى بزيادة الضريبة المفروضة عليهم0

ولقد واجهت تنفيذ القانون صعوبات شديدة مع بعض الملاك ، وقد سبق أن ذكرنا من بينهم " لملوم " ومن بينهم أيضا " عطيه شنوده " الذى ظل يحاور ويناور من أجل الاحتفاظ بكل أرضه مستغلا الاستثناءات الواردة فى المادة الثانية من القانون والتى تقع تحت بنود ستة ، بحيث لاتبيح للدولة فرصة الاستيلاء على فدان واحد من أرضه التى بلغت حوالى 7000 فدان ، ثم ذهب إلى الرئيس محمد نجيب يعلن تبرعه بعشرات الألوف من الجنيهات ومئات الأفدنة من أجل إقامة منشآت خيرية دينية وكنائس ومستشفيات فى منطقة إدفو حيث تقع غالبية أراضيه ، ولكن اللجنة الدائمة قامت بدراسة هذه المقابلة مع نجيب وتحققت بعد دراسة موقف شنوده وقامت بإصدار القرار المناسب بعدم الموافقة على طلباته ، وهناك غيره كثير مما حاولوا التهرب أو الرفض وعدم تسليم أراضيهم مثل أسرة مفيد وأزمة البدراوى عاشور ومشكلة توزيع أملاك الملك فاروق فى المطاعنة مركز إسنا بجوار تفتيش أرمنت 0

وقد وقعت فى أغسطس الاضطرابات الدامية فى مصانع مصر للغزل والنسيج فى كفر الدوار ، ولم يكن هناك سبب واضح لهذه الاضطرابات التى أوعز بها أعداء الثورة ، فالمصانع نموذجية بها مستشفى مجانى وملاعب رائعة ومطعم ومتجر تقدم فيه الوجبات والأطعمة والملابس بأقل من نفقات إنتاجها 0 وقدم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية انعقدت فى ساحات المصنع 29 من المتهمين ، وقد اتضح من خلال هذه المحاكمة أن المسئولين عن هذه الاضطرابات هم أعضاء الحزب الشيوعى غير القانونى الذى يعرف فى مصر باسم " حدتو " ، وقبلها بأيام كان الشيوعيون قد أثاروا إضرابا فى مصنع البيضا للصباغة الذى يقع أيضا فى كفر الدوار ، أما إدارة البيضا فقد اعترفت بالنقابة التى تم انتخابها حديثا وأقرت زيادة فى الأجور ، ولكن عندما حاول الشيوعيون تنظيم إضراب فى مصنع مصر للنسيج عمدت الإدارة إلى استدعاء

البوليس وتم اعتقال أربعة أشخاص وبعد يومين استطاعت جماعة من المهيجين إحراق عدد من سيارات الشركة وتمت الاستعانة بالبوليس والجيش لإعادة النظام ، وكانت نتيجة الحادث قتل تسعة أشخاص منهم أحد رجال البوليس واثنان من الجنود وإصابة 23 شخصا منهم سبعة من البوليس بإصابات خطيرة 0

كان لابد من موقف ضد هؤلاء فقد حكم على المسئول الأول وهو شاب يدعى مصطفى خميس وأحد الحراس اسمه محمد الحسن البقرى بالإعدام بتهمة الخيانة العظمى ، وحكم على 21 آخرين بالسجن مددا تتراوح بين 5 و 15 عاما وأطلق سراح 15 آخرين ، ويستطرد نجيب : " ولما كان مصطفى خميس لم يتجاوز 21 عاما من العمر فقد رغبت فى أن أعطيه فرصة أخرى ولذلك استدعيته إلى القاهرة لمقابلتى فى مكتبى ، وكان خميس شأنه شأن البقرى قد عمد فى المحاكمة إلى القول بأنه غير مذنب ورفض أن يتعاون مع الأعداء ، وكان من الواضح أنه قد تلقى أمرا بأن يبدأ الاضطرابات من أشخاص لم يكشف النقاب عنهم حتى اليوم ولم يترددوا فى أن يتركوه للموت وينجوا بجلودهم ، وعرضت عليه أن خفض حكم الإعدام إلى السجن المؤبد (25 عاما) يمكن أن تقلل إذا كان سلوكه حسنا فى مقابل ذكر أسماء الأشخاص الذين تلقى منهم الأوامر ولكن خميسا رفض هذا ولم يكن أمامى سوى أن أجيز الحكم ، وفى 8 سبتمبر وهو اليوم الثانى لتولى رئاسة الوزارة خلفا لعلى ماهر أعدم خميس والبقرى شنقا " وقد أدى ذلك إلى وضع حدتو فى موقف بالغ الحرج ، وليؤدى إلى هجوم شديد من جانب الحركة الشيوعية الدولية ، والشيوعيين المصريين على " الدكتاتورية الفاشية " واضطرت حدتو أن تغير موقفها من الثورة فيما بعد

<u>حل الأحزاب السياسية :</u>

من الواضح أن تخلف البلاد عن الحكم الدستورى لم تكن تقع مسئوليته على كاهل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وحدها 00 ولا على العناصر التى

لا تؤمن بالدستور ولا بالحياة النيابية من أعضاء هذه الهيئة فحسب ، وإنما كان يعود أيضا إلى تخلف الوضع الحزبى فى مصر عن تطور الأحداث الاقتصادية والسياسية ، الداخلية منها والخارجية ، فقيادة السعديين والدستوريين كانت معادية للحركة الوطنية والدستورية طوال تاريخها 0

شجع البعض على إصدار قانون تنظيم الأحزاب وذلك لأهداف شخصية فقد جاء فى مذكرات صلاح الشاهد : وجاء دور سليمان حافظ – وكان حاقداً على مصطفى النحاس باشا حقداً دفيناً – ليقدم مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية وكان يقصد من ورائه هدم حزب النحاس أولا وأخيراً ، وعارض المشروع الدكتور السنهورى من حيث المبدأ تأسيساً على أن الدستور لايمنع تنظيم الأحزاب على اعتبار أنها نوع من الجمعيات ، كما أن العرف الدستورى جرى على عدم تعرض المشرع لها تاركا أمر تنظيمها لرجالها 0

وكانت حجة سليمان حافظ هى أن الأحزاب قد فسدت بما يفسد المعنى الحقيقى للديمقراطية البرلمانية وإزاء إصرار سليمان حافظ اضطر السنهورى إلى إقرار المشروع بشرط عدم تدخل الإدارة إلا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض القانون ، وأن تخضع فى تدخلها لرقابة مباشرة من مجلس الدولة 0

وأيد نجيب المشروع إيمانا منه بأن الرقابة القضائية خير كفيل لحماية الأحزاب من تسلط الحكومة ، وفى هذه الظروف صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية وبدأت معركة طاحنة بين الأحزاب وحركة الجيش 0 0 وكان من الواضح أن القانون لم يكن يستهدف سوى الوفد باعتباره حزب الأغلبية 0

وفى 9 سبتمبر 1952 صدر القانون رقم 179 لسنة 1952 الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية ، وقد ألزم هذا القانون الأحزاب بإيداع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها وقضى بعقاب الأمناء على هذه الأموال بالحبس إذا تخلوا عن ذلك ، ونص القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل بها تتقدم ببيان عننظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ، وتعتبر الفترة من تاريخ صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى 9 سبتمبر إلى تاريخ صدور

قانون حل الأحزاب فى 16 يناير 1953 فترة اشتباك حقيقى وسافر بين الأحزاب وبخاصة الوفد والثورة0

الجدير بالذكر أن الثورة لم تقم بإلغاء الأحزاب السياسية فحسب ، بل فرضت إشرافها على جميع التنظيمات المستقلة التى قد تؤلف تحديا لسلطة الحكم ، وفرضت الدولة إشرافها على جميع الفئات المنظمة كالنقابات والتعاونيات والاتحادات الطلابية والمعاهد الدينية والمشروعات الاقتصادية الكبيرة ولم تعد هناك مجموعات قادرة على الوقوف بين الدولة والمجتمع 0

أما عن الرأى العام وموقفه من إجراءات الثورة عامة والأحزاب خاصة فقد قابل إجراءاتها بارتياح وتشجيع لما استقر فى ذهنه من أن الأحزاب الحاكمة قد عجزت عن أن تحقق له أمانيه الوطنية ، وأن الصراع الحزبى كان له أثره فى تشويه صورة معظم الزعماء 0 وعلى كل حال فإن حل الأحزاب ساعد على نشأة التنظيمات السرية المعادية للثورة وهذا بدوره يؤدى إلى تفكك الجبهة الداخلية فى مواجهة الاحتلال البريطانى 0

محكمة الغدر و محكمة الثورة :

فى 22 ديسمبر 1952 صدر مرسوم بقانون بمحاكمة المسئولين عن جرائم الغدر واستغلال النفوذ من الموظفين العموميين أو أعضاء البرلمان أو كل شخص كان مكلفاً بخدمة عامة أو كانت له صفة نيابية وارتكب بعد أول سبتمبر 1939 جريمة من جرائم الغدر ، وهذه هى فحوى قانون الغدر رقم 344 لسنة 1952(المعدل بالقانون 173 لسنة 1953) والذى يتكون من تسع مواد منها :

مادة 1 :

- كل من أتى عمل من شأنه إفساد الحكم أو الحياة السياسية أو الإضرار بمصلحة البلاد 0
- استغلال النفوذ للحصول على ميزات شخصية 0

– استغلال النفوذ من شأنه التأثير فى أثمان العقارات والبضائع والمحاصيل والبورصة وغيرها للمصلحة الشخصية 0

– كل عمل يؤثر فى القضاء أو أى هيئة خولها القانون اختصاصا فى القضاء أو الإفتاء

مادة 2 :

كل من أتى فعلا من الأفعال المذكورة يعاقب على الغدر بالجزاءات الآتية :

– العزل من الوظائف العامة 0

– سقوط العضوية فى مجلسى البرلمان أو المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات 0

– الحرمان من حق الانتخاب أو الترشح لأى من المجالس سالفة الذكر ، ومن الوظائف العامة ، ومن الانتماء إلى أى حزب سياسى ، ومن عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تخضع لإشراف السلطات العامة ومن أى وظيفة بهذه الهيئات ، ومن الاشتغال بالمهن الحرة ومن المعاش كله أو بعضه لمدة خمس سنوات من تاريخ الحكم 0

– ويجوز إسقاط الجنسية المصرية عن الغادر 0

مادة 3 :

يحكم على الغادر من محكمة خاصة تؤلف من مستشار من محكمة النقض وعضوية مستشارين من محكمة استئناف القاهرة يعينهم وزير العدل وأربعة ضباط عظام لا تقل رتبة كل منهم عن الصاغ (رائد) يعينهم القائد العام للقوات المسلحة ، ويكون مقر هذه المحكمة مدينة القاهرة ويشمل اختصاصها كل أنحاء المملكة المصرية 0

تكونت محكمة الغدر وحاكمت فيمن حاكمت عثمان محرم وكريم ثابت ومحمد حسن من حاشية الملك فاروق ، وتشكلت محكمة الثورة فى منتصف سبتمبر 1953 ، ويقول أحد رجال القانون فى ذلك الوقت – أبو الفضل الجيزاوى : " محاكمات الثورة فى ضوء قانون عسكرى ونظام عسكرى 00 كلها

تمت سليمة 00 وكانت الأحكام فيها شئ من الردع 00 علشان نخوف الناس 00 كانت الأحكام تتراوح من 3 سنين إلى 15 سنة 00 فإحنا كنا نعطى أقصى العقوبات 00 " ، ويقول سعيد حليم : " محاكمات الثورة كان الهدف منها 00 إظهار الفساد السابق 00 وفى نفس الوقت الرجعية لا تعود " ، أما إبراهيم شكرى فيقول : " محاكمات الثورة بلا شك كانت تتسم بنوع من الشدة 00 التى كانوا يعتبرونها أنها من مستلزمات الثورة 00 إلى أن تستقر الأمور 00 ولذلك حكم على أناس ليس لأنهم اقترفوا ذنباً بقدر ما أنهم كانوا مهمين 0 كانت لا شك أحكاماً 00 ليس لأنهم ثبت إثباتاً يقيناً 00 أنهم يستاهلوها 00 وإنما لأنهم لهم أهمية ولهم أثرهم 00 كذلك بالنسبة للسياسيين " أما عبداللطيف بغدادى رئيس محكمة الثورة يقول : " حتى الإعدام اللى حكمته 00 كان على واحد خائن تعاون مع الإنجليز ضد الفدائيين 00 وحاجات محدودة جداً 00 لكن ما كانش فيه تفكير باستخدام القوة " 0

و فى هذا يقول السادات : " فإذا بنا نفاجأ باتصال بعض رجال الأحزاب ببعض ضباط القوات المسلحة وكان تفسير هذا الأمر بسيطا 00 وهو أن الأحزاب التى كانت تتصارع على الحكم بالتقرب إلى الملك تارة وإلى الإنجليز تارة أخرى أو إلى الاثنين تارة ثالثة وجدت فجأة أن الثورة فى الأيام الثلاثة الأولى لها قد عزلت الملك وعزلت أيضا فى نفس الوقت نفوذ بريطانيا الإمبراطورية العتيدة وأصبحت سلطة السيادة فى مجلس قيادة الثورة الذى يتكون من ضباط مصريين فى القوات المسلحة المصرية ، أو بمعنى آخر أصبحت القوات المسلحة هى مصدر السلطات فلماذا لا تحاول الاتصال بها كما كان الحال مع الملك ومع الإنجليز ؟ " 0

ويقول :" وضعنا السياسيين فى المعتقل ، أما الضباط الذين حاولوا التآمر مع هؤلاء السياسيين من الأحزاب فحوكموا محاكمة عسكرية ، وفى 16 يناير 1953 ، ألغينا الأحزاب ، وصدر قرار بوضع السلطة التنفيذية والتشريعية فى مجلس الثورة لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى 16 يناير 1956 " 0

بل لقد ساوى جمال عبدالناصر بين التخلص من الملك وبين التخلص من الإقطاع بالتخلص من الأحزاب فى أكثر من موقع ، ففى خطاب له فى 26 يوليو 1955 قال : " معركة عنيفة شاقة ضد الحزبية والرجعية ضد أغراض الحزبية ضد غايات الحزبية ووسائلها 000 رأينا الحزبية جميعا وهى تنهار ورأينا الحزبية التى استغلتنا واستبدت بنا والتى تمكنت منا فى الماضى ، وهى تسقط على الأرض وتداس تحت الأقدام 00 أقدام الشعب ، رأينا الحزبية التى هى سبب البلاء 00 رأينا الحزبية التى مكنت للاستعمار 00 رأينا الحزبية التى ساعدت على بقاء الاحتلال وتركت الإنجليز المحتلين وألهت الشعب عن وجوده 00 رأيناها وهى تترنح صرعى " ، ويقول فى افتتاح مجلس الأمة فى 22 يوليو 1957 : " كان التصدى للاستعمار معركة فى حرب الاستقلال وكان خلع الملك معركة فى حرب الاستقلال وكان القضاء على الاقطاع معركة فى حرب الاستقلال ، وكان إنهاء وجود الأحزاب معركة فى حرب الاستقلال "0

أما عن إبراهيم عبدالهادى ، فقد أمر نجيب باعتقاله فى 7 سبتمبر 1952 ، وفى صباح اليوم التالى اجتمعت محكمة الثورة لأول مرة فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة على النيل وكان الملك فاروق قد شيده ليقضى فيه بعض لياليه ، وأول من قدم لهذه المحكمة هو إبراهيم عبدالهادى وقد وجهت له ست تهم:-

1- أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن بأنه عمد إلى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام ومصلحة البلاد العليا0

2- أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد والزج بجيش مصر فى معركة فلسطين 1948 أثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق0

3- أتى أفعالا من شأنها إفساد أداة الحكم خلال فترة رئاسته للوزارة من 28 ديسمبر 1948 و25 يوليو 1949 بأن أشاع حكم الإرهاب 0

4- أتى أفعالا من شأنها إفساد أداة الحكم حيث ساهم فى تنفيذ مشروع إصلاح اليخت المحروسة عام 1948 و 1949 0

5- استغل نفوذه فى إنشاء ورصف طرق ببلدته الزرقا 0

حكمت المحكمة على إبراهيم عبدالهادى بالإعدام شنقا ومصادرة كل ما زاد عن ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعا لصالح الشعب ، ثم خفف الحكم إلى المؤبد بعد تقدم أبناءه بالتماس إلى محمد نجيب الذى وافق على ذلك 0

ومن الذين مثلوا أمام محكمة الثورة أيضا بعد سبتمبر 1953 ، " كريم ثابت " المستشار الصحفى لفاروق وجهت له تهمة الاتصال بجهات أجنبية فى غضون 1953 وذلك للإضرار بالنظام ومصلحة البلاد العليا ، وأتى أفعالا ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية واستغل نفوذه لغير صالح الوطن خلال الفترة من 1946 وما بعدها ، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة ما زاد عن أمواله وممتلكات زوجته عما كانا يملكانه قبل 27مايو1946 ثم أفرج عنه صحيا0

وكذلك " محمود سليمان غنام " وزير سابق وجهت له تهمة اشتراكه فى نشاط جماعة سرية ذات مبادئ هدامة هدفها مناهضة النظام والأسس التى قامت عليها الثورة ، كما أتى أفعالا لإفساد الحكم والحياة السياسية واستغلال النفوذ عام 1950 / 1951 وحكم عليه بالسجن 15 سنة مع وقف التنفيذ. وأيضا " محمد حلمى حسين " الذى رقاه الملك السابق من سائق سيارة إلى أميرالاى وجهت له تهمة استغلال النفوذ وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وتجريده من رتبه العسكرية ونياشينه ومصادرة أمواله التى آلت إليه منذ 1944 ثم أفرج عنه صحيا. أما " عباس حليم " أمير من أسرة الملك فقد وجهت له تهمة الاتصال بجهات أجنبية بقصد الإضرار بمصلحة البلاد العليا ، حكم عليه بالسجن 15 سنة مع وقف التنفيذ ، أما " فؤاد سراج الدين " وزير سابق وجهت له تهمة خيانة أمانة الحكم من يناير 1950 إلى يناير1952 بتوجيه سياسة الحكومة الوفدية إلى الخضوع والاستسلام لفاروق واستغلال

النفوذ ، وحكم عليه بالسجن 15 سنة ومصادرة أمواله وممتلكات شقيقه " يس سراج الدين " لصالح الشعب. كذلك " زينب الوكيل " حرم مصطفى النحاس ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية خلال 1950 / 1951 وما قبلهما والتدخل فى شئون الحكم مع زوجها رئيس الوزارة واستغلال النفوذ منذ 4 فبراير 1942 وما بعدها والتدخل فى عمليات القطن1951/1950 أعفيت من عقوبة السجن لمرضها ومصادرة أموالها وتأسف المحكمة لموقف مصطفى النحاس لسماحه لها بالتدخل فى شئون الحكم 0

أما الشيوعيون فقد انضموا إلى أعداء الثورة لإفساد برامجها للإصلاح الاجتماعى والسياسى ، وكثير منهم فى مصر ليسوا من أصل مصرى ، وبالرغم من هذا فقد آثروا فيمن يدعون بالطبقة المستنيرة ممن كانوا يدينون بالإسلام ومن الأمثلة الصادقة لهذا النوع من الناس " كامل البندارى " (الباشا الأحمر) الذى كان سفيرا لفاروق فى موسكو ، وقد أفاد الشيوعيون من البندارى كرئيس لجماعة أنصار السلام ، وهى جماعة تخفى أهداف قادتها الحقيقية لمن تحاول ضمهم تحت لوائها ، أما " هنرى كورييل " * منشئ " ح 0 د 0 ت 0 و " أقوى الحركات الشيوعية فى مصر فقد هرب من مصر إلى فرنسا قبل الثورة ، وقد ألقى القبض على معظم أعوانه مثل " الرملى " و " يوسف حلمى " و " ومارى روزنتال " وأدينوا بعد محاكمتهم بتهديد سلامة الدولة ، وتمت مصادرة صحفه اليسارية التى كانت تصدر فى ذلك الوقت وهى (الكاتب والملايين والميدان والواجب وصوت الطالب والمعارضة) ، وكذلك حوكم ثلاثة من الصهيونيين المتصلين بالشيوعيين وهم " فكتور ليفى " و " هرمان ناثانسون " و " روبرت نسيم داسا " وقد اعترف ثلاثتهم بإشعال النار فى المكتبات الأمريكية بالقاهرة والإسكندرية0

أما تنظيم " طليعة العمال " فقد أعلن موقفه المعارض من الثورة وأعلن أنها ليست إلا – ديكتاتورية عسكرية – خاصة بعد تنفيذ حكم الإعدام فى العاملين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى اللذين أدينا فى أحداث كفر

الدوار يومى 12 و 13 أغسطس 1952 بأنهما المحرضان على أعمال العنف التى جرت ، كما كان سببا فى هجوم شديد شنته بعض الأحزاب الشيوعية من خارج مصر على الثورة. اتخذت الثورة موقف الرفض من الشيوعيين تمثل فى أولا : إبعاد أحمد حمروش عن رئاسة تحرير مجلة " التحرير " وعدد آخر من الكتاب والمحررين والعاملين فى المجلة لأنهم شيوعيون ، وثانيا : أصدرت وزارة نجيب فى 16 أكتوبر 1952 قرارا بالعفو الشامل عن المحكوم عليهم فى الجرائم السياسية خلال الفترة من توقيع معاهدة 1936 إلى 23 يوليو 1952 ، واستثنى الشيوعيون من هذا القرار باعتبار الشيوعية عملا موجها ضد النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، وثالثا : اعتقال الشيوعيين من تنظيم " حدتو " ضمن السياسيين الذين اعتقلوا عند إعلان قرار إلغاء الأحزاب فى 16 يناير 1953 ، رغم أن الشيوعيين لم يكونوا حزبا من الأحزاب القائمة ، ورغم أن تنظيم " حدتو " – حتى ذلك الوقت كان مؤيدا للثورة ، ورابعا : الاختلاف مع " يوسف صديق " عضو مجلس قيادة الثورة ، والمعروف باتجاهاته الماركسية وإبعاده عن صفوف الجيش ثم تحديد إقامته عام 1953 0

<u>هيئة التحرير :</u>

أنشأت قيادة الثورة هيئة التحرير فى أواخر 1952 كتنظيم سياسى للثورة تمهيدا لقرار حل الأحزاب السياسية ، وقد افتتحت هيئة التحرير أول فرع لها فى المنصورة فى أول يناير 1953 ، وتلاه افتتاح المراكز الإقليمية فى مديريات القطر ، وفى 15 يناير أذاعت هيئة التحرير أول بيان لها عن ميثاقها وأهدافها القومية ومنهاجها فى السياسة الداخلية والخارجية ، وفى 23 يناير أعلنت الثورة ميلاد هيئة التحرير رسميا فى احتفال مهيب بمناسبة مرور ستة أشهر على تفجير الثورة 0

أما الشكل العام للهيئة فقد قام على أساس هرمى قاعدته الجمعيات العمومية على مستوى القرى والشياخات ثم المراكز أو الأقسام ثم الجمعية العمومية للمحافظة وتتكون من الجمعيات العمومية للمراكز والأقسام التى

تنتخب لها مجلس إدارة ، ومن مجموعها على مستوى الجمهورية تتكون الجمعية العمومية العامة التى ينتخب من بين أعضائها أربعون عضوا يشكلون المجلس الأعلى الذى يدير أعمال الهيئة ، وقد انتخب عبدالناصر سكرتيرا عاما للهيئة ، وحسين الشافعى مراقبا للمناطق ، وحسن إبراهيم مراقبا عاما ، وإبراهيم الطحاوى سكرتيرا مساعدا ، والصاغ أحمد طعيمة مديرا للنقابات ، وأحمد صبيح لإدارة التنظيم ، والصاغ وحيد رمضان لمنظمات الشباب ، وكان نجيب رئيسا للهيئة 0

الجدير بالذكر أن تنظيم هيئة التحرير استطاع أن يستقطب بعض الطلبة ، كما استقطب بعض أعضاء هيئة التدريس ، ولكن بعد أزمة مارس 1954 تم فصل العناصر النشطة سياسيا من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ، وأصبح النشاط السياسى محظور داخل أماكن الدراسة ولم يتم استئنافه إلا فى الستينات ، غير أنه كان قاصرا على أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى ومنظمة الشباب ، أما العناصر السياسية الأخرى فاتجهت إلى العمل السرى ، وتعرضت للتصفية من حين لآخر على يد أجهزة الأمن 0

أما عن نظام العضوية فلقد قسم أعضاء الهيئة إلى " أعضاء منضمين وعاملين ومنتسبين " والعضو المنضم هو كل من توافق الهيئة على قبوله وأن يكون من أبناء وادى النيل وأن يكون حسن السمعة بين مواطنيه ولا تقل سنه على 18 سنة ميلادية وليس له حق الاشتراك فى الجمعيات العمومية وله جميع الحقوق وعليه كل الواجبات الخاصة بالعضوية وفقا لنظام الهيئة ، ويصبح العضو المنضم عضوا عاملا إذا انقضت على عضويته 3 سنوات دون انقطاع بعد موافقة مجلس الإدارة فى المركز أو القسم على عضويته العاملة ، أما العضو المنتسب هو كل من كانت تتوافر فيه الشروط اللازمة لقبوله عضوا منضما ولكن لا تسمح له ظروفه بأداء الواجبات التى يلتزم بها العضو المنضم أو العضو العامل ، وهناك أيضا شباب الهيئة أو أصدقاء الهيئة ، أما شباب الهيئة فهم من كانت تقل سنهم عن الحد الأدنى اللازم للعضوية وذلك فى

فئتين هم الفتيان والشباب وعرف صديق الهيئة بأنه كل من تقبل الهيئة خدمته لأغراضها من غير أبناء وادى النيل

عملت هيئة التحرير على التوسع ، ففى خلال عام 1953 بلغ عدد فروع الهيئة نحو 1200 فرع فى أنحاء الجمهورية ، وقد أعلنت قيادة الهيئة فى يناير 1954 بعد انقضاء عام على قيامها أنها تضم فى سجلاتها 500 ألف من الأعضاء العاملين و5 ملايين عضو عادى و15 ألف مجلس إدارة وذلك عدا أفراد منظمات الشباب والحرس الوطنى والفروع الأجنبية التى أنشئت فى العواصم العربية والأجنبية فقد كان هدف القيادة الجديدة الحاكمة من إنشاء هذه الهيئة عقب إلغاء الأحزاب إلى كسر الاحتكار السياسى للأحزاب القديمة ومنع مشاركتها فى النظام الجديد والحيلولة دون وقوع الجماهير الشعبية تحت قيادتها مرة أخرى ، وقد بلغت فروع هيئة التحرير فى مطلع عام 1957 عدد 2114 فرعا

وقد تعددت الأهداف التى طرحت للنشاط حيث امتد نشاطها إلى الخدمات الصحية من مستشفيات وأدوية وأطباء وخدمات طبية وغيرها ، وكذلك المجال الثقافى مثل المدارس ومراكز محو الأمية والعمل على نشرها بكل الوسائل ، أما نشاط الهيئة فى المجال الاجتماعى فقد تم الاهتمام بالفقراء ورعايتهم وأنشأت لهذا الغرض " جمعية التحرير للخدمات الاجتماعية " ، كما اهتمت هيئة التحرير بالمشروعات العمرانية خاصة القروية منها ومدها بالإنارة والمياه وإنشاء النوادى والمتنزهات ، وكان هدف الحكومة المعلن هو قتال الأجنبى المحتل وتحرير الوطن وقد ظهر غموض أهداف السياسة الخارجية فى ذهن ضباط الثورة فى برنامج هيئة التحرير حين اقتصر على عبارة " دعم الصلات مع الشعوب العربية للوصول إلى تحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين ، وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية " ، ولم يورد أى شئ عن فلسطين ، ولا عن قناة السويس ، وقد تحدث عن " تمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى " ، ولكنه أغفل كل شئ عن دعم مجموعة

الدول الأفريقية والآسيوية ، بل أنه أغفل فى البرنامج الداخلى ذكر أى شئ عن الثورة الاجتماعية ممثلة فى الإصلاح الزراعى ، كما لا نجد برنامجا محددا للعمال والفلاحين ، اكتفاء بعبارة " توجيه النظام الاقتصادى إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وتشييد الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها " ، " وكفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية " ، " وتأمين المواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة " ، وكان برنامج الهيئة على العكس تماما من برنامج " الوفد " الذى نشره يوم 23 سبتمبر 1952 – فقد وصف الوفد نفسه فى برنامجه بأنه " هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية " ، وتحدث عن إقامة نظام اشتراكى اجتماعى " ، " ودعم مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية" ، رغم الاهتمام الكامل من جانب الثورة بالإصلاح الزراعى وبفلسطين وبقارتى أفريقيا وآسيا 0

لعبت هيئة التحرير دورا هاما فى تعبئة بعض القوى المدنية خاصة العمال فى المطالبة باستمرار مجلس قيادة الثورة والتصدى للقوى المضادة له خلال أزمة مارس 1954 ، واستغل عبدالناصر تنظيم الهيئة وفروعها فى تنظيم الاجتماعات الحاشدة وإلقاء الخطب الحماسية فيها ، وفى حقيقة الأمر لم تكن هيئة التحرير سوى أداة من أدوات النظام الجديد لاكتساب شرعية جماهيرية فى مواجهة القوى الحزبية المعادية له ، وقد استمرت هيئة التحرير قائمة حتى 2 ديسمبر 1957 حين تقرر إلغاؤها رسميا ، وتمت تصفيتها ونقل ملكية فروعها فى المدن والأقاليم إلى الاتحاد القومى الذى جرى تشكيل لجنته التنفيذية فى 29 مايو 1957 ، ويقول سيد مرعى : " ولكن الخطأ القاتل الذى وقعت فيه هيئة التحرير : أن العسكريين تولوا تشكيلها وحدهم وأعطى عبدالناصر مسئوليتها إلى الصاغ إبراهيم الطحاوى والصاغ أحمد طعيمة " كما سبق بيانه 0

شمل تنظيم المركز الرئيسى عدة إدارات وهى إدارة العمل والعمال وهدفها النهوض بالعامل المصرى وحل المشكلات والنزاعات العمالية، وقد لعبت هذه الإدارة دوراً هاماً لصالح الثورة خاصة أزمة مارس 1954 حيث تم حشد العمال فى صف عبدالناصر ورفاقه ضد نجيب، وكانت هناك أيضا إدارة الشباب وكانت مهمتها رعاية الشباب اجتماعيا ورياضيا وثقافيا، هذا بجانب إدارة الدعوة والإرشاد التى أعلنت أنها ستعمل على تحرير العقول من التيارات الدينية المضللة ، هذا بالإضافة إلى إدارة الهيئات وإدارة الخدمات الاجتماعية والثقافية وإدارة المؤسسات الاجتماعية وإدارة الدعاية والنشر وإدارة الأمانة العامة.

ناهيك عن التشكيلات التى أنشئت بجانب الإدارات مثل : اللجنة العامة للتجار والاتحادات والروابط فقد ضم المركز الرئيسى لهيئة التحرير أندية إقليمية ، كما ضم المركز الرئيسى مكاتب للمؤسسات والمشروعات مثل المؤسسة الاجتماعية العمالية والمؤسسة الاقتصادية الشعبية 0

أما عن وسائل التعبير الخاصة بالهيئة فقد تمثلت فى صحيفة الهيئة الرسمية " صوت التحرير " التى كانت تصدر فى البداية كنشرة دورية ثم تطورت حتى أصبحت مجلة لتعبر عن الهيئة وقد توقفت عندما تقرر تجميد نشاط هيئة التحرير فى نهاية 1956 ، وقد أصدرت هيئة التحرير جريدة الجمهورية وصدر العدد الأول منها فى 7 ديسمبر 1953 ، وقد نظمت الهيئة بمقرها الرئيسى بميدان عابدين مؤتمرات عامة كانت تدعو فيها أعضاء لجان هيئات التحرير بالمحافظات المختلفة ليناقشوا أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء فيما يتعلق بمشاكل محافظاتهم وكيفية حلها مع التطرق أحيانا لبعض المسائل العامة كقضية الاحتلال مثلا 0

صارت هيئة التحرير هى التشكيل السياسى الوحيد للجمهور بصرف النظر عن الحزب الشيوعى الذى لم يشمله الإلغاء لأنه كان غير معترف به رسميا ، الجدير بالذكر أن قيادة الثورة لكى تمهد لإنشاء هيئة التحرير رسميا تطلب منها القيام بحركة اعتقالات تمهيدية فى يوم 20 يناير اشتملت على

102 – منهم 48 شيوعيا من بينهم فتحى الرملى ومحمود سامى العدوى وإسماعيل الهنيدى ، و15 من الأحزاب المنحلة ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين وإبراهيم طلعت ، و39 آخرين صرح وزير الإرشاد بأنه ثبت اتصالهم بعناصر أجنبية يهمها إثارة الخواطر ، وفى يوم 10 فبراير أكملت قيادة الثورة استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية بإعلان دستور فترة انتقال (حددها قانون حل الأحزاب السياسية بثلاث سنوات – كما سبق ذكره) جعل السيادة العليا فى الدولة فى يد " قائد الثورة " خاصة التدابير الضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها ، ولقد كان معنى هذا الدستور المؤقت هو نقل أعمال السيادة العليا من يد الوصى على العرش إلى يد قائد الثورة ، وكانت مهمة هيئة التحرير كما حددها عبدالناصر هى التصدى للشيوعيين والأحزاب القديمة (يقصد الوفد بالدرجة الأولى)

ويؤكد على صبرى أنه قد تم إنشاء هيئة التحرير لتحقيق هدفين :

1- ضرب أى تحرك لفلول الأحزاب التى تحالفت وتحركت ضد الثورة 0

2- وضع القوات البريطانية والمفاوض البريطانى الذى كان يراهن على الأحزاب السياسية أمام واقع جديد يؤكد له أن الأمل فى تغيير الثورة عملية مستحيلة 0

أما عن تمويل هيئة التحرير فقد اعتمدت عند نشأتها على إعانة من الشئون الاجتماعية لأنها كانت مسجلة بها ومن الشئون العامة للقوات المسلحة ، كما كانت الهيئة تحصل على تبرعات وعلى معونات مالية وعينية من الأفراد واشتراك العضوية رغم أنه كان رمزيا (خمسة قروش فى الشهر) ، وكان كبار الرأسماليين مثل عبود باشا والعبد صاحب شركات المقاولات يقدمون دعما ماليا للهيئة فقد تبرع العبد بسيارتين للهيئة تم تخصيصهما لتنقلات الطحاوى وطعيمة وتكفل العبد بتقديم المفروشات اللازمة لبعض مقار فروع الهيئة وغير ذلك0

مما لاشك فيه أن هيئة التحرير كان لها تحركاتها واتصالاتها العربية والخارجية من خلال رحلات وأسفار الوفود إلى مختلف البلاد العربية والأجنبية بهدف حل مشكلات وقضايا الوطن العربى[0]

الفصل السادس

العدوان الثلاثى على مصر (حرب السويس1956)

والتنظيمات السياسية التى تلت العدوان

العدوان الثلاثى على مصر (حرب السويس 1956) :

فى 30 أكتوبر 1956 تحركت الأساطيل البحرية البريطانية من مالطه لاحتلال منطقة قناة السويس وقد تم عرش الأمر على مجلس الأمن وتقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار وتبعها الاتحاد السوفيتى بمشروع قرار مماثل ولم ينجح أى من المشروعين لاستخدام بريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضدهم ومن جانبها تعمدت الحكومة البريطانية نشر معلومات كاذبة عن تعرض القناة لخطر الإغلاق ، لإقناع الرأي العام البريطاني بضرورة التدخل العسكري ،فمنذ الصباح نشرت الصحف البريطانية أنباء عن اقتراب القوات الإسرائيلية من مشارف القناة ،الأمر الذي يهددها بخطر الإغلاق، كما أذاعت محطة إذاعة الشرق الأدنى البريطانية أنباء متلاحقة عن الحرب بين مصر وإسرائيل وتقدم الأخيرة على مشارق القناة، وكذالك أصدرت الحكومة البريطانية بياناً رسمياً نصحت فيه رعاياها بمغادرة مصر والشرق الأوسط. وتلا ذلك إصدار الحكومتين البريطانية والفرنسية إنذاراً مشتركاً لحكومتي مصر وإسرائيل طالباتاهما بوقف الحرب الدائرة والانسحاب بقواتهما إلى بُعد عشرة أميال عن القناة وسماح الحكومة المصرية باحتلال القوات الأنجلو فرنسية لمدن القناة الثلاث (بورسعيد – الإسماعيلية – السويس) وعلي الجانب الآخر، رفضت الحكومة المصرية الإنذار، كما أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بياناً رسمياً ، أكدت فيه علي سيطرتها على الموقف فى سيناء بعد اكتمال وصول قواتها ، وأن الملاحة بالقناة غير مهددة على الإطلاق كماكلفت القيادة المصرية مندوبها الدائم بالأمم المتحدة لتقديم مذكرة شكوى إلى رئيس مجلس الأمن للنظر فى الانذار الذي يهدف إلى تهديدها بالحرب عليها، كما فرضت الحراسةعلى السفارة البريطانية لمنع اتصالها بالشارع المصري ، وفرضت

الحراسة على الرعايا البريطانيين لنفس الغرض، فضلاً عن إعلان التعبئة العامة وفتح باب التطوع على مصراعيه ، واستعداد قوات الحرس الوطني للحرب المنتظرة في حين قبلت إسرائيل الإنذار على الفوروعلى إثر ذلك أعلن إيدن بمجلس العموم في جلسة 31 أكتوبر أن حكومته ونظيرتها الفرنسية كلفتا القائد العام للقوت البريطانية والفرنسية بمهمة بدء الحرب بعد رفض مصر للإنذار ، ومع ذلك فقد تلقي إيدن نقداً لاذعاً من نواب المعارضةالعماليةوصل إلي درجة مطالبتهم إياه بالاستقالة إلا أنه أصرعلي سياسته. حيث بدأت الحرب فى موعدها المحدد بغارات جوية مكثفة على المطارات المصرية بالقاهرة والإسكندرية ومنطقة القناة بهدف تدمير سلاح الطيران المصري في الساعات الأولى للحرب و القضاء على معسكرات الجيش المصري0الدائم للعمل والمعيشة طوال فترة الحرب ،حيث تمت دراسة خطة الدفاع على أساس الوضع الجديد ، فبدأ بإعلان الأحكام العرفية، واعتقال كبار الفنيين العسكريين البريطانيين بقاعدة قناة السويس ، فضلاً عن الاستيلاء على الذخيرة بعد ساعات قليلة من بدء الحرب. وكذلك كلفت القيادة المصرية عبد الحكيم عامر بإصدار أوامره بالانسحاب الفورى للقوات المصرية من سيناء إلى غرب القناة ، للاشتراك فى المعركة الرئيسية ، رغم معارضة عامر، لتفادى سحقها بواسطة سلاح الطيران البريطانى ، وخاصة مع وقوعها فى أرض مكشوفة، كما احتوت خطة المواجهة على إغلاق القناة بإغراق السفينتين عكا وأبوقير فى القناة0

وفى الوقت الذى أعلن فيه المتحدث الرسمى للخارجية البريطانية أن بلاده لاتنوى سحب سفيرها من مصر ولا قطع العلاقات معهأ أصدرت الحكومة المصرية بياناً بقطع العلاقات تماماً مع بريطانيا وفرنسا ، إلا أنها لم تعلن الحرب عليهما كما فعلت مع إسرائيل، لرغبة عبدالناصر فى توسيع نطاق المعارضة فى صفوف الرأى العام البريطانى والفرنسى 0 كما أصدر وزير الداخلية المصرى بياناً رسمياً إلى الرعايا البريطانيين والفرنسيين بتسجيل أسمائهم وممتلكاتهم بمصر فى المديريات التى يتبعونها ، وحذر من يخالف

بالسجن والغرامة، فضلاً عن تأكيده على معاقبة أى مصرى يحاول الهجوم على سفارتى بريطانيا وفرنسا بالقاهرة ، لئلا تتخذ حكوتيهما ذلك ذريعة لاستمرار للحربواكتفى بوضع الممتلكات البريطانية والفرنسية تحت الحراسة0

وفى الأمم المتحدة كان الاحتجاج واضحاً من أعضاء الجمعية العامة على الحرب الثلاثية ضد مصر ، إذ تقدم السوفيت بمشروع قرار طالب بإدانة العدوان الثلاثى ووقف إطلاق النار وانسحاب المعتدين ، كما تقدم الأمريكيون بمشروع قرار مماثل ، وتقرر التصويت عليهما فى اليوم التالى، حيث رفض "ديكسون(Dexon)" المندوب الدائم البريطانى مشروعى القرار الأمريكى والسوفيتى عندما تم الاقتراع عليهما، ورغم ذلك تم إقرار المشروع الأمريكى لأسبقيته، كما تقدم المندوب الكندى بمشروع قرار يقضى بإنشاء قوات دولية للفصل بين المتحاربين ، على أن يتم الإقتراع عليه فى جلسة 4نوفمبر. وفور إذاعة قرار الجمعية العامة استؤنفت المظاهرات البريطانية المعادية بقيادة حزب العمال المعارض لسياسة إيدن الحربية ، مطالبين إياه بالرضوخ للقراربينما أعلن إيدن فى جلسة مجلس العموم بعد ظهريوم 3 نوفمبرأنه أرسل رسالة إلى الجمعية العامة ، رداً على قرارها الصادر فى 2 نوفمبر أكد فيها على حق حكومته استمرار الحرب للفصل بين المتحاربين مصروإسرائيل ، كما أشار إلى إمكانية وقف إطلاق النار إذا توفرت لديه ثلاثة شروط وهى قبول حكومتى مصر وإسرائيل لقوات دولية قادرة على حفظ السلام بالمنطقة ، وإصدار قرار من الأمم المتحدة بإنشاء القوات الدولية ، والاحتفاظ بها حتى خروج القوات الأنجلوفرنسية ، على ألا تخرج القوات الأنجلوفرنسية إلا بتسوية مناسبة لأزمة السويس ، وصلح نهائى بين مصر وإسرائيلوقبول مصر للقوات الأنجلوفرنسية حتى التوصل إلى تلك الأهداف، ومن جانبه استمر إيدن فى تبرير سياسته ، فألقى خطاباً تليفزيونياً إلى شعبه ، كرر فيه مبرراته للحرب على مصر إلا أنه فشل ، حيث استمرت المظاهرات الساخطة فى الشارع تطالب باستقالته، وخاصةً بعد أن أعلن أنتونى ناتنج استقالته إحتجاجاً على استمرار الحرب ،

فقد أصدرت الجمعية العامة قرارها فى 7 نوفمبر بوقف إطلاق النار الفورى وإرسال قوات دولية للفصل بين المتنازعين ، وحفظ السلام ، حيث وافقت مصر وبريطانيا على القرار ، ورغم ذلك عقدت بريطانيا العزم على المساومة ببورسعيد مقابل تسوية مرضية لأزمة القناة بتدويلها، فى حين لعبت الحكومة المصرية دور المنتصر بعد وقف إطلاق النار ، فاشترطت إتمام الانسحاب مقابل تطهير القناة، ومن جانبها حاولت الحكومة البريطانية إقناع همرشولد بالسماح لها فى إشراك قواتها ببورسعيد مع القوات الدولية ، إلا أن الحكومة المصرية أصرت على رفضها الأمر ، وهو ما استحسنه همرشولد الذى رفض إشراك قوات فرنسية وأمريكية وسوفيتية، وفى محاولة يائسة للحكومة البريطانية لإقناع همرشولد والجمعية العامة بإشراك قواتها ببورسعيد فى القوات الدولية لتحسين سمعة بلادها التى ساءت بعد الحرب ، طلب إيدن من لويد التفاهم مع همرشولد وإقناع أعضاء الجمعية العامة بتأييد مطالبه فى هذا الشأن 0

وهكذا وضعت الحرب حداً فاصلاً للعلاقات المصرية البريطانية التى انقطعت تماماً على إثر المؤامرة البريطانية ضد مصر عام 1956 م ، والتى حاولت بريطانيا من خلالها إعادة نفوذها المفقود فى منطقة الشرق الأوسط بعد أن أممت القيادة المصرية قناة السويس حيث كان رد الفعل البريطانى إشعال الحرب ضد مصر ، لتعلن الحكومة المصرية على أثرها قطع علاقاتها مع بريطانيا ، ولتدخل العلاقات فيما بين البلدين بعد ذلك فى صورة جديدة هى المواجهة بينهما داخل مصر وخارجها

<u>الاتحاد القومى :</u>

أقام عبدالناصر تنظيم " الاتحاد القومى " ليحل محل تنظيم " هيئة التحرير " ، وأن هذا التنظيم تم استيراده من دولة فاشية هى البرتغال ، حيث كان يحكم الطاغية " سالازار " لمدة تقرب من 34 عاما ، وقد سافر على صبرى لهذا الغرض لدراسة التنظيمات هناك ، وقد أعلن هذا التنظيم الجديد يوم 28 مايو

1957 ، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة ، وتسليمها لقوات الطوارئ الدولية فى 4 مارس 1957 ، وأسند عبدالناصر إلى أنور السادات منصب السكرتير العام فى البداية ، ولكنه بعد عدة أشهر عين كمال الدين حسين مشرفاً عاماً يمارس أعمال السكرتير العام ، على حين يتولى هو منصب رئيس الاتحاد القومى 0

نص دستور 1956 فى المادة 192 على تكوين الاتحاد القومى الذى يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، وعلى ذلك فالاتحاد القومى ليس حزبا ، لأنه لا يمثل طبقة بعينها من الطبقات ، والوضع الجديد لا يسمح لطبقة ما أن تسيطر على باقى الطبقات ، وطبقا للوثيقة التى صدرت عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومى فى عام 1957 بعنوان فكرة الاتحاد القومى وماهيته وأهدافه يمكن تحديد الرؤية التى سادت فى تلك الفترة للاتحاد القومى من وجهة النظر الرسمية 0

ففكرة الاتحاد نابعة من صميم إرادة وحاجة مجتمع أرادها شعبنا بعد تجارب مريرة من الكفاح والجهاد على مر السنين والأيام ، وعن ماهية الاتحاد هو مجموع مواطنى الجمهورية الحاكمين منهم والمحكومين اجتمعوا لتحقيق هدف واحد هو المجتمع الاشتراكى التعاونى وهو منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربى 0

أما أهداف الاتحاد القومى هو إتاحة الفرصة للحاكمين والشعب للتعاون من أجل " علاج جميع المشاكل المحلية والقضايا العامة فى ظل المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى " ، ويهدف أيضا إلى أن تبقى الشعلة التى تثور فى كل منا أيام المحن موقدة ومضيئة ، الاتحاد ليس مجرد هيئة ولكنه يصبح جامعة الوطنية التى تربى وتدرب وتعلم زعماء المستقبل وقادته ورجال أحزابه الجديدة 0

فتحت عضوية الاتحاد القومى لكل مواطن لا تقل سنه عن ستة عشر عاما ، بشرط أن يقدم طلبا بذلك مبينا موافقته على أهداف الاتحاد القومى ولا

تقبل عضوية أى شخص فى الاتحاد إلا فى الجهة التابع لها محل إقامته العادية أو محل عمله الرئيسى أو التى يكون له فيها مصالح رئيسية ، وتستمر عضوية الاتحاد ما دام العضو العادى يواظب على أداء الاشتراك البالغ قدره اثنى عشر قرشا ويؤدى العضو العامل 120 قرشا وذلك سنة العضوية التى تبدأ من أول يناير حتى 31 ديسمبر ويوفى شروط العضوية الأخرى ، وقد تولى مكاتب الاتحاد القومى رؤساء معظمهم من الضباط العسكريين (بنسبة 16 ضابطا إلى 8 مدنيين) ، وقد حدد عبدالناصر فى إحدى خطبه من لهم حق عضوية الاتحاد فقد كان مفهومه يقوم على عدم إباحة عضوية الاتحاد لعملاء الاستعمار والانتهازيين والرجعيين – عملاء الاستعمار فى ذهن عبدالناصرهم قيادات الأحزاب السابقة ماعدا الحزب الوطنى ، أما تعبير الانتهازيين كان يلتقى التقاء موضوعيا مع الذين أيدوا الثورة أو تظاهروا بتأييدها مادامت الثورة فى السلطة ، كما لا شك فى أن تعبير الرجعيين كان يضم كل أولئك الذين تناولهم قانون الإصلاح الزراعى وكبار الرأسماليين 0

وبلغ عدد أعضاء الاتحاد القومى بعد عامين من تكوينه خمسة ملايين عضو ، فإن كافة المناصب لا يتولاها إلا من كان عضوا عاملا فى الاتحاد حين أصبحت عضوية الاتحاد شرطا لعضوية المجالس المحلية والترشيح لمجالس إدارة النقابات المهنية والعمالية ولانتخاب أعضاء مجالس إدارة الشركات بل فى تعيين العمد والمشايخ وفى تشكيل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية بل والنوادى 0

وكانت ميزانية التنظيم تعتمد على مصادر مختلفة مثل الاشتراكات التى يدفعها الأعضاء ، وكان يصرف للتنظيم شيك بمبلغ 100 ألف جنيه بتوقيع عبدالناصر تستعوض بعد نفاذها وأقصى مبلغ صرف له فى عام واحد كان 150 ألفا من الجنيهات كانت تصرف من ميزانية الدولة كالهيئات الحكومية الأخرى 0

أقيم البناء التنظيمى للاتحاد القومى على أساس هرمى من القاعدة إلى القمة وكان يتم انتخاب المستويات الأدنى ما عدا اللجنة التنفيذية العليا واللجنة العامة حيث كان يتم تعيينها من قبل رئيس الاتحاد ، وقد مر الاتحاد فى تنظيمه بمرحلتين إحداهما تمت قبل الوحدة المصرية السورية 1958 والثانية بعدها ، أما المرحلة الأولى 57 – 1958 فقد أصدر رئيس الجمهورية فى 28 مايو 1957 قراره رقم 481 لسنة 1957 بتشكيل الاتحاد القومى وتحديد أهدافه ووظائف تنظيماته ، ثم أصدر عبدالناصر قرارا بتشكيل اللجنة التنفيذية من كل من عبداللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وعبدالحكيم عامر وكانت مهمة هذه اللجنة الإشراف على عملية الترشيح للانتخابات التى تمت فى ذلك الوقت ، وفى أول نوفمبر 1957 صدر قرار بين فيه التكوين التنظيمى للاتحاد وهو كالتالى :

مادة (1) : تتولى إدارة شئون الاتحاد القومى المنظمات الآتية :

أ- منظمات محلية تشمل القرى والشياخات 0

ب- منظمات المناطق وتشمل المراكز والأقسام 0

ت- منظمات إقليمية وتشمل المحافظات 0

ث- منظمات قومية تشمل الجمهورية 0

مادة (2) : يجرى بعد سنتين من تاريخ أول اجتماع لكل لجنة من لجان الاتحاد القومى تجديد عضوية نصف أعضاء كل من هذه اللجان حيث يختارون بالقرعة ، وتستمر عضوية من لم تعينه القرعة لمدة سنة أخرى تسقط عضويتهم بعدها 0

مادة (3) : يصدر النظام الأساسى للاتحاد القومى بقرار من رئيس الاتحاد 0

وتضمن النظام الأساسى للاتحاد 64 مادة تناولت العضوية – المنظمات المحلية – منظمات المناطق – المنظمات الإقليمية – انتخابات أعضاء لجان الاتحاد – مدة العضوية فى اللجان – تعديل النظام الأساسى – أحكام عامة ووقتية ، ولم يقدر لتجربة الاتحاد أن تكتمل وفق ما كان مقدرا لها فى مصر

وذلك لقيام الوحدة بين مصر وسوريا وإعلانها بعد موافقة الشعبين عليها فى استفتاء عام فى 22 فبراير 1958 ، فقد تم تعديل عبارة الأهداف التى قامت من أجلها الثورة التى وردت فى المادة 192 من دستور 1956 ، إلى عبارة " الأهداف القومية " مع إسقاط عبارة " ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة " وذلك لأن مجلس الأمة الأول للجمهورية العربية المتحدة كان تكون وفقا للمادة 13 من الدستور المؤقت المذكور من أعضاء يعينون بقرار من رئيس الجمهورية على أن يكون نصفهم على الأقل من أعضاء مجلس النواب السورى والمصرى ، وصدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى 12 مارس 1958 بحل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة حينذاك فى الإقليم السورى ويحظر قيام الأحزاب أو أية هيئات سياسية جديدة 0

أما عن التكوين التنظيمى للاتحاد القومى فى المرحلة 1959 – 1961 فقد صدر فى 15 مايو 1959 قرار جمهورى بشأن طريقة تكوين اللجان المحلية للاتحاد وتضمن القرار تكوين الوحدة الانتخابية بمعدل ممثل لكل 500 من السكان وتنتخب كل قرية لجنة من 3 إلى 10 أعضاء ، وتضم لجنة المركز والبندر من عشرة إلى عشرين عضوا ، وفى 11 يوليو صدر قرار جمهورى بجعل الحد الأقصى فى اللجنة المحلية 30 عضوا بدلا من 20 عضوا وجاء ذلك لمواجهة كثرة عدد المرشحين لانتخابات هذه اللجان ، وبهذا يبدأ تكوين الاتحاد من القرية باعتبارها نواة المجتمع 0

والجديد فى شأن الاتحاد أن ورد ذكره فى الدستور نفسه ، وأنه منح من الصلاحيات ما يجعله نوعا من مؤسسات السلطة الدستورية ، ومنح وحده بالدستور صلاحية الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، وقد مورست هذه السلطة باسمه فعلا فى أول انتخاب جربعام1957 0

فى 7 ينار 1958 صدر قرار بتعيين السادات سكرتير عام الاتحاد ، وفى 26 منه صدر قرار تعيين السكرتيرين العامين المساعدين إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة ، وفى 17 مايو 1959 أعلنت اللائحة التنفيذية لانتخابات

لجان الاتحاد فى مدن وقرى الجمهورية العربية المتحدة ، وفى 14 يونيو صدر قرار لعبدالناصر بالتصريح لجميع المرشحين بدخول الانتخابات دون اعتراض فى الإقليمين المصرى والسورى وبلغ عدد المرشحين 122313 مرشحا منهم 91207 فى مصر و 31106 فى سوريا والعدد المطلوب انتخابه فى مصر 29919 والعدد المطلوب فى سوريا 9445 والإجمالى 39364 ، وقد بلغ عدد الفائزين بالتزكية حتى يوم الانتخابات 11957 فى مصر وحدها يمثلون 1659 وحدة منهم السادات فى دائرة ميت أبو الكوم وعلى صبرى فى بهناى والدكتور محمد نصار وزير الصحة التنفيذية فى سرهوت محافظة المنوفية ومحمد أحمد البلتاجى السكرتير العام للقصر الجمهورى فى وحدة نوسا مركز أجا 0

تأثرت هذه الانتخابات بكبار الملاك الزراعيين ، فقد سيطرت عائلاتهم على عدد كبير من لجان الاتحاد ، فقد سيطر عدد كبير من مرشحى عائلة واحدة على إحدى لجان الاتحاد ، وأحيانا كانت اللجنة تمثل عائلتين أو أكثر من أصحاب أكبر الملكيات بالمنطقة وهم أولئك الذين جرى التنافس فيما بينهم وفى أحيان أخرى كانت سيطرة العائلة الواحدة تتجاوز حدود المحافظة لتنتقل إلى محافظة أخرى حيث كانت ملكيتها تتوزع على أكثر من محافظة 0

تتابعت الاجتماعات التى عقدها كمال الدين حسين لاختيار أعضاء المؤتمر العام وأذيعت يوم 13 يونيو بيانات بشأن اللجنة العامة للمؤتمر للإقليمين الجنوبى والشمالى وقد ضمت 288 عضوا منتخبا و144 عضوا معينا وضمت قائمة المعينين بمصر 20 وكيل وزارة و19 من النقابات و18 عاملا و7 صحفيين و7 من اتحادات الطلبة و17 من الجامعات و9 يمثلون النشاط النسائى 0

أصدر رئيس الاتحاد قرارات وهى رقم 4 ، 5 ، 6 لسنة 1960 بشأن تكوين المؤتمر العام للاتحاد واللجنة العامة واللجنة التنفيذية واختصاص كل منها ، وقد تكون المؤتمر العام للاتحاد وفقا لهذه القراراتكالتالى :

- رئيس الجمهورية 0
- نواب رئيس الجمهورية 0
- أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى المديريات والمحافظات 0
- أعضاء هيئات مكاتب اللجان التنفيذية للاتحاد القومى بالأقسام والبنادر وعواصم المديريات والمراكز 0
- أعضاء يمثلون الهيئات والنقابات والمؤسسات العامة والوزارات بحيث لا يزيد عددهم على نصف عدد الأعضاء المنصوص عليهم فى الفقرتين ويصدر تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية 0

فالمؤتمر العام يضع السياسات العامة للاتحاد ويتخذ القرارات فيما يعرض عليه من مقترحات وينظر فى التقرير السنوى الذى تقدمه اللجنة العامة التى تختص بوضع التنظيمات اللازمة لتنفيذ البرامج والقرارات التى يصدرها المؤتمر العام وتعرض عليها من اللجنة التنفيذية العليا التى تعتبر أعلى سلطة فى الاتحاد تتولى تنفيذ السياسات والبرامج والتوصيات التى يضعها المؤتمر العام ، وقد عقد المؤتمر العام دورة عادية واحدة فى يوليو 1961 0

وفى 25 مايو 1960 صدر قرار رئيس الجمهورية بأن " تؤول إلى الاتحاد القومى ملكية الصحف وجميع ملحقاتها " ، فأصبحت كافة الصحف المصرية بموجب هذا القرار مملوكة للاتحاد القومى ، حيث قررت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية أنه " لايجوز العمل فى الصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومى ، وعلى كل من يعمل بالصحافة وقت صدور هذا القرار الحصول على هذا الترخيص خلال 40 يوما من القرار " ، وكذلك أصبح الاتحاد القومى ورئيسه عبدالناصر : هو الشخص الاعتبارى الذى له حق تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات بالمؤسسات الصحفية ، ومن هذه الثغرة نفذ الضباط إلى الصحافة – صحافة الثورة وكل المؤسسات الصحفية التى كانت قائمة قبل الثورة ، ويقول السادات : " وقد رأينا أن قيام الاتحاد القومى ليس ضرورة حتمية فقط من ضرورات ثورتنا ، ولكنه أكثر من

هذا ، مسألة حياتنا فى حاضرنا ومستقبلنا أو موتنا 00 حياتنا كلنا أو موتنا كلنا " ، ويقول : " الاتحاد القومى هو خلاصة تجربتنا وخلاصة انتصاراتنا فى معاركنا كمعركة بريطانيا ومعركة الجلاء ومعركة السلاح ومعركة التأميم ومعركة العدوان المسلح 000 الاتحاد إذن هو تنظيم سياسى يجمع الشعب كله لأن معركتنا الآن معركة بناء وليست معركة صراع 000 الاتحاد هو تنظيمنا السياسى حيث يتمتع الجميع فيه بحرية مطلقة فى المناقشة وفى النقد " ، أنه ضرورة للسيطرة الكاملة على جميع السلطات فى الدولة ، فلا يستطيع أحد مجرد التفكير فى الخروج عما يراه الاتحاد القومى ، وهذا هو حكم التنظيم الواحد ، بل قل حكم الفرد الواحد ، وهذه هى قمة الديكتاتورية ، مع أنها ديكتاتورية مطلوبة فى مثل هذه الأوقات ، وإلا فإن الصحافة تساعد على الفرقة والانقسام ، لذا كان على ثورة 25 يناير اتباع ذلك حتى يتم الضرب على أيدى الإعلام الفاسد والإعلاميين الممولين 0

الجدير بالذكر أن الاتحاد القومى لم ينجح عبر سنوات وجوده فى أن يكون تنظيما سياسيا يضم الجماهير المنظمة فى وعاء سياسى ، كما أنه لم يقم بدور سياسى مستقل عن أجهزة الدولة ، ناهيك عن أنه لم يكن له أثر محسوس على سلطات الحكم ، وقد ذكر عبدالناصر فى مناقشات المؤتمر الوطنى فى 2 يوليه 1961 : " إذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتى وهو ضرورى ، فإنه لا بد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت أو جرت محاولات إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها " ، ومن الواضح أن الرئيس تضايق من تسلل العناصر غير المرغوب فيها إلى الاتحاد القومى بين عامى 1958 و 1961 بالرغم من حرص الحكومة وحيطتها الشديدة 0

مجلس الأمة :

ما بين صدور دستور 1956 واستفتاء الشعب عليه فى شهر يونيو ، وما بين الانتخابات التى تمت تطبيقا له فى عام 1957 ، حدثت فى مصر أحداث جليلة ، فقد تم الجلاء البريطانى عن منطقة القناة يوم 28 يونيو ،

وتأميم قناة السويس يوم 26 يوليو ، والعدوان الثلاثى على مصر يوم 29 أكتوبر ، وأعلن وقف إطلاق النار ليلة 7/6 نوفمبر بعد ساعات من وصول الإنذار السوفيتى إلى لندن وباريس ، ثم تم الانسحاب الثانى للقوات البريطانية والفرنسية يوم 23 ديسمبر وتحررت أرض مصر من اليهود كذلك فى مارس 1957 ، وتم تمصير الممتلكات البريطانية والفرنسية ، ردا على تجميد الأموال المصرية فى الخارج 0

ونتيجة لإفشال كل المحاولات والضغوط التى تزعمتها ومارستها أمريكا لربط مصر بالأحلاف العسكرية الاستعمارية وخاصة حلف بغداد ، وبعد المقاومة العنيفة التى تزعمتها مصر ضد مشروع أيزنهاور الاستعمارى ومحاولات قبضه على دول الشرق الأوسط ، وفى المقابل كان المد الصاعد لحركة التحرر الوطنى فى ازدياد مستمر متصل عقد مؤتمر باندونج وقرارات بريونى التى حددت معالم الحياد الإيجابى والتعايش السلمى وحق جميع الشعوب فى تقرير مصيرها ، هذا بجانب انتصار فكرة القومية العربية ، والبدء بعملية تصنيع مصر ، وتحقيق هذا الحلم الوطنى بتحويل مصر إلى دولة صناعية ، ثم فشل أمريكا فى إخضاع مصر ورفض مصر لشرطى أمريكا لتمويل السد العالى وهما :

1- أن تعلن مصر فى بيان رسمى إمتناعها عن عقد المزيد من صفقات السلاح مع الاتحاد السوفيتى ، حيث كانت أمريكا قد اشترطت لحصول مصر على سلاح من الغرب أن تدخل مصر عضواً فى منظمة الدفاع المشترك بحجة الحفاظ على التوازن فى التسليح بين العرب وإسرائيل 0

2- أن يمارس عبدالناصر نفوذه وزعامته فى الشرق الأوسط لعقد صلح بين العرب وإسرائيل 0

تمت الانتخابات بعد هذه الأحداث التى جعلت من عبدالناصر زعيما للأمة العربية وبطلا مرموقا من أبطال العالم الثالث ودول التحرر الوطنى ، ولم تكن هناك مشكلة محتملة يمكن أن تعوق نجاح الذين ترشحهم الثورة ممثلة فى

جهازها التنظيمى (الاتحاد القومى) الذى سيطر على عملية الترشيح سيطرة تامة وخضعت الترشيحات لرؤية الأجهزة الإدارية وأجهزة الأمن تخوفا من أية معارضة 0

وإذا كان الاتحاد هو الذى سيتولى الترشيح لمجلس الأمة وفقا لنص المادة 193 من الدستور فمعنى ذلك أن السلطة التنفيذية استوعبت السلطة التشريعية ، وصار لرئيس السلطة التنفيذية أن يختار المرشحين لعضوية السلطة التشريعية عن طريق الاتحاد القومى ، وبالفعل فإنه عند إجراء الانتخابات لهذا المجلس تشكلت لجنة سرية لاستبعاد المرشحين الذين رأت قيادة الثورة منعهم من الوصول إلى المجلس ، بل أن الثورة أقامت مصفاة لشطب من لا تضمن طاعتهم العمياء ، لذا اقتصر الترشيح للمجلس على أعضاء الاتحاد ، وتألفت لجنة من العسكريين تتكون من كل من زكريا محيى الدين وعلى صبرى وإبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة وعباس رضوان ومجدى حسنين وكمال الحناوى ومصطفى المستكاوى للنظر فى أسماء المرشحين 0

وقد اعترضت هذه اللجنة على 1188 من 2508 من المرشحين ، ولم يقتصر الاعتراض على القوى السياسية القديمة ، بل وعلى الضباط الذين اعتبروا غير موالين ، وأقفلت دوائر معينة على بعض الأفراد ، وكان الغرض من ذلك إجهاض أية فرصة لوجود معارضة فى المجلس ، وقد بلغ عدد الدوائر التى أغلقت 43 دائرة ، وعندما سئل عبدالناصر عن الأسباب التى حتمت مثل هذا الإجراء ، قال: " لا بد أن نتأكد من أن جميع المرشحين يتلاءمون مع الخطوط العريضة التى ارتضاها الشعب المصرى واختطها لمستقبله " وفى إجابة أخرى على نفس السؤال قال: " إننا لنا أفكارنا الخاصة عن الديمقراطية ولقد استخدمت أقلية الاقطاعيين والملاك الديمقراطية من قبل للسيطرة على الشعب ، إننا نريد بناء حياة سياسية جديدة وحياة سياسية نظيفة ، إننا نريد أن نضمن قيام أول خطوة للديمقراطية الجديدة على أساس سليم للحياة السياسية ، ولنذكر ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب التحرير

وما قاله الرئيس جورج واشنطون بعد الاتفاق على الدستور عام 1788 لقد خشى من قيام الأحزاب فى هذه المرحلة وأراد أن يوحد البلاد فقال أن الأحزاب يمكن أن تؤدى إلى حرب أهلية ، ولقد نظمت الأحزاب فى الولايات المتحدة بعد عشرين عاما من الموافقة على الدستور ، ونحن نريد أيضا أن نتأكد من استتباب الأمور " ، وقد بلور السادات ذلك فى قوله : " بعد ذلك أخذنا فى الاستعداد لانتخابات مجلس الأمة – وراعينا فى هذا شيئين 00 أولهما حق الاعتراض لمجلس قيادة الثورة 00 وفعلا بعد أن تمت الترشيحات اعترضنا على أعداد كبيرة ، وكان المقياس فى الاعتراض الانتماء إلى الأحزاب القديمة أو عداء المرشحين للثورة – أما الإجراء الثانى فقد كان إغلاق بعض الدوائر على الضباط الأحرار الذين تركوا الجيش وخرجوا إلى الحياة السياسية والمدنية 00 وفعلا أغلقنا 60 دائرة من الـ 350 ، ثم أجريت الانتخابات 00 واجتمع فعلا أول برلمان فى ظل الثورة فى سنة 57 00 أى بعد خمس سنوات من قيامها " ، لذا صدرت التعليمات لعدد من الضباط بترشيح أنفسهم فى دوائر معينة ، حتى فى الدوائر النائية مثل الوادى الجديد وسيناء ومرسى مطروح ، فقد دخل المجلس بإيحاء من السلطة نحو 59 ضابطا من الشرطة والبوليس ، ومن الدوائر التى تم الاعتراض عليها دائرة نكلا العنب التى شطب حق الترشيح فيها لتسعة منهم أحمد حمروش ، وأغلقت على مرشح واحد هو فتحى الشرقاوى المحامى ، وأغلقت دوائر على مرشح واحد فقط فى 76 دائرة من أصل 350 وكان فى هذه الدوائر كل الوزراء الذين رشحوا أنفسهم فى 16 دائرة والعسكريون 25 دائرة ، وقد تمت عملية الانتخابات فى حرية حقيقية ، يؤكدها سقوط والد كمال الدين حسين فى القليوبية ، وشقيق زوجة زكريا محيى الدين فى الشرقية ، وأضفى مجلس الأمة شرعية ديمقراطية على نظام الحكم 0

وقد ظهر اتجاهان بصدد ترشيح الاتحاد للمرشح العضو لعضوية مجلس الأمة فرأى البعض أنه بترشيح مرشح واحد بالدائرة وقفلها عليه لا يتفق على التمثيل النيابى لأنه قد جعل نائبا واحدا ينفرد بالناخبين ، ورأى البعض أنه

تعبير عن تمثيل المصالح التى وردت فى مقدمة الدستور وهى أهداف ثورة يوليو ، ومع هذا التكوين شبه المرسوم لمجلس الأمة الأول بعد الثورة ، الذى رأسه عبداللطيف البغدادى ، وكان السادات وكيلا له ، وظهرت اتجاهات نقدية تبلورت فى تيار من المعارضة الفردية غير المتماسكة ، وعلى سبيل المثال قدم الصاغ محمد أبو الفضل الجيزاوى نائب الجيزة سؤالا إلى زكريا محيى الدين عن عدد المعتقلين الشيوعيين داخل المعتقلات وعن أسباب اعتقالهم ، وكان هذا جديدا فى حياة المجلس ، وفى حياة الثورة إذ لم يكن مسموحا بمثل هذه المعارضة المحمية فى ظل الدستور ، ووصل الأمر إلى غايته عندما تقدم نفس النائب إلى رئيس المجلس يطلب إنشاء معارضة داخل مجلس الأمة 000 وكان رد الفعل هو فصل ستة نواب من عضوية الاتحاد مع استمرار عضويتهم فى المجلس ، فابتعدوا بذلك عن فرصة الاتصال بالجماهير ، ويخشاهم النواب ، أليس هذا يجعل مجلس الأمة مجلسا شكليا أو صوريا لإى قرارات ينفذ أوامر السلطة فقط ، لم تتحقق فيه الديمقراطية ، بل كبلت فيه الآراء والحريات ، ومن خلال الأعضاء المختارون فيه الطيعون طاعة عمياء الذين لم تكن لآرائهم قيمة ، وهذا يعيدنا إلى الوراء كثيرا إلى الديوان العثمانى والدواوين التى أنشأها نابليون وكليبر وديوان محمد على ، حيث جعلوا كبار رجالهم الذين كانوا يضمنون ولاؤهم على رأس هذه الدواوين 0

بل أن عبدالسلام عبدالحليم عامر يذكر أنه عندما جرت انتخابات مجلس الأمة عام 1957 تقدم لها طعيمة بقائمة وأيضا تقدم لها زكريا محيى الدين بقائمة أخرى ، وأسفرت نتيجة الانتخابات عن سقوط معظم مرشحى طعيمة ، وعزا هذا طعيمة إلى تدخل زكريا محيى الدين فى الانتخابات ، وأنه عمل على إنجاح قائمته وإسقاط قائمة طعيمة ، وغضب لذلك طعيمة واعتكف فى بيته وأراد أن تخرج مظاهرات من الشركات لصالحه ، تطالب بإنجاح مرشحيه ، مما يشكل ضغط على القيادة السياسية لتعيد تقييم الموقف ، ولكن رفض ذلك رئيس نقابات عمال مصر (أنور سلامة) 0

وعن الحركة الشيوعية فى انتخابات مجلس الأمة ، كانت مصر قد نجحت بفضل الانتفاع بدخل قناة السويس ومساعدة الدول الاشتراكية فى إفشال الحرب التى شنتها عليها الدول الاستعمارية لعزلها وتدمير اقتصادها ، كما أن الانفراجة الديمقراطية قد انعكست على المثقفين المصريين وخاصة الثوريين منهم وكذلك على المنظمات الشيوعية المختلفة التى كانت تعمل تحت الأرض ، فخرجت هذه المنظمات إلى العمل شبه العلنى وعاد للعمل فى صفوف الحركة الشيوعية كثيرون ممن كانوا قد هجروها فى فترة المطاردات والاعتقالات ، وكانت المفاوضات دائرة بين المنظمات الشيوعية الثلاثة الرئيسية لاتحادها فى حزب واحد وهى : (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى " حدتو " والحزب الشيوعى المصرى " الراية " وحزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى) ، وقد اختلفت هذه الأحزاب فيما بينها ، وانعكس ذلك على المعركة الانتخابية فى مختلف خطواتها ومراحلها وخاصة الترشيح والدعاية فى عديد من الدوائر ، مما كان له أثره فى نظرة الجماهير إلى مرشحى اليسار وخاصة فى الدوائر التى رشح فيها مرشحان من اليسار حيث وقف كل تنظيم خلف واحد منهما وأدى ذلك إلى تجريح اليسار بعضهم البعض 0

ولما كانت المعركة الانتخابية هى الأولى فى ظل النظام الجمهورى ، وكانت عملية الاستقطاب داخل مجلس قيادة الثورة قد اتخذت فى الاتساع والتحديد ، ولم تقف عند حد إبعاد اليسار عن السلطة وتوجيه السياسة (خالد محيى الدين ويوسف صديق) بل أخذت معالم الخلاف تنزل إلى الشارع المصرى وتؤثر عليه لا من حيث الاتجاهات الديمقراطية والديكتاتورية فحسب ، بل أيضا من حيث المضمون الاجتماعى والعدالة الاجتماعية والموقف منها 0

وفى معركة انتخابات 1957 نزل فريقان من العسكريين ، الأول يمينى التفكير والاتجاه والنزعة ، والثانى يسارى الاتجاه والتفكير والنزعة ، وقد ساعد الشيوعيون بشكل عام أصحاب الاتجاه الأخير الذين رحبوا بدورهم بتعاون الشيوعيون معهم ، وأن عملية قيام الاتحاد القومى باستبعاد العناصر غير

المرغوب فيها من قبل السلطة من المعركة الانتخابية قد قضى على أية فرصة لوجود معارضة داخل مجلس الأمة ، كما أن إعطاء الاتحاد القومى حق الاعتراض على الترشيح لعضوية مجلس الأمة كان فيه هدم للديمقراطية 0

وبرر عبدالناصر موقف الثورة من ذلك بأن أكد أنه ظهرت فى تلك المعركة الانتخابية عدة اتجاهات هى : اتجاه يمينى كان يشك فى عملية التمصير ويؤكد أننا كمصريين لن نستطيع أن نباشر اقتصادنا بأنفسنا ولا نستطيع أن نسير فى طريقنا إلا معتمدين على الأجانب والذين كانوا ينادون بتلك اليمينية ، ربما كانوا يدافعون عن مصالحهم الشخصية لأنهم كانوا يستفيدون من تلك المؤسسات ، واتجاه يسارى من أجل تحديد الملكية والاستيلاء على رأس المال الوطنى وبعض الصناعات المصرية 0

بعد انتهاء الانتخابات ثم انفتاح مجلس الأمة شهد المجلس واقعتين كانتا على قدر كبير من الأهمية ، الأولى ، هى : قضية مديرية التحرير أو قضية " مجدى حسنين " ، والثانية ، هى : قضية كمال الدين حسين أو قضية الانتساب للجامعات 0

1- الواقعة الأولى تقدم فيها عشرة من أعضاء المجلس بطلب بإسقاط العضوية عن أربعة أعضاء هم : مجدى حسنين ومحمود القاضى وأحمد شفيق أبوعوف وإسماعيل نجم ، بعد أن ثبت أنهم كانوا يتقاضون مرتبات شهرية من مديرية التحرير ، وقد شهدت الواقعة جدلا ونقاشا حادا داخل المجلس ما بين مؤيد لإسقاط العضوية وما بين معارض ، وقد كان موقف صحافة الثورة مؤيدا للأعضاء وضد إسقاط عضويتهم ، وذكرت أن ذلك " غير دستورى وغير منطقى ورجعى " ، ويرى خالد محيى الدين أن " مبدأ فصل النواب بهذه الصورة وبهذه السرعة فيه قضاء على كل الضمانات الديمقراطية " ، وقد انتهى الموقف إلى لجنة الشئون الدستورية بالمجلس ، والتى أثبتت سلامة موقف الأعضاء الأربعة ، كما جاء فى بيان صدر بعد ذلك عن المجلس وباسمه 0

2- أما الواقعة الثانية التى واجهها المجلس فقد تمثلت فى استقالة كمال الدين حسين من جميع مناصبه بسبب القرار الذى اتخذه المجلس بإباحة الانتساب فى الجامعات والذى عارضه كمال الدين حسين بحجة أن هذا النظام " يتنافى مع التعليم الجامعى ويجب إلغاؤه فى أقرب فرصة ممكنة " ، غير أن هذه الاستقالة لم تتم ، وفى نفس الوقت لم ينفذ قرار مجلس الأمة ، فقد رفض عبدالناصر قبولها وأعلنت الجامعات أن إمكانياتها " لا تسمح بقبول أى منتسبين جدد هذا العام لتزايد المقبولين " ، ولم يكن هذا القرار الذى أصدره المجلس الأعلى للجامعات إلا وسيلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه للمحافظة على الشكل الديمقراطى لمجلس الأمة المنتخب من الشعب ، وقد كتبت الصحافة عن التعليم ، خاصة عندما دار فى مجلس الأمة " لجنة التعليم " عن إمكانية إلغاء مجانية التعليم0

الجدير بالذكر أن مجلس الأمة كانت له إسهاماته فى المجتمع المصرى فقد ناقش العديد من قضايا المجتمع التى تناولها بكل جرأة خاصة فى الحياة الديقراطية السليمة ، حيث تناول موضوع العمد على مستوى قرى الجمهورية عندما جعلت الحكومة قانون العمد بأن يكون عمدة القرية بالانتخاب ، وكان هناك اقتراح بالمجلس بجعلها بالتعيين فكان رد وزير الداخلية فى مجلس الأمة على هذا الاقتراح بأن قال : " إننا يجب ألا نعود للخلف "

وفى مجال التعليم أوجب المجلس أن يختار العميد فى الكليات ورؤساء الأقسام بالانتخاب أيضا كما هو الوضع فى معظم جامعات العالم ، وكذلك أعضاء مجالس اتحادات الطلبة فهى بالانتخاب فى جميع أنحاء العالم بل غالبا لا يشترط فيها أحد من هيئة التدريس لتعويد الطلبة على مبادئ الديمقراطية والاعتماد على النفس ، كما ناقش المجلس إلغاء المادة 291 لتقضى به قواعد العدالة وروح الدستور أما التعديل فى المرتبات فهو ضرورى لرفع مستوى رجال الجامعة 0 وفى مجال البحث العلمى كان لمجلس الأمة أيضا دور فى مناقشة هذا المجال ، حيث قام بعرض تاريخى لذلك ، وأن

الاهتمام بالبحث العلمى يعتبر نقطة تحول فى تاريخ البحث العلمى فى مصر ، حيث زادت على أثرها مقدرة الجامعات على إعداد الأفراد العلميين إذ أصبح عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه من الكليات العملية فى العام الحالى (1957) على سبيل المثال أكثر من ضعف من حصلوا عليها فى عام 1952 ، مما استدعى الأمر معه للتفكير فى استحداث أمرين جديدين على الحياة الجامعية فى مصر وهما :

1- تخصيص ميزانية للبحوث العلمية منفصلة عن ميزانية التعليم بالجامعات 0

2- إنشاء لجان للبحوث تكون مهمتها التنسيق والربط بين برامج البحوث فى الجامعات واحتياجات البلاد 0

وكان للمستوى العلمى الرفيع الذى بلغته بعض نواحى التخصص فى كثير من الأقسام الجامعية ، ما دعا لجنة البعثات فى ذلك العام إلى الموافقة على اقتراح تقدم به المجلس الأعلى للعلوم بشأن البعثات هذا العام وكذلك على اقتراح البعثات الداخلية ، ورصد المعونات المالية لذلك ، أما بالنسبة للطلبة فقد ناقش مجلس الأمة السماح لمن لم يحصلوا على مجموع يمكنهم من الالتحاق بالجامعات المصرية أن يسمح لهم بالسفر للخارج 0

كما ناقش أسس العدالة الاجتماعية لتحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين ومراعاة أن يكون ما يتحمله الفرد من الأعباء المالية للدولة متكافئا مع مقدرته المالية ، ولا شك أن النظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى لا يعنى أبدا المساواة التامة فى الدخول ، وطبقا للإحصاءات – أن أكثر من 70% من المواطنين يحصل على 15% من الدخل القومى ، وأن 1% من هؤلاء المواطنين يحصل على نفس النسبة من الدخل القومى أى 15% وهذا من الظلم ، كما ناقش مجلس الأمة قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون فى شأن تعديل بعض مواد القانون رقم 505 لسنة 1955 الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية ، وقد قرر جواز تأجيل الخدمة الإلزامية وقت السلم عند

طلب التجنيد لطلبة المعاهد الثانوية الأزهرية والمدارس الثانوية ، أما مجلس الأمة الذى انتخب فى مارس1962 فقد عرض عددا من الوزراء إلى الاستجواب الدقيق ، ولعب دورا فعالا فى تعديل سياسة التعليم العالى 0

الجدير بالذكر أن مجلس الأمة ناقش قضايا من نوع جديد خاصة بالأمة العربية ، فعلى سبيل المثال اهتمام المجلس بالثورة الجزائرية ، حيث عقدت لجنة الشئون العربية بالمجلس وعلى مدى ثلاث جلسات فى 23 ، 27 ، 30 أكتوبر 1957 ورأت ضرورة مساندة الثورة الجزائرية بكل الإمكانيات المادية والمعنوية لوقف حرب الإبادة التى يشنها الفرنسيون على الشعب الجزائرى المسالم ، وتم تنظيم أسبوع للجزائر جمعت فيه التبرعات من الشعب المصرى وتوالت المساعدات حتى حقق الشعب الجزائرى حريته واستقلاله ووحدة أراضيه عام 1962 0

ناهيك عما قام به المجلس من مساندات لكثير من الشعوب العربية تأييدا لها فى حصولها استقلالها وحريتها ففى جلسة 6 أغسطس 1957 استنكر مجلس الأمة الاعتداءات الوحشية التى كانت تقوم بها القوات البريطانية على الشعب العربى المسالم فى عمان ، بل وأهاب بالمجالس النيابية فى العالم أن تشاركه الاحتجاج على تلك الاعتداءات ، كما ساند مجلس الأمة الشعب التونسى بعد اعتداء القوات الجوية الفرنسية على قرية تونسية مسالمة عندما طالبت تونس بجلاء القوات الفرنسية عن أراضيها ، فاستنكر مجلس الأمة الاعتداء الوحشى ودعا برلمانات العالم إلى أن تعلن استنكارها لهذا العدوان ، كما دعا أعضاء مجلس الأمة إلى أن تواصل الحكومة مساندتها لكل شعب عربى لتحقيق استقلاله ، وإلغاء المعاهدات غير المتكافأة ومد الدول العربية بالسلاح كنوع جديد من المساعدات المادية والعمل على تطوير الاقتصاد العربى وإقامة اقتصاد عربى موحد وسوق عربية مشتركة0

الوحدة بين مصر وسوريا 1958 :

فى عام 1955 وافقت السعودية على الانضمام إلى مصر وسوريا فى قيادة عسكرية مشتركة كانت موجهة بشكل واضح ضد حلف بغداد ، وفى 1957 وافق الملك سعود أيضا على ضرورة أن تقدم السعودية العون لمصر وسوريا لكى تقوما بتقديم المساعدات المالية للأردن بدلا من بريطانيا ، ونظرا لأن حزب البعث كان يواجه ضغوطا أمريكية قاسية ولكنه يواجه فى نفس الوقت احتمال اقتسام السلطة مع الشيوعيين أو احتمال قيام الشيوعيين بالاستيلاء على السلطة نهائيا فإنه رأى أن أفضل وسيلة هى إنشاء وحدة بين مصر وسوريا تضمن توفير الحماية لسوريا من خلال عبدالناصر 0

أما التقارب السورى من مصر فقد كان ذلك عندما وقع الهجوم العسكرى ضد مصر فى 29 أكتوبر 1956 حينما بادرت سوريا إلى تدمير أنابيب البترول التى تمتد من العراق إلى لبنان ، عبر سوريا ، ولذلك كان طبيعيا أن يقرر عبدالناصر إرسال قوات مسلحة مصرية إلى سوريا فى أكتوبر 1957 عندما حشدت تركيا جيشها على الحدود السورية وتهدد سلامتها ، وكانت تحركات الأسطول الأمريكى السادس تقترب من الشواطئ اللبنانية والسورية ، وعربد بعض الشيوعيين فى سوريا تهديداً للدولة من الداخل ، فانهارت الدولة فبحثت عن الوحدة وقد وجدت فى عبدالناصر المنقذ لهذه الدولة فى وحدتها مع مصر ، وفى نفس الشهر" أكتوبر" قرر مجلس نواب سوريا توجيه الدعوة إلى مجلس الأمة المصرى لزيارة سوريا ، حيث أرسل مجلس النواب السورى برقية إلى مجلس الأمة المصرى ، أشاد فيها بموقف مجلس الأمة المصرى الخاص بتأييد سوريا فى سياستها القومية العربية ، واستنكار المؤامرات التى تهدف إلى القضاء على استقلالها ، كما أشاد بموقف الشعب المصرى وقادته فى مساندة سوريا ، وقد استجاب مجلس الأمة إلى هذه الدعوة وقام وفد برلمانى مصرى يضم أربعين عضوا من مجلس الأمة برئاسة أنور السادات وكيل المجلس فى ذلك الوقت بزيارة سوريا فى نوفمبر واستقبل هناك استقبالا وطنيا جارفا ، وفى اليوم التالى لوصوله تناوب " أكرم الحورانى " رئيس مجلس

النواب السورى ، والسادات وكيل مجلس الأمة المصرى – تناوبا رئاسة الجلسة الخاصة التى عقدها المجلس السورى ، وأعدا قرارا بالاتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا فى جلسة سرية عقدتها لجنة الشئون الخارجية بالمجلس النيابى السورى ولجنة الشئون العربية بمجلس الأمة المصرى قبل عقد الجلسة العلنية للمجلس ، ولما عقدت الجلسة وافق النواب بالإجماع على القرار ، ودعا مجلس الأمة النائبين السوريين (معروف الدواليبى وعلى بوظو) إلى مشاركة نواب مجلس الأمة المصرى فى اجتماعهم التالى ، وألقى الدواليبى كلمة أشاد فيها بهذا الموقف التاريخى ودور مصر وسوريا فى التصدى للعدوان الذى يستهدف الأمة العربية وأشار فيها إلى أن سوريا تعلن وحدتها مع مصر حتى يعيد التاريخ سيرته الأولى أيام صلاح الدين الأيوبى ، كما وافق مجلس الأمة المصرى على القرار المشترك بجلسة 18 نوفمبر أيضا ، وحضر وفد مجلس نواب سوريا جلسة مجلس الأمة مساء 31 ديسمبر واشتركوا فى جلسة المجلس وطالبوا بالوحدة بين البلدين 0

كان عبدالناصر قبل إتمام الوحدة مع سوريا حذرا من التورط فى شكل من الوحدة لم تنضج ظروفه الموضوعية فاعترض على الوحدة الفورية بين البلدين وفضل عليها قيام اتحاد فيدرالى لمدة خمس سنوات على أن يعاد النظر فى أمر تلك الوحدة المقترحة بعد انتهاء تلك المدة ، وكان أغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين الذين عرض عليهم عبدالناصر الأمر ضد قيام الوحدة الاندماجية فورا ويفضلون عليها قيام اتحاد بين البلدين ، وقد وافق مجلس النواب السورى بالإجماع على الاتحاد الفيدرالى مع مصر ، وكان حزب البعث الاشتراكى السورى يرى أن يكون الاتحاد فيدراليا ، ولكن عبدالناصر تحول موقفه إلى الوحدة الشاملة وليس الاتحاد الفيدرالى حتى تتجمع كل خيوط الدولة الجديدة فى يده وتحت قيادته ، ويرجع هذا التحول إلى الأسباب الآتية :

1- التيار الشعبى الشديد المؤيد للوحدة مع سوريا 0
2- إجماع العسكريين السوريين على الوحدة وقبولهم قيادة عبدالناصر 0

3- الخوف من انتشار الشيوعية فى سوريا ومصر 0

4- الطموح إلى ظهور أول تحقيق عملى للقومية العربية 0

وأكد ذلك عبداللطيف البغدادى فى قوله : " اضطررنا للاستجابة تفاديا لنفوذ الشيوعيين المتزايد فى سوريا " ، وقد اشترط عبدالناصر على السوريين لقبول الوحدة حل الأحزاب وابتعاد ضباط الجيش عن الاشتغال بالسياسة 0

الجدير بالذكر أنه عندما قدم الضباط من سوريا إلى القاهرة يعرضون الوحدة، لم يجدوا الجمهورية المصرية بل وجدوا قاعدة النضال العربى، ولم يقابلوا رئيس الجمهورية المصرية بل قابلوا قائدا عربيا ، ولم يدر الحديث حول كيفية إلغاء الدستورين الإقليميين، بل دار حول كيفية البناء الدستورى لدولة الوحدة، لقد تم كل شئ فى غيبة أى ولاء إقليمى وخارج نطاق النظام القانونى فى الإقليمين، لذا بهر السوريون بما رأوا وأصروا على الوحدة.

عبر القطران السورى والمصرى عن إرادتهما فى الوحدة الكاملة فى شتى المناسبات ، ثم اتفقوا على الخطوط العريضة للدولة الموحدة كالتالى :

1 - دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام الشعوب العربية التى ستتحرر بعد ذلك 0

2 -رئيس واحد لدولة واحدة 0

3 - سلطة تشريعية واحدة 0

1 - سلطة تنفيذية واحدة 0

2 - سلطة قضائية واحدة 0

3 - علم واحد وعاصمة واحدة للدول العربية الداخلة فى دولة الوحدة 0

4 - تشرع القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم فى الدولة الجديدة استنادا إلى هذا الدستور الواحد 0

أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فقد نصت المذكرة على أن تقوم هذه الوحدة على الأسس الآتية :

1- يكون رئيس الدولة قائدا عاما للقوات المسلحة 0

2- قيام مجلس دفاع أعلى 0

3- تكوين قيادة عامة للقوات المسلحة 0

4- تكون القوات المسلحة من برية وجوية وبحرية موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز وتوزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات فى أراضى الدولة الاتحادية 0

5- موازنة عامة للقيادة العامة للجيش ، من أجل ذلك فإن الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة 00 إن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو ، قادرة على الحركة السريعة فى إطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، كذلك فإن هذه القوات لابد لها فى تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها إذا ما تحركت بالعدوان0

فى 2 فبراير 1958 أعلن الرئيسان المصرى والسورى بيانا مشتركا عن الاندماج الكامل للدولتين تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، وفى 8 مارس أرغم الملك سعود على التخلى عن سلطاته لصالح أخيه فيصل بعد أن كشف السوريون عن تفاصيل مؤامرة دبرها الملك سعود أو أحد مستشاريه لاغتيال عبدالناصر بهدف منع إقامة الوحدة بين مصر وسوريا ، وكان فيصل يعتبر أقل موالاة للغرب وأكثر موالاة للمصريين من أخيه سعود 0

وقد أشار عبدالناصر فيما بعد إلى أنه عندما جاء الزعماء السوريون إلى القاهرة ليطلبوا الوحدة مع مصر فأنه شعر بأنه من الأفضل البدء باتحاد فيدرالى متمتع بحرية الحركة على مدى فترة انتقالية ، وعندما أصروا على الوحدة الكاملة فإنه أشار إلى أنه إذا كان سيتحمل المسئولية فإنه ينبغى أن تحكم الجمهورية العربية المتحدة من القاهرة ، ولم يكن عبدالناصر على استعداد للسماح لحزب البعث أن يحكم سوريا تحت مظلة نفوذ وهيبة

عبدالناصر ، ولذلك فإنه سارع إلى إهمال الزعماء البعثيين وإزاحتهم 0 بل أنه احتفظ لنفسه بمعظم السلطات التنفيذية والتشريعية ، كما أن الدستور البرلمانى لفترة ما بعد الاستقلال قد حل محله تنظيم سياسى وحيد وفقا للنموذج المصرى 0

من الواضح أن الحكومة السورية وضعت فى مأزق حرج وخطير فكان عليهم أن يتخذوا قرارهم فى عجالة ، وانقسم السياسيون إلى قسمين :

الأول : منهم المنتظر فى مصر مع عبدالناصر والموافق على قيام الوحدة برغبته 0

والآخر : فى سوريا والذى وافق استسلاما للأمر الواقع وعلى رأسهم شكرى القوتلى نفسه الذى دعا إلى اجتماع محدود ضم بعض المدنيين والعسكريين وناقشوا الأمر ، ثم قرروا إيفاد صلاح البيطار إلى القاهرة فى 16 يناير للتعرف على رأى عبدالناصر بعد إبلاغه أن حزب البعث يرى إقامة اتحاد فيدرالى بينما يرى القوتلى قيام وحدة اندماجية 0

وأثناء اجتماع مجلس الأمة المصرى للاحتفال بذكرى إصدار دستور 56 وصل صلاح البيطار وعند دخول عبدالناصر تحول المجلس إلى مظاهرة تطالب بإتمام الوحدة ، ثم تكلم البيطار قائلا : " لقد جئت ممثلا للحكومة السورية أحمل طلبا رسميا منها بإقامة دولة الوحدة ، وأمام هذا الإصرار السورى أوضح عبدالناصر رأيه وبين شروطه علانية ومن الواضح أنه وجد الطريق مهيأ لقبولها حيث ذكر أن له ثلاثة شروط ، هى :

1- أن يجرى استفتاء شعبى على الوحدة بين مصر وسوريا 0

2- أن يتوقف النشاط الحزبى فى سوريا وأن تقوم كل الأحزاب السورية بحل نفسها 0

3- أن يتوقف تدخل الجيش فى السياسة ، ثم قام عبدالناصر فى 6 مارس بدمشق بأصدار قرارا جمهوريا بتعيين أربعة نواب لرئيس الجمهوري ، نائبين سوريين لرئيس الجمهورية العربية المتحدة هما : أكرم الحورانى وصبرى

العسلى ونائبين مصريين هما : عبداللطيف البغدادى وعبدالحكيم عامر علاوة على تعيين 34 وزيرا للجمهورية منهم 20 وزيرا من الإقليم الجنوبى (مصر) و14 وزيرا من الإقليم الشمالى (سوريا) 0

وفى هذا المجال ذكر عبدالناصر فى خطابه بمناسبة عيد الوحدة 21 فبراير 1963 : " الشعب كان على استعداد أن يقاتل ويناضل من أجل وضع الوحدة موضع التنفيذ ، ولكن التناقض الاجتماعى 00 ديكتاتورية رأس المال 00 ديكتاتورية الإقطاع ، التى كانت تتحكم فى هذه الأيام 00 هناك فى سوريا 00 والتى كانت لها قوى قبل الوحدة استمرت بعد 1958 " ، وقال : " واجهنا فى 1958 00 واجهنا البحث من أجل الوحدة العربية 00 أنا قلت سنة 1958 أننا نحن فى حاجة إلى خمس سنوات ، حتى نرسى الوحدة على مراحل 00 وعلى أساس سليم 00 ولكن الشعب العربى فى مصر ، والشعب العربى فى سوريا ، فرض الوحدة فرضا فى هذا الوقت " 0

الجدير بالذكر أن تعدد الأحزاب فى سوريا داخل المجلس النيابى لم يمنع من الموافقة شبه الاجماعية ، غير أن الحزب الشيوعى والذى كان يمثله " خالد بكداشى " امتنع عن حضور الجلسة وخرج من البلاد إلى الكتلة السوفيتية وعلى أثر ذلك أغلقت الحكومة جميع مكاتب الحزب الشيوعى السورى 0

إن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصولا ثوريا إلى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين 0

الفصل السابع

حرب أكتوبر 1973

هزيمة 1967 وحرب الاستنزاف :

بعد هزيمة مصر فى حرب 1967 كان على القيادة السياسية فى مصر هى استعادة الكفاءة القتالية للقوات المسلحة ، وفى هذا الإطار تولت القيادة السياسية التنسيق مع الاتحاد السوفيتى لإعادة تسليح القوات المسلحة ، وكان من الطبيعى أن التدريب المركز على هذه الأسلحة كلان متوقفاً على وصول الأسلحة أولاً حتى يمكن البدء فى التدريب الصحيح والمكثف عليها 0

ونظراً لأن المقارنة التسليحية بين مصر وإسرائيل كانت آنذاك غير قابلة للحساب ، فقد كان من الطبيعى أن تصدر الأوامر بتفادى الاشتباك مع العدو والعمل على عدم إعطاء إسرائيل فرصة للحرب قبل أن تستكمل القوات المسلة كفاءتها القتالية ، إلا أن الأحداث أثبتت أن تقدير الموقف يختلف عن مشاعر القوات ، فمن المعروف أن ثلاثة أحداث وقعت خلال الفترة التى ما بين وقف إطلاق النار فى التاسع من يونيو 1967 وحتى عودة القتال يوم 8 سبتمبر 1968 تمثلت فى معركة رأس العش فى الأول من يوليو 1967 واشتعال الجبهة يومى 14 و 15 يوليو ، وإغراق المدمرة إيلات قبالة سواحل بورسعيد يوم 21 أكتوبر 1967 ، وتفصيل الأمر أن معركة رأس العش التى جرت جنوب بورفؤاد على الضفة الشرقية للقناة بعد ثلاثة أسابيع فقط من وقف إطلاق النار ، حينما حاولت قوة إسرائيلية مدرعة التقدم شمالاً للوصول إلى بورفؤاد ، ولكنها فشلت فى تحقيق هدفها ، ورغم أن المعركة كانت محدودة إلا أنها أعطت الثقة للقوات المسلحة المصرية 0

وفى البحر كانت المعركة الشهيرة بضرب وإغراق المدمرة إيلات الإسرائيلية أمام سواحل بورسعيد فى 21 أكتوبر 1967 كان لهذا العمل أصداء واسعة لدى كل أطراف الصراع ، بل وعلى المستوى العالمى ، فقد قامت زوارق الصواريخ المصرية بإطلاق صاروخين على المدمرة الإسرائيلية

فتحطمت وغرقت عندما حاولت انتهاك المياه الإقليمية المصرية ، وكانت هذه العملية البحرية المصرية الناجحة أولى معاركنا البحرية باستخدام الصواريخ ، وقد أدت إلى تغيير كبير فى العديد من النظريات البحرية العالمية 0

وفى مارس 1969 بدأت مصر فى تنفيذ أخطر مراحل حرب الاستنزاف ، واستمرت عاماً ونصف العام إلى أن توقفت فى 7 أغسطس 1970 بقبول الطرفين المصرى والإسرائيلى لمبادرة روجرز 0

أفرزت حرب الاستنزاف خبرات واسعة فى مجالات التنظيم والتسليح ومتطلبات الدفاع خاصة الجوى ، الأمر الذى أدى إلى تيسير العملية عند نشوب حرب أكتوبر ، حيث برزت الأهمية الأساسية للأسلحة الصاروخية التى حققت أروع النتائج 0

وعلى صعيد التسليح ، فقد أدى استمرار حرب الاستنزاف لفترة طويلة ، وفشل المحاولات الإسرائيلية المستميتة لإيقافها إلى استخدام إسرائيل لكل أسلحتها ومعداتها الحربية ، الأمر الذى أتاح للقيادة المصرية فرصة التعامل مع هذه الأسلحة الأمريكية المتطورة وفى مقدمتها الطائرة الفانتوم الأمريكية 0

ومن أعظم ما حققته مصر من إنجازات عسكرية كنتيجة مباشرة لحرب الاستنزاف هو نجاحها فى إقامة نظام متكامل للدفاع الجوى يحمى سماء مصر من خلال شبكة ضخمة من من الصواريخ المضادة للطائرات والتى عرفت بحائط الصواريخ ، وعند نشوب حرب أكتوبر 1973 نجح هذا الحائط بالتعاون مع مقاتلات القوات المصرية فى شل قدرات القوات الجوية الإسرائيلية 0

الجدير بالذكر أن موقف الجبهة الداخلية المصرية أثناء حرب الاستنزاف كان موقفاً مشرفاً وكان أحد العوامل الأساسية التى شجعت الرئيس السادات على اتخاذ قرار الحرب ، هذا بجانب رد الفعل لدى الرأى العام العالمى (ماعدا الإدارة الأمريكية) كان إيجابياً مؤيداً للموقف العربى ومسانداً له ، وبالتالى فإن الموقف العالمى والموقف الداخلى كانا أحد إيجابيات حرب الاستنزاف وشكل أحد الأسس الهامة لخطة إعداد الشعب للحرب التالية 0

حرب أكتوبر 1973 :

حاول الرئيس السادات الذى تولى المسئولية بعد رحيل الزعيم جمال عبدالناصر فى 28 سبتمبر 1970 – التوصل إلى تحرير سيناء بالوسائل العلمية ، ولكن إسرائيل استمرت فى استخفافها بالقدرات المصرية ، فرأى السادات أنه لاحل للمشكلة سوى باستخدام السلاح ، وبالتالى أعد السادات الدولة للحرب ولكن فى سرية تامة ، وفى هذا المجال يذكر كيسنجر مستشار الأمن القومى الأمريكى أثناء الحرب أن المخابرات الأمريكية المركزية والمخابرات الإسرائيلية أكدتا أن الجيش المصرى لايستطيع القيام بمواجهة مع القوات الإسرائيلية وذلك قبل الحرب بأربع عشرة ساعة فقط 0

وفى ظهر يوم 6 أكتوبر 1973 الذى يوافق عيد " يوم كيبور " اليهودى اخترقت القوات الجوية المصرية على ارتفاع منخفض إلى عمق سيناء لتدمير الأهداف المخصصة لها فى إطار الضربة الجوية المركزة ، ثم بدأت التمهيد النيرانى للمدفعية لتدمير وإسكات الأهداف المحددة لها فى نقاط العدو الحصينة ومناطق تمركز احتياطياته وقيادته بالإضافة إلى أية أهداف تظهر فجأة 0

ثم بدأت القوات المترجلة من المشاة والأسلحة المشتركة الأخرى فى إخراج القوارب المطاطية وتجهيزها وإنزالها إلى المياه فى قناة السويس واحتلت الدبابات والأسلحة المخصص لها مهام الضرب المباشر أو معاونة اقتحام القوات المترجلة للمياه لاقتحام النقاط الحصينة أو للهجوم شرقاً واحتلت هذه الدبابات والأسلحة مرابضها على المصاطب0

وهكذا بدأت ملحمة العبور الخالدة ، وانطلقت القوات عابرة لقناة السويس غير عابئة بمواسير النابالم على الضفة الشرقية للقناة ولا بالمانع الترابى (خط بارليف) وكانت القوة تكمن فى هتاف الجميع " الله أكبر " وفى خلال 24 ساعة كان المصريون قد نقلوا عبر القناة 90,000 مقاتل و850 دبابة واستولوا على خط بارليف الحصين وأنشأوا جسوراً على قناة السويس ، وهكذا

تم الاستيلاء على كل النقاط الحصينة على طول الضفة الشرقية للقناة ، كما تمكنت القوات المصرية من حصار مدينة القنطرة 0

وتمكنت ثلاث فرق سورية ولواء مدرع سورى من تحطيم دفاعات إسرائيل بمرتفعات الجولان واستعدوا للنزول إلى سهول منطقة الجليل ، وكان أقوى سلاح العرب " مصر وسوريا " هو عنصر المفاجأة وساعد على ذلك أن إسرائيل كانت فى حالة استرخاء ، وقد تعمدت مصر وسوريا استبعاد الأردن من الانضمام إلى الهجوم لأن الأردن لم يكن لديه أنظمة دفاع جوى ، ولكن عقب نشوب الحرب بادرت الأردن بإرسال لواءين مدرعين إلى سوريا ، كما ساهمت العراق بثلاث فرق وثلاثة أسراب مقاتلة تعرضت لخسائر فادحة على الجبهة الشمالية ، بينما دخل 1800 مقاتل مراكشى فى قتال شرس مع اليهود 0

وتوالت الانتصارات المصرية حيث ضيقت القوات المسلحة المصرية الخناق على القوات الإسرائيلية التى فقدت 400 دبابة و49 طائرة حربية فى الأيام الثلاثة الأولى من بدء القتال ، وطالبت إسرائيل من الولايات المتحدة عوناً ضخماً بالطائرات الحربية والمعدات الثقيلة وطلب السفير الإسرائيلى لقاء الرئيس الأمريكى نيكسون بصفة عاجلة ليعرض عليه تدهور الموقف العسكرى الإسرائيلى أمام انتصارات القوات المصرية ، أما الاتحاد السوفيتى فقد واصل إمداده بالأسلحة لمصر وسوريا ، وفتحت الولايات المتحدة خزائن قواعدها فى أوربا لإمداد إسرائيل بالأسلحة المتطورة ، ويقول السادات فى كتابه البحث عن الذات : استجاب السوفييت فقاموا بحشد قوات للإنزال فى البحر الأبيض 00 أما الأمريكان فأعلنوا حالة التعبئة التعبئة الذرية وقد سببت لهم متاعب كثيرة لأنهم لم يستشيروا حلفاءهم فى حلف الأطلنطى 00 وقد كان الرأى العام الأوربى فى عام 1973 معنا وضد إسرائيل على عكس ما كان الحال عليه فى 0 1967

وكانت المدافع هى الوسيلة التى ابتكرتها العقول المصرية والتى اعتمدت على تجريف المياه بواسطة مضخات مياه شديدة القوة لإمكان فتح 85 ممراً فى الساتر الترابى على الضفة الشرقية ، ثم كانت سلالم الحبال التى تحمل بواسطة أحد الأفراد ليتسلق بها الساتر الترابى ثم يعدها ليتسلق عليها زملاؤه ، وكانت تلك السلالم هى الوسيلة التى تمكنت بها مجموعات الاقتحام بأسلحتهم وذخائرهم من التغلب على واحدة من أعقد العراقيل التى واجهها المخطط المصرى 0

ثم كان التخطيط لعبور مجموعات الصاعقة المصرية إلى الضفة الشرقية قبل الهجوم الرئيسى فى مهام انتحارية لقفل مواسير النابالم وتلافى قيام العدو بإشعال سطح القناة بنيران النابالم ، هذا بجانب بناء حائط الصواريخ المصرى الذى حرم المقاتلات الإسرائيلية من الاقتراب من قناة السويس لمسافة 15 كم ، ثم يأتى دور القوات البحرية المصرية التى أغلقت باب المندب فى وجه الملاحة الإسرائيلية لتضيف بعداً جديداً إلى عبقرية المخطط المصرى ثم إلى إعداد وتجهيز مسرح العمليات للقوات المسلحة المصرية فى ظل التدخل العسكرى الإسرائيلى 0

الواقع أن المفاجأة الاستراتيجية والتكتيكية التى حققتها القوات المصرية يوم 6 أكتوبر – والتى توقع لها المحللون الأمريكيون أن تؤدى إلى سقوط ما لايقل عن 40,000 قتيل مع تدمير 40% من معدات القتال – قد تمت بنجاح تام ، وفقدت مصر 64 شهيداً فقط فى ملحمة عبور قناة السويس و 420 جريحاً مع إصابة 17 دبابة وتعطيل 46 عربة مدرعة وإصابة 11 طائرة حربية ، أما فى الجانب الإسرائيلى فقد قدرت الخسائر فى نهاية العمليات بنحو 2838 قتيلاً و2800 جريح و508 أسرى ومفقودين و840 دبابة و400 عربة مدرعة و109 طائرة حربية وسفينة حربية 0

ويقدر بيتر مانسفيلد الخسائر بأن خسائر إسرائيل من الدبابات والطائرات كانت أكبر بكثير من جميع خسائرها فى كافة حروبها السابقة علاوة على قتل

2521 إسرائيلياً وجرح 7056 إسرائيلياً نصفهم تقريباً مقعدين ومشوهين بصفة دائمة ، وكانت خسائر العرب أكبر بكثير من الإسرائيليين ولكنها مع ذلك تعتبر خسائر أقل بكثير من خسائر الإسرائيليين إذا وضعنا فى الاعتبار النسبة السكانية للعرب ، هذا بالإضافة إلى أن أداء الجيوش العربية كان كافياً لتحطيم أسطورة جيش إسرائيل الذى لا يقهر

الجدير بالذكر أنه رغم كل الصعاب استطاع المصرى أن يدير معركة ناجحة بكل المقاييس فى أكتوبر 1973 ساندها ودعمها تضامن عربى فعال واستخدام البترول كسلاح فى المعركة مما مهد الطريق نحو مسيرة سلام سلكتها مصر لتحقيق أهدافها الرئيسية من حربها باستعادة باقى أراضيها المحتلة فى سيناء من خلال استراتيجية دبلوماسية وقانونية ، ساند فيها المفاوض المصرى نصراً عسكرياً ، مما أدى برئيسة وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت " جولد مائير " إلى الاستنجاد بالرئيس الأمريكى نيكسون الذى أعد جسراً جوياً أمريكياً لنقل الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل تم عن طريق نقل 22400 طن من المعدات العسكرية إلى إسرائيل إضافة إلى 59 طائرة مقاتلة وذلك فى الفترة من 9 إلى 24 أكتوبر 1973 0

ولما كانت الحرب مواتية لمصر بعد عبور خط بارليف ، فاجأ السادات العالم بخطاب أمام مجلس الشعب ، أعلن فيه أن مصر لم تحارب إلا لإقرار السلام القائم على العدل وأنه يتقدم بمبادرة كالتالى :

1-قبول الالتزام بقرارات الأمم المتحدة فى الجمعية العامة ومجلس الأمن 0

2-الاستعداد لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب إسرائيل من كل الأراضى المحتلة فوراً ، وتحت إشراف دولى ، إلى خطوط ما قبل 5 يونيو 1967 0

3- الاستعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الأراضى لحضور مؤتمر سلام دولى فى الأمم المتحدة يشترك فيه مثلو الشعب الفلسطينى 0

4-الاستعداد الفورى للبدء فى تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية 0

قابلت إسرائيل هذه المبادرة بطريقتها الخاصة ، ففى يوم 21 – 22 أكتوبر أصدر مجلس الأمن قراره رقم 338 الذى يدعو جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار فى المناطق التى يحتلونها ، والبدء فوراً فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967 ، وقد قبلت مصر هذا القرار ، وأصدر القائد العام أمره للقوات المسلحة بإقاف إطلاق النار يوم 2 أكتوبر1973 ، وقبلت الحكومة السورية القرار أيضاً يوم 24 أكتوبر ، ولكن إسرائيل بدلاً من ذلك استغلت وقف إطلاق النار فى دفع دباباتها فى منطقة الدفرسوار 0

أما عن الثغرة فيقول السادات : انتهت المسألة بأن الإسرائيليين حينما يئسوا من السويس والإسماعيلية اكتفوا بالوقوف فى الثغرة 00 وبدأت قواتنا فى الغرب تضغط عليهم باستمرار 00 ولن أنسى هنا موقف الضابط قابيل لأنه وقف يناور بفرقة مدرعة واحدة فى مسافة بين السويس والإسماعيلية تحتاج لثلاث فرق من الشمال إلى الجنوب حتى يثبت الإسرائيليين فى الجيب 00 وكان يمكن أن يتغير الموقف لو أننا كنا ننوى خرق إطلاق النار بدلاً من الإسرائيليين بحيث ينضم الجيشان اللذان كانا فى الشرق ويضغطان على الثغرة التى تسلل منها الإسرائيليونإلى الغرب وهى 6,5 كم فتنتهى فى الحال 00 ولكننا كنا ولا نزال نلتزم بالقواعد الأخلاقية فى الحرب والسلام على السواء 0

ولكن إسرائيل منذ 1948 أى منذ قيامها لا تلتزم بأى قانون أخلاقى أو دولى وحاولت إخافتنا فأرسلت 400 دبابة داخل الثغرة فى رقعة أرض لا تتحمل أكثر من 200 دبابة وقواتنا تحيط من كل جانب فهناك خمس فرق فى الشرق وأربع فرق فى الغرب هذا بخلاف حائط صواريخ كاملة والدبابات التى تحاصرهم فقد أمدتنا الجزائر بأول إمداد بـ 150 دبابة ثم 140 دبابة أرسلها الرئيس تيتو بالذخيرة والبنزين بحيث تنزل من السفينة على أرض المعركة مباشرة ، أما الاتحاد السوفيتى فلم بعد قد أرسل الدبابات التى طلبت منه ثانى يوم للمعركة 0

وهنا اضطر مجلس الأمن إلى إصدار قرار آخر برقم 339 يوم 23 أكتوبر بوقف إطلاق النار ، وقد أوقفت مصر القتال على الجبهة المصرية ، ولكن القوات الإسرائيلية استمرت فى انتهاكاتها ، إذ تقدمت قواتها جنوب منطقة الدفرسوار ووصلت إلى مدينة السويس وحاولت اقتحامها دون جدوى ، واضطر مجلس الأمن إلى إصدار قرار ثالث برقم 340 يوم 25 أكتوبر بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات إلى مواقع يوم 22 أكتوبر ، ولكن إسرائيل استمرت فى انتهاكاتها ، وفى يوم 27 أكتوبر أصدر أصدر مجلس الأمن قراره الرابع 341 بإنشاء قوات الطوارئ الدولية التى بدأت فى تنفيذ قرار وقف إطلاق النار منذ يوم 27 أكتوبر 0

زار كيسنجر السادات فى أول زيارة له فى نوفمبر 1973 وقال له ماذا تريد ، فقال السادات : أنا عاوز خط 22 أكتوبر 00 أنا الآن عندى 800 دبابة وإسرائيل لها فى الثغرة 400 دبابة وأنا عندى صاروخ ونصف لكل دبابة والإسرائيليون محصورون ومدخلهم 6,5 كم فى شرق القناة وإذا أغلقناه 00 فهم مقضى عليهم ، وكان من نتيجة هذا الحوار أن تبدأ المحادثات على الكيلو 101 على طريق مصر السويس تحت علم الأمم المتحدة ، ولكن عند إجراء مباحثات الكيلو 101 يوم 11 نوفمبر أبدت إسرائيل تفسيراً مختلفاً للتفسيرات المصرية ، فبينما رأت مصر أن تنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط 22 أكتوبر ، أعلنت إسرائيل أن البحث سوف يتناول الفصل بين القوات المتحاربة بينما هى فى مواقعها التى تشغلها وقتذاك ، وتم تأجيل المباحثات إلى يوم 15 يناير 1974 ، وقام كيسنجر برحلات المكوك المشهورة من 11 – 18 يناير بين أسوان وتل أبيب وأسفرت هذه المباحثات عن فك الاشتباك والفصل بين القوات على الجبهة المصرية وهر التى تعد ميلاداً لما عرف باسم سياسة " الخطوة خطوة " وقد وقعت عند الكيلو 101 يوم 18 يناير 1974 ، ولما كانت القوات الإسرائيلية يوم 22 أكتوبر فى الضفة الغربية لقناة السويس

، فكأن الاتفاقية مضت خطوة إلى الأمام ، إذ انسحبت بمقتضاها إسرائيل من أراض كانت تحتلها بالفعل يوم 22 أكتوبر 0

ومن خلال الوساطة المكوكية التى قام بها كيسنجر تمكن السادات من إبرام اتفاقيتين عسكريتين لفض الاشتباك مع إسرائيل – اتفاقية سيناء رقم 1 التى تم التوقيع عليها فى يناير 1974 والتى انسحبت القوات الإسرائيلية بمقتضاها من الضفة الشرقية لقناة السويس وقامت قوات مصرية خفيفة باحتلال شريط من الأراضى بعرض 6 ميل على طول شاطئ قناة السويس ، ثم اتفاقية سيناء 2 التى تم التوقيع عليها فى سبتمبر 1975 والتى تقضى بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خلف ممرات متلة والجدى بسيناء ، وقد تمكنت مصر من خلال فك الاشتباك من تطهير القناة وإعادة فتحها فى يونيو 1975 والبدء فى تعمير وإعادة بناء مدن القناة واستعادة آبار البترول بسيناء 0

مبادرة السلام بين مصر وإسرائيل :

فى 9 نوفمبر 1977 فاجأ السادات العالم بإعلان عزمه على زيارة إسرائيل لافتتاح مرحلة جديدة من محاولات السلام ، وكانت الأسس التى طرحها السادات على الجانب الإسرائيلى أساساً للسلام فى خطابه فى الكنيست الإسرائيلى وهى تتمثل فى خمسة مبادئ :

1-انهاء الاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية بعد يونية 1967 0

2-الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير وإقامة دولته 0

3-حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدودها الآمنة 0

4-إنهاء حالة الحرب فى المنطقة 0

5-التزام جميع دول المنطقة بإدارة علاقاتها فيما بينها بما يتمشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة 0

وكان رد الفعل الإسرائيلى من خلال التصريحات والخطب التى أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلى خلال الزيارة مع باقى المسئولين الإسرائيليين كالتالى :

1-التأكيد على الحق الدينى والتاريخى والقانونى لليهود فى أرض فلسطين 0

2-التأكيد على مفهوم إسرائيل للسلام الذى يتضمن كافة مظاهر العلاقات الطبيعية من اعتراف دبلوماسى وتعاون اقتصادى وحدود مفتوحة 0

3-التأكيد عى أن يتم السلام بواسطة معاهدات سلام بمفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة مع أطراف النزاع " سوريا والأردن وممثلين حقيقيين للشعب الفلسطينى " 0

وفى 14 ديسمبر عقد فى فندق مينا هاوس مؤتمر القاهرة الذى وصفه وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية بأنه مؤتمر غير رسمى ، وإنما تمهيداً لعقد مؤتمر يعمل على الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة ، وإنهاء حالة الحرب ، وتوقيع اتفاقية سلام تنفذ ما تضمنه قرار 242 ، على أن إسرائيل رفضت وتمسكت بمواقفها السابقة ، وأعد بيجن مشروعه لما أسماه " بالسلام " على النحو التالى :

أولاً : بالنسبة لمستقبل الضفة والقطاع والقدس ، اقترح المشروع " تشكيل حكم ذاتى إدارى لسكان (يهودا والسامرة) وهو التعبير الذى تصر إسرائيل على اطلاقه على الضفة الغربية – بالإضافة إلى قطاع غزة 0

ثانياً : تمسك إسرائيل بسيادتها على يهودا والسامرة 0

ثالثاً : بالنسبة للقدس ، ضمان حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة لهم 0

رابعاً : بالنسبة للتسوية مع مصر ، تضمن المشوع ما يلى :

1-تجريد مناطق معينة من سيناء من السلاح ، وعدم اجتياز الجيش المصرى الممرات 0

2-بقاء المستوطنات الإسرائيلية فى أماكنها فى سيناء وتكون مرتبطة بالإدارة والقضاء الإسرائيلى 0

3-تحديد فترة انتقالية لعدد من السنين يرابط خلالها الجيش الإسرائيلى وسط سيناء ، مع إبقاء مطارات وأجهزة إنذار إسرائيلية لحين انتهاء الفترة الانتقالية والانسحاب للحدود الدولية 0

4-ضمان حرية الملاحة فى مضايق تيران 0

وقد أبرم السادات اتفاقيتى كامب ديفيد فى 17 سبتمبر 1978 ، وبسبب الخلاف بين مصر والدول العربية ، أقدم السادات على الحل المنفرد مع إسرائيل معتبراً أن المعاهدة المصرية – الإسرائيلية ، التى أبرمت فى 26 مارس 1979 خطوة على طريق السلام الشامل ،مما أدى إلى انتهاء حالة الحرب التى استمرت 31 عاماً بين مصر وإسرائيل التى رحلت نهائياً عن سيناء ووفقاً لبرنامج محدد المواعيد فى مارس 1980 وفتحت الحدود ، على أن إسرائيل نظرت إلى هذه المعاهدة على اعتبار أنها بديل عن السلام الشامل وقد بنت هذه النظرة على أساس :

1-أن انسلاخ مصر عن البلاد العربية بعد المعاهدة يجعل من الصعب عليها خوض معركة تحرير ضد إسرائيل 0

2-الخلافات بين الفصائل الفلسطينية حول أسس حل القضية الفلسطينية0

3-الخلاف بين الدول العربية فى الفترة الأخيرة 0

4-استخدام الميدان اللبنانى فى تصفية حركة المقاومة الفلسطينية 0

5-تجريد سيناء من الطابع العسكرى 0

ونخرج من حرب أكتوبر بالنتائج التالية :

1-أن جانب كبير من نجاح حرب أكتوبر يرجع إلى أنها كانت حرب تحرير وطنى 0

2-أن حرب أكتوبر كانت حرب الشعب المصرى بكل طوائفه وطليعته المقاتلة من رجال القوات المسلحة 0

3-أن حرب أكتوبر فى عقيدتها العسكرية وتخطيطها الاستراتيجى وتوقيتها وتطوير أسلحتها ووسائل المواجهة فيها كانت حرباً مصرية سورية خالصة فى كل شئ ، مع عدم إنكار فضل الأصدقاء من الدول العربية الذين ساندوا بقدر المستطاع عسكرياً ومادياً وبترولياً 0

4-لقد جاء النصر نتيجة طبيعية لتوظيف العلم وإجراء حسابات دقيقة فى جميع المجالات بحيث توافرت للحرب كل شروط النجاح 0

5-إن حرب أكتوبر تمت من خلال مفاجأة استراتيجية أذهلت العالم كله ، وأفقدت العدو توازنه وتماسكه حيث سعت مصر طوال السنوات التى سبقت الحرب كى توفر للحرب الأرضية المناسبة فى المجتمع الدولى ، ولكى تضمن التأييد الدولى بعد أن انقضت عدة سنوات على صدور القرار رقم 242 من مجلس الأمن دون اكتراث إسرائيل بالتنفيذ والانسحاب من سيناء 0

6-إن انتصار حرب أكتوبر كان الشرط الذى لا غنى عنه لتحقيق السلام0

7-إن انتصار أكتوبر ساهم فى تحييد عنصر التفوق الذى كانت تتمتع به إسرائيل فى بعض نوعيات السلاح والعتاد 0

8-إن حرب أكتوبر أتاحت لمصر والعرب لأول مرة فى تاريخ الصراع مع إسرائيل أن يتحولوا إلى موقع المبادأة والفعل سواء فى المجال العسكرى أو السياسى أو الإعلامى 0

9-أسهم نصر أكتوبر فى انطلاق مصر نحو السلام فتم عقد مفاوضات عسكرية عقب إيقاف إطلاق النار فى 22 أكتوبر 1973 ثم تم عقد اتفاق كامب ديفيد 1978 ، ثم عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979 وهى سارية حتى الآن 0

10- أن حرب أكتوبر قد حركت القضية الفلسطينية بعد أن كانت قد أصابها الجمود ، راجع القضية الفلسطينية فى كتابنا العلاقات الدولية0

11- أن أول حرب ألكترونية وصاروخية وقعت فى معركة أكتوبر 1973 وثبت أن المصريين والعرب يفخرون بأنهم خاضوا هذه الحرب وانتصروا فيها

ولولا تدخل الولايات المتحدة بكل ثقلها إلى جانب إسرائيل لتغير الوضع ، مع أن ما كان لدى إسرائيل فى هذه الحرب من تكنولوجيا حديثة حصلت عليها من الولايات المتحدة كان سابقاً لما لدى العرب من روسيا بأشواط طويلة 0

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

1 – غير المنشورة : أ – العربية :

1-دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم 48 ، مجلس الوزراء – قرارات وزارية ، قرار مجلس الوزراء فى 1922/3/16 0

2-دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، محفظة 13/أ كتاب حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فى 1935/4/17 0

3-محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم 6 مذكرة توفيق نسيم للملك فى 1923/4/17 0

4-دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، مجلس النظار ، محفظة 3/أ ، القرارات التى أصدرتها لجنة وضع المبادئ العامة لوضع الدستور 1922 0

5-دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم 5 مجالس نيابية ، انظر مواد دستور 1923 بمجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1923 0

ب – الأجنبية :

1- F.O. 407/196. No. 51 Allenby to Curzon , Jan.22, 1923. ،

2- F.O. 407/197 No. 70 Scott to Curzon , 14l9l1924.

1 – المنشورة :

1-الحكومة المصرية ، لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور ، المطبعة الأميرية ، بولاق القاهرة ، 1924 ، محضر الجلسة الأولى فى 1922/4/19 0

2-الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية 1923، المطبعة الأميرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1924 0

3-مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1924 ، المطبعة الأميرية ، 1925 0

ثانياً : المراجع :

1-د0 أحمد عبدالرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة ، 1967 0

2-أميمة صابر البغدادى : الحركة الوطنية المصرية من 1911 إلى 1924 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1972 ، غير منشورة 0

3-أنور السادات : البحث عن الذات – قصة حياتى ، المكتب المصرى الحديث ، 1979 0

4-بيتر مانسفيلد ، ترجمة ، عبدالحميد فهمى الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995 0

5-سامى مهران : الحياة النيابية فى مصر ، جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية – مركز التدريب البرلمانى العربى 1995 0

6-طعيمة الجرف : ثورة 23 يوليو ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، 1965 0

7-عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة 1921 إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فى 23 أغسطس سنة 1927) ج1 ، مكتبة النهضة المصرية ، ط1 ، 1947 0

8-عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية – ثورة 1919 ، ج1 ، كتاب الشعب ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، 1969 0

9-عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ 3 ، القاهرة 1951 0

10- ---------- : مقدمات ثورة 23 يوليو ، دار المعارف ، ط 3، 1987 0

11- د0 عبدالسلام عبدالحليم عامر : الرأسمالية الصناعية فى مصر من التمصير إلى التأميم 1957 – 1961 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1993 0

12- ---------- : ثورة يوليو والطبقة العاملة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 0

13- عبدالعزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة 1919 دراسة تحليلية تاريخية (1914 – 1919) دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط1 ، 1966 0

14- د0 عبدالعزيز الشناوى ، د جلال يحيى : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف ، 1969 0

15- د0 عبدالعظيم رمضان : العلاقات المصرية الإسرائيلية 1948 – 1979 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1992 0

16- د0 على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى 1922 – 1952) القاهرة ، 1977 0

17- د0 فرغلى على تسن هريدى : الرأسمالية الأجنبية فى مصر 1937 – 1957 ، ج 2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2003 0

18- ---------- : الرأسمالية اليهودية في مصر (وأثرها على

19- الحركة الصهيونية والتنظيمات الشيوعية) 1897-1937، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الأسكندرية، 2002 0

20- ---------- : موقف الحكومة المصرية من النشاط السياسى للطلاب 1945 – 1952 ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، اسكندرية ، 2003 0

21- ----------: الحركة الدستورية فى مصر 1923 – 1952 ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، اسكندرية ، 2010 0

22- د0 محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج1 ، مكتبة دار المعارف المصرية بالقاهرة ، 1951 0

23- محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج5 ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة 1939 0

24- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور 1923 – 1952 ، كتاب روز اليوسف ، العدد السادس 1955 0

25- د0 محمود حلمى مصطفى : تاريخ مصر السياسى 1982 – 1952 ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، 1967 0

26- د0 محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952 – دراسة تاريخية وثائقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، 1980 0

27- مذكرات إبراهيم الهلباوى ، تحقيق ، عصام ضياء الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995 0

28- الوقائع المصرية ، عدد 42 فى 1923/4/20 0